جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

التخطيط ورهانات التنمية المحلية في الجزائر

" دراسة حالة " ولاية المسيلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : إدارة محلية

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ**

بختي لويزة د. غربي عزوز

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله حمدا كثيرا على كرم عطائه وعلى نعمة التي لا تقدر ولا تحصى، واحمد على ما سخر لي خلال إنجاز هذا البحث .

كما أتقدم بشكري إلى الدكتور الأستاذ غربي عزوز الذي أشرف على هذا البحث، فكان خير معين وناصح من خلال توجيهاته وإرشاداته في أعداد هذا البحث هذا البحث،÷ كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في اتمام هذا البحث

الإهداء

إلى من أفنت زهرة شبابها وجعلت عنائها ومعاناتها شعارا لتضيء حياتي وتوصيلي إلى أعلى المراتب، إلى من يرحمني ربي بوجودها وبركة دعائها لي ليلا ونهارا .

على نعمة الله وجنته في أرضه . . . (أمي الحبيبة) .

إلى من انحنى ظهره وشاب شعره ورق عظمه لتوفير كل متطلبات الحياة السعيدة فكان عمود البيت وأمانه وسكينته (أبي الغالي) .

إلى جميع أفراد عائلي صغارا وكبارا وإلى كل الأصدقاء ومن رافقوني درب العلم والمعرفة .

إلى كل من وقف معي واراد لي الخير والتفوق والنجاح إليكم جميعا أهديكم ثمرة تعبي وجهد عمري امتنانا وحبا وعرفانا.

بختي لويزة

ان جهود بلدان العالم الثالث في سبيل التنمية لم تؤدي الى الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتحقيق التوازن الكلي و تحسين مستويات المعيشية مثلما كنا نامل به في بداية الطريق ، فقد واجهت تلك الجهود عراقيل مختلفة لم تمكن العالم الثالث التطور والازدهار إ تجاه الاحتكارات الدولية مما جعل تلك الجهود وكأنها موجهة نحو تنمية الأزمة بدلا من التخفيف من حدتها حتي اصبحت بارزة في شتي المجالات، وباعتبار الجزائر جزء من هذا العالم فقد تأثرت بهذه الأزمة ، ولعل العوامل التي أدت بها الى هذا الوضع ترجع الى مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الإستعمارية التي مرت بالجزائر لكن سعت الجزائرية جاهدة لإعادة بنائها من خلال العمل على تطوير مختلف المجالات السياسية الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية وكان الاستناد الى التنمية من اهم عوامل نجاح الدول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية الا أن الاعتماد عليها لوحدها لم يكن كافيا نظرا لتراكم متطلبات المواطنين ومعاناة عدد كبير من الولايات والبلديات خاصة النائية من تخلف وفقر شديد .

وباعتبار أن التنمية المحلية ركيزة للتنمية الوطنية الشاملة من خلال استهدافها لمختلف المناطق ومحاولة خلق التوازن بينها فان الامر يتطلب مشاركة جهود العديد من الفاعلين والمؤثرين على مستوي المحلي متمثلة في الهيئات المحلية وبمساندة من المشاركة الشعبية للمواطنين من جهة او على المستوي المركزي من خلال جهود الهيئات الحكومية من جهة اخرى .

ولا يمكن للدولة التخطيط للسياسات والاستراتيجيات التنموية التي تجسد أهداف التنمية المحلية دون الاهتمام بالمخططات المحلية سواء كانت بلدية او ولائية لأن الدولة الجزائرية تركز على الجماعات المحلية باعتبارها الاقرب للمواطن ووسط بين المواطن والادارة المركزية.

أهداف الدراسة : هذا البحث يسعي الى تحقيق الأهداف التالية

- التعرف على موضوع يتعلق بالتخطيط والتنمية المحلية .
- محاولة معرفة أهم البرامج التنمية المحلية .
- القيام بالتعرف على الإمكانيات التنموية في ولاية المسيلة وتقييم عمل الجماعات المحلية بها

مبررات إختيار الموضوع : إن اختيار هذا الموضوع يرجع الى مبررات موضوعية واخري ذاتية يمكن إيجارها فيما يلي

أ- **المبررات الذاتية :**

- تنمية المعارف الشخصية في موضوع التخطيط و رهانات التنمية المحلية في الجزائر .
- تعود الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع لما تكتسبه التنمية المحلية من أهمية بالغة في المجتمع .

ب -**المبررات الموضوعية**

- معرفة العراقيل التي تواجه التخطيط في سبيل النهوض بالتنمية المحلية داخل المجتمعات المحلية .
- أهمية التخطيط بالنسبة للتنمية المحلية
- الجزائر من الأقطار العربية ذات المساحة الكبيرة التي تحتاج الى تنمية محلية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في كون ان التنمية المحلية تشكل الاسلوب الهام الذي تستعمله الدولة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة ،من خلال الإدارات المحلية التي تعد الأطراف الرئيسية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية حيث بتطبيق مبدأ اللامركزية في هذه الإدارات فإنه يقع على عائقها تحمل مسؤولية في توفير الخدمات المختلفة وتطبيق القوانين واللوائح التي

يتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية المحلية، إضافة إلى توفير البنى التحتية الأساسية لتعزيز المشاريع التنموية على مستوي الادارة المحلية ، ضف إلى ذلك تشكيل الإدارات المحلية الأداة الأساسية في الحد من البيروقراطية الادارية وتسريع عملية صنع القرار الاداري والتنموي مما يساهم في ايجاد توزيع عادل لمكاسب التنمية وتحسين المستوي التنموي في جميع مناطق البلد، من خلال وصول الموارد والاستثمارات الى جميع مناطق وأقاليم الدولة ، وحتي تساهم التنمية المحلية في رفع مستوي الخدمات وتحسين مستوي المعيشي للمواطنين يقتضي التخطيط لحل هذه المشاكل والعوائق التي تحد من فعاليتها ، وهذا ما يعودنا الى طرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسية :

هل يساهم التخطيط في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر ؟.

وتحت هذه الإشكالية تم طرح حملة من التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما يتمثل كل من التخطيط والتنمية المحلية ؟.
  - ما هي مجالات و أبعاد التنمية المحلية ؟.
  - ما هي أهم مراحل التخطيط ومقوماته ؟.
  - ماهي التحديات التي تواجه التخطيط في الجزائر ؟.
  - ماهي الإمكانيات ولاية المسيلة وماذا إستفادات من برامج تنموية ؟.

فرضيات الدراسة:

إن الاجاية على الاشكالية السابقة والتساؤلات المندرجة تحتها تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن اخضاعها للاختبار لاكتساب مدي صحتها وضعفها في معالجة الاشكالية وهي كالتالي :

- عملية التخطيط ليست عملية سهلة ، وانما عملية معقدة تتطلب تظافر جهود جميع الادارات المركزية والجماعات المحلية .
- كلما كان هناك عوامل مثبطة لتجسيد التخطيط في الجزائر كلما تعثر تحقيق التنمية المحلية فيها .
- التجسيد الفعال للبرامج التنموية واستغلال الامكانيات يمكن للسلطات ولاية المسيلة
- ان تحقق تنمية محلية على مستوي الولاية وتجاوز كل العقبات والمشاكل التنموية

- حدود الدراسة :

إن موضوع التخطيط ورهانات التنمية المحلية في الجزائر يوضح لنا الحدود المكانية للدراسة ، وهي الجزائر والتي تم الاستعانة فيها بدراسة حالة المتمثلة في ولاية المسيلة ، سنركز في دراستنا من الناحية الزمانية على الفترة الممتدة من سنة 2016 – 2021 كون هذه الفترة تم فيها الاعتماد على برنامج واحد وتم الغاء العمل بالمخططات الخماسية .

- صعوبات البحث :

– قلة المراجع التي تعد الحائل دون إنجاز موضوع من هذا النوع خاصة على مستوي مكتبة الكلية .

– ضيق الوقت يعيق من التحكم الجيد في اعداد المذكرة .

- الاطار المنهجي للدراسة :

للإجابة عن إشكالية البحث يجب إتباع خطوات البحث يجب اتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث والتي يتم اختيارها على أساس الاهداف الموضوعية والهدف المرجو منه ، ولدراسة هذا الموضوع إرتأينا الاعتماد على المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي :** وهو يشير الى الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ، فحصها ونقدها وتحليلها و التأكد من صحتها ، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف عند فهم الماضي وحسب بل تتعداه الى المساعدة في تغيير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل ، وذالك من خلال التعرف على مختلف التطورات بالنسبة لموضوع التخطيط والتنمية المحلية عبر مر العصور .

منهج دراسة الحالة : يقوم هذا المنهج على التركيز على حالة واحدة ومعالجتها من جميع جوانبها بهدف الوصول الى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها والتمكن من إعطاء صورة واضحة وشاملة حوالها ومجال استخدام هذا المنهج يكمن في الوحدة المعنية بالدراسة وهي ولاية المسيلة والتعمق في البرامج التنموية التي تتبعها

المنهج التحليلي : يعتبر هذا المنهج من اهم مناهج البحث ويستخدم بكثرة في عمليات تحليل البيانات وهدفه الوصول الى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع البحث ، ولذا فإننا نري المنهج التحليلي نستعمله في دراستنا للتخطيط والتنمية المحلية والمعنية بتحليل المعطيات للوصول الى الحلول الممكنة .

ومن اجل الاحاطة بهذا الموضوع والالمام به تم الاعتماد على

أ-**أدوات معالجة المعلومة** : من اجل تحليل المعطيات المتحصل عليها في الجانب التطبيقي قمنا بالاعتماد على الاحصاءات المتعلقة بالواقع التنموي في ولاية المسيلة والجداول المتعلقة بالمدونة التعديلية الخاصة بالإستثمارات العمومية سنة 2021 .

ب-المسح المكتبي: إستعملنا مراجع مختلفة منها : كتب مجلات مذكرات وأطروحات ، قوانين ، مقالات ، ملتقيات ومعلومات تحصلنا عليها من هيئات إدارية . [1]

- **الإطار النظري للدراسة:** تستند هذه الدراية الى مجموعة من الاقترابات وهي :

- **الإقتراب القانوني المؤسسي :** وتم الاعتماد عليه لان موضوع الدراسة يتعرض لمختلف القواعد القانونية والاطر المؤسسية التي تنظم التخطيط في الجزائر تصد تحليلها وتبيان مختلف القوانين التي تنظم البرامج التنموية .

- **الإقتراب النظمي:** اعتمدنا قي دراستنا هذه على الاقتراب النظمي لتوضيح دور وعلاقة التخطيط بالتنمية المحلية ويعود الفضل الى عالم السياسة دفيد ايستون وتطوير اقتراب تحليل النظم وادخاله الى حقل علم السياسة بحيث يقوم تحليل دفيدايستون للنظم من خلال مجموعة من الافتراضات ، وهي اعتبار النظام وحدة للتحليل على إعتبار أن النظام هو مصدر للتشكيل السياسي و الاجتماعي على حد سواء من خلال عملية تفاعل المخلات ومصدر إنتاج المخرجات وكذلك تلقي التغذية الإسترجاعية وستكون البرامج التنموية المتكونة من مخططات التنمية المحلية ومخطط القطاعي لمطالب ومتطلبات الوحدات المحلية التي هي عبارة عن مدخلات .

خطة الدراسة: تشتمل الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وهي كمايلي :

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتخطيط و التنمية المحلية .

اعتمدنا في هذا الفصل على تحديد تعريف التخطيط ونشأته وأنواعه ومقوماته وخصائصه وأهم مراحله

[1] عامر مصباح ، منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص 75

أما بالنسبة للتنمية المحلية تناولنا تعرفيها ونشاتها ومجالاتها و أبعادها مبادئها وأهدافها .

الفصل الثاني: التنظيم الاداري وبرامج التنمية المحلية .

حاولنا في هذا الفصل التعرف على أهم صوتان للتنظيم الاداري وهي المركزية واللامركزية وكيفية توزيع الاختصاصات فيها ودورها في تجسيد التنمية المحلية ، كما تناولنا أهم البرامج التنموية التي تسير عمليات التجهيز للدولة .

الفصل الثالث: التخطيط و مدى فعالية البرامج التنموية ، دراسة حالة ولاية المسيلة

يمثل هذا الفصل بالجزء التطبيقي من الدراسة حيث خصص لدراسة الامكانيات التنموية للولاية تبيان مدي مساهمة البرامج التنموية في التنمية المحلية من خلال توضيح الاعتمادات المالية الممنوحة لولاية المسيلة خلال الفترة المحددة لكل من مخططات البلدية للتنمية PCD ومخططات القطاعية الغير ممركز PSD ثم التطرق لأهم معوقات التي تواجه التنمية والحلول الممكنة

وفي الاخير توصلنا الى الخاتمة ، والتي تتضمن أهم النتائج لدراستنا لهذا الموضوع .

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للتخطيط والتنمية المحلية

يعتبر التخطيط وسيلة مهمة لتحقيق التنمية وذلك عن طريق إقامة برامج وسياسات لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

وعليه فان موضوع التخطيط والتنمية المحلية يلقي اهتماما بالغا من طرف المفكرين والباحثين في جميع أنحاء العالم وخاصة في الجزائر في ظل تراكم الأعباء الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، حيث أصبح من الضروري تظافر الجهود الرسمية مع الجهود الشعبية من مجتمع مدني وقطاع خاص في ظل منظومة اقتصادية اجتماعية ، ثقافية وسياسية في مختلف السياسات التنموية ، ومن هنا تطور مفهوم التنمية المحلية وأصبح ركيزة من الركائز الأساسية التي تستهدف تطوير عمل الوحدات المحلية وتفعيل الاستثمارات المحلية وعلاوة على ذلك دورها الكبير في القضاء على مظاهر الفقر وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات في جميع الأصعدة .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتخطيط و التنمية المحلية من خلال التعرف على المفاهيم المرتبطة بالتخطيط وذلك عن طريق التقسيم التالي :

- **المبحث الأول:** مفهوم التخطيط وذلك بإعطاء نشأته تعريفه وأنواعه ومقوماته وخصائصه ومراحله.

- **المبحث الثاني:** مفهوم التنمية المحلية ، في هذا المبحث نتعرف على تعريف التنمية المحلية ومجالاتها وأبعادها ومبادئها .

المبحث الأول: مفهوم التخطيط:

تعتبر الإدارة المحلية عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لدورها الهام في الخدمات الأساسية للوحدات المحلية ، كما تعتمد على رسم الخطط وتحقيق الأهداف ، وهذا ما اعتمدت عليه الدولة الجزائرية في مختلف المجالات بحيث لايمكن تصور وجود تنمية محلية مالم تكن هناك إدارة تعتمد على التخطيط .

المطلب الأول :نشأة وتعريف التخطيط

1- نشأة التخطيط

نستطيع القول أن البدايات الأولى للتخطيط كمنهج لتصحيح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات و الدول تعود إلى مابعد قيام الثورة الصناعية أو بمعنى آخر بعد اختراع الآلة البخارية وإدخال المكننة إلى وسائل الإنتاج ، مما اضطر بعض الجهات المعنية بأشكال الإنتاج المختلفة ، إلى زيادة التفكير و الاهتمام بكيفية تطوير الإنتاج أو العمل على معالجة المشكلات التي تواجه حسن سير او أداء العمل في المرافق و مؤسسات الإنتاج و الخدمات .

إن مجرد تفكير الإنسان وباهتمام واضح بالمسائل التي تساعده في معالجة مشاكله او بكيفية التعامل معها لهو يمثل البداية الفعلية و الصحيحة لعملية التخطيط ،إذ أن التخطيط الجاد هو واحد من صور التخطيط إذا لم نقل هو التخطيط بعينه ،فتفكير الإنسان بحالته و العمل على

مواجهة المشكلات التي تعترض مسيرته نحو العيش بظروف أفضل وذلك خلال الفترة الزمنية المستقبلية لهو يجسد قولا وفعلا معنى ومفهوم التخطيط .

عند وقوع الحرب العالمية الثانية شجعت هذه الحرب على الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية زادت وانتقلت عدوى منهج التخطيط الاشتراكي الى العديد من الدول الأوربية ولا سيما دول شرق ووسط أوروبا مثل بولندا ،وبلغاريا ،حيث طبقت في هذه الدول فلسفة التخطيط الاشتراكي وان كان ذلك بنسب متفاوتة .

وكذلك اخذت بعض الدول الغربية بمنهج التخطيط ولكن ليس على الطريقة نفسها التي ولد ونما فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي .ففي فرنسا تم إنشاء هيئة للتخطيط في سنة 1945 ،وبعد اقل من سنتين كانت فرنسا تضع أول خطة تنموية خماسية للسنوات 1947-1952 ،وفي هولندا ، ثم في سنة 1954 تشكيل مكتب مركزي للتخطيط ،وانيطت بهذا المكتب مهمات عديدة تدور كلها حول إعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع التنموية او تلك المتعلقة بالدخل القومي .

وفي ألمانيا اكبر الدول الأوروبية من حيث عدد السكان ،فإننا نجد مدارس كثيرة لتعليم التخطيط قد نشأت فيها ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخاصة في مجال التخطيط الإقليمي ،ولذلك عدت التجربة الألمانية في هذا المجال من الركائز الأساسية التي نمت

وتطورت على أساسها منهجية التخطيط الإقليمي بالعالم ، فلا احد يستطيع إنكار ما قدمه الألمان مثل كريستلر Christilar وفون تنن Von –Tenene في مجال التخطيط .[1]

ولقد شهدت أواخر الاربعينات من هذا القرن ولادة اكبر دولة مؤمنة بالتخطيط فكرا وأسلوبا للحياة ،وتمثل ذلك بظهور الصين الشعبية بزعامة ماوتسي كنغ ،فكان هذا بمثابة نصر كبير لفكرة التخطيط ،كطريق وحيد لنشر وتعميق التنمية ولكن تميز التخطيط هنا بصفة التخطيط الإلزامي .

وعلى صعيد الدول النامية التي حصلت على استقلالها ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية فان قضية التخطيط للتنمية الاقتصادية قد تحملت مسؤولياتها الحكومات وذلك بسبب ضعف البنية الاقتصادية المحلية وضعف إمكانات السكان ، بناء عليه كان من الواجب على حكومات الدول النامية تحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

وبالنسبة للدول العربية فان بداية مشوار التخطيط فيها الخمسينات حين اعدت مصر أول خطة تنموية للسنوات 1959–1968 ،وقد قسمت هذه الخطة إلى خطتين ،وباشرت الحكومة المصرية بتنفيذ الخطة الخماسية الأولى ،وقد كان ذلك بمثابة تحول كبير في سياسة التنمية في مصر وفي كثير من الدول العربية ، إذ تبع ذلك قيام العديد من الدول العربية بإعداد خطط تنموية فيها ،تفاوتت مستوياتها و إبعادها القطاعية و الإقليمية على حد سواء ففي العراق والسودان وسوريا تم إعداد خطط تنموية خماسية ابتداء من أوائل الستينات ، أما في الأردن فقد

[1] موسى يوسف خميس ، **مدخل إلى التخطيط** ، الأردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1،1999 ، ص.**16،17،18**.

جاءت أول خطة للتنمية في سنة 1963 حين أعدت الحكومة خطة خماسية للفترة 1963-1967 ، إلا أن الحكومة عدلت عن ذلك بخطة جديدة عرفت باسم "برنامج السنوات السبع للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية 1964 -1970"، والتي تعد وبحق (باكوة) التخطيط التنموي بالأردن .

وهكذا انتشرت فكرة التخطيط وتزايد دور الحكومة فيها وان كان ذلك بسب متفاوتة بين دول ، إلا إن فكرة دخول الحكومة كمخطط ومنفذ ومالك لمحتويات الخطة جملة وتفصيلا بقدر مالاقت رواجا شديدا في مختلف دول العالم ولاسيما منذ مطلع الخمسينات ،وبشكل خاص في بعض الدول الإفريقية و الآسيوية التي نالت استقلالها السياسي لم تستمر بالصعود والزحف إلى بقية الدول ،وذلك بسبب محاربة الدول الرأسمالية ولاسيما الولايات المتحدة و الدول المتحالفة معها لفكرة تدخل الدولة ليس بوضع خطط تنموية بل في أسلوب تنفيذها وخاصة الجانب المتعلق منها بإلزام المجتمع فيها ، ومن هنا لم تأت أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن إلا وتجربة التخطيط من حيث الإطار و المحتوى على حد سواء قد تغير مسارها .

وظلت فكرة مفهوم التخطيط تلاقي مدا وجزرا ليس بين الدول فقط بل بين المهتمين والدارسين بغض النظر عن منابتهم وأصولهم ، وبقدر ما واجهت فكرة التخطيط ولا سيما الجانب المركزي منها من مقاومة واضحة من بعض الدول والمفكرين و الباحثين بقدر مالاقت الفكرة من انتشار وأنصار في مختلف أنحاء العالم . [1]

[1] موسى يوسف خميس، نفس المرجع السابق ، ص21 ،22.

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للتخطيط والتنمية المحلية

1- تعريف التخطيط :

لقد وردت عدة تعريفات للتخطيط وذلك لاختلاف وجهات النظر للمفكرين في دراستهم ومن هذه التعريفات نذكر :

يعرف التخطيط جون تيري " Jon Téri" : ًالاختيار المرتبط بالحقائق ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل ، عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة ".

ويعرفه هيلريجل "Hilrjol" وسلوكمً Salokom": بانه يتصل بتلك العملية الرسمية التي تتألف من اختيار رسالة المنظمة ."[1]

ونجد التخطيط لدى "H.Newman":يعني البحث عن مايجب فعله وكما نعنيه هذا التخطيط كمجال واسع من القرارات ،تحديد أهداف واضحة ، اختيار سياسات ، وضع برامج وحملات البحث عن طرق وإجراءات محددة ، إعداد جداول زمنية يومية ".[2]

كما عرفه الدكتور "سليمان الطماوي ": بأنه التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة ، وهو بهذا المعنى ظاهرة اجتماعية عامة تشمل المشروعات الخاصة والمشروعات العامة ، ويمارسه الإفراد في حياتهم الخاصة ولاينعدم إلا في الجماعات

1- بودالي خيرة ،**التخطيط الاستراتيجي ودوره في تفعيل التنمية المحلية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة وتنمية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2017-2018 ،ص 09.

2- ناصر دادي عدون ، **الادارة والتخطيط الاستراتيجي** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009 ص 53 .

البدائية التي تعتمد اعتمادا كليا على العادات والتقاليد وتلك التي تكل أمورها للقوى الغيبية ،فالتخطيط يقود على عنصرين التنبؤ بالمستقبل و الاستعداد لمواجهته . [1]

كما عرف التخطيط **هنري فايول** :بأنه التنبؤ للمستقبل والاستعداد له . [2]

و بناءا على ماتقدم يتبين ان تعريف التخطيط هوً عبارة عن إجراء تمثيل في تنظيم المعلومات التقنية والاقتصادية في إطار تصويري يملك التناسق الداخلي ، أمام قيود اقتصادية وغير اقتصادية وتتقيد بتحقيق أهداف معينة ".

و من هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التالية :

التنبؤ: وهو تقدير للفرص المتاحة مستقبلا، و القيام باستثمارها و التنبؤ بالمشاكل المحتملة والاستعداد لمواجهتها، فنجاح المخطط يعتمد على دقة هذه التوقعات و التصورات.

الشمول: ما يميز التخطيط هو شموله لجميع فروع النشاط الإقتصادي، لأن فروع الإنتاج مختلفة فيما بينها حسب كل قطاع.

الالتزام: بالقيام بنشاط و أساليب عمله : يتضمن المخطط سلسلة من المشاريع الواجب تحقيقها أثناء تنفيذ الخطة، و هذا عن طريق وسائل مالية وعلمية. (.

التنسيق : وهو التنسيق بين الأهداف ،فالهدف الأساسي هو زيادة نسبة التنمية وهذا وهذا لتحقيق اهداف فرعية من الضروري التنسيق بينها. [1]

1- ليلى صوالحي ، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة باتنة 1 2017-2018 ، ص 47 .

2-.مُحَمَّد الفاتح محمود بشير المغربي ، أصول الإدارة والتنظيم ، الأردن ،دار الجنان للنشر والتوزيع ، ،ظ1، 2016، ص 67.

المطلب الثاني : أنواع و مقومات التخطيط

1- انواع التخطيط:

ينقسم التخطيط إلى أنواع عديدة ويتوقف هذا التقسيم على الغرض او الهدف المقصود من وراء عملية التخطيط ، وبوجه عام ينقسم الى قسمين رئيسيين هما :

- 1- تخطيط طبيعي physical plannining
- 2- تخطيط بشري human plannining
- وينقسم كل واحد منهما إلى أقسام وفروع عديدة ، فالتخطيط الطبيعي قد ينقسم إلى تخطيط مناخي ، أما التخطيط البشري فانه ينقسم إلى قسمين رئيسيين وهما تخطيط اجتماعي وتخطيط اقتصادي ، ويتعلق الأول بتخطيط الجوانب الاجتماعية للسكان كالتعليم ، الصحة .....
- لكن هناك معايير أخرى يتم تقسيم التخطيط على أساسها ، وهي وان كانت متعددة ومتفاوتة ، إلا انه يمكن القول أن أهمها تتمثل كمايلي :

ا) درجة شمول التخطيط

- ب) الهيئة المشرفة على التخطيط
- جـ) الفترة الزمنية للخطة
- هـ) درجة الإلزام

1- صليحة بن دقموس ، **التخطيط المحلي للتنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص : إدارة وحكامة محلية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2014-2015 ، ص 8-9 .

- **ا) درجة شمول التخطيط :** يمكن تقسيم التخطيط حسب درجة شمول التخطيط إلى الأنواع التالية :

- **1- التخطيط الشامل :** compréhensive plannining ويشمل التخطيط القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية كافة ، إذ لايستثني أي نوع من القطاعات . [1]

- **2- التخطيط الجزئي :** partial plannining وهو التخطيط الذي يشمل مجالا واحدا من قطاعات المجتمع ، فقد يغطي مثلا قطاع الصناعة ويسمى عندها تخطيط صناعي Industrial plannining

- **ب- الهيئة المشرفة على التخطيط :** بناءا على الهيئة آو الجهة المشرفة على التخطيط آو التي تقوم بإعداده يمكن تقسيم التخطيط إلى المستويات التالية :

- **1- تخطيط مركزي : centralized plannining** ويتمثل هذا بالتخطيط الذي تقوم به الحكومات وفيه يتم إصدار القرارات والسياسات التخطيطية من قبل هيئات مركزية غالبا ماتتواجد في عاصمة الدولة ،كما أن التخطيط المركزي غالبا مايغطي جميع مناطق الدولة .

- **2- تخطيط لامركزي : Decentralized plannining** وهو التخطيط الذي تقوم به المحافظات أو الأقاليم المختلفة بالدولة ، إذ تعطي الصلاحيات للحكومات الإقليمية لإعداد الخطة التنموية .

[1] - موسى يوسف خميس ،نفس المرجع السابق ، ص 47.

- **3- تخطيط البلديات والمحليات:** ويقوم بهذا التخطيط المجالس البلدية في المدن والبلدان، ويسمى هذا التخطيط بالتخطيط المحلي **plannining local**.

- **ج- الفترة الزمنية للخطة :** ينقسم التخطيط إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

- 1-**تخطيط طول المدى: Long rang planning** ويقصد به التخطيط الذي تزيد مدته الزمنية عن سبع سنوات .

- 2-**تخطيط متوسط المدى : Middle range plannining** ويعلق هذا النوع بالتخطيط الذي يتراوح مدته الزمنية مابين سنة إلى خمس سنوات ، وغالبا مايعرف على هذا النوع من التخطيط بالخطط الخماسية أو الخطط الثلاثية .

- **3-تخطيط قصير المدى : Short range planning:** ويتعلق هذا التخطيط بالخطط التنموية التي تتراوح فتراتها الزمنية من سنة الى سنتين وان كان بالغالب يطلق اسم الخطط القصيرة على تلك التي لاتزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة .

- **د- التغطية الجغرافية :** وبموجب هذا المعيار يتم تقسيم التخطيط إلى الأنواع التالية :

- **1- التخطيط القومي : National plannining** ويقوم هذا التخطيط على أساس شمول الخطة لجميع اجزاء الدول ولكن لايشترط بالخطة ان تكون شاملة لجميع القطاعات ، فالأساس هنا هو التغطية المكانية وليس التغطية القطاعية .[1]

[1] موسى يوسف خميس، نفس الرجع السابق ، ص 47،48.

- **2-التخطيط الاقليمي : REGIONAL PLANNINING**: وهوالتخطيط اي يشمل اقليما واحدا فقط من اقاليم الدولة ، حيث تلجا بعض الدول الى اجراء خطط تنموية لاقاليم معينة فيها وذلك لتحقيق اهداف معينة ومن امثلة ذلك ما قامت به الاردن من اعداد خطط تنموية لبعض اقاليمها الجغرافية .

- **3-التخطيط المحلي :Local plannining** : غالبا ماتقوم به المجالس البلدية ولكن بالتنسيق مع الوزارة المسؤولة عن الشؤون البلدية ، ويركز ا النوع من التخطيط على وضع خطط التنظيم الهيكلية للمدن .

- **هـ-درجة الالتزام** : وينقسم التخطيط بناءا على درجة الزامية الخطة الى ثلاثة انواع رئيسية وهي :

- **1- التخطيط غير الزامي (الاستدلالي)**:ويشير هذا النوع من التخطيط الى انهذا التخطيط غير ملزم للقطاع الخاص ، بينهما هو تخطيط ملزم للحكومة ، اي يجب على الحكومة القيام بتنفيذ المشاريع الاستمارات الحكومية الواردة في الخطة ، وبالنسبة للقطاع الخاص فان الحكومة لا تلزمه بتنفيذ مايرد بالخطط التنموية ، بل كل ما تقوم به هو خلق الحوافز كالاعفاءات الضريبية والجمركية .

- **2- التخطيط الالزامي** : ويشير هذا التخطيط الى الزامية تنفيذ كل ماتقترحه الخطة من مشاريع وبرامج تنموية ، ويسود هذا التخطيط في الدول و المجتمعات التي تكون فيها جميع وسائل وعناصر الانتاج مملوكة للدولة .

- **3- تخطيط تاشيري** :ويتمثل هذا التخطيط بالخطط التنموية التي لاتلزم فيها الدولة نفسها ولا القطاع الخاص بل كل ماتقوم به يتمثل بوضع السياسات العامة للتنمية من ناحية والقيام بدور المراقب على تنفيذ البرامج والمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص من ناحية اخرى .[1]

- **2- مقومات التخطيط :**

- تتضمن عملية التخطيط عددا عددا من المقومات الرئيسية تتمثل فيمايلي :

[1] موسى يوسف خميس، نفس الرجع السابق ، ص50 -51

- **أ- الاهداف :** الاهداف هي النتائج المطلوب تحقيقها في المستقبل ، واذا كان المطلوب هو تحقيق هذه النتائج في المستقبل البعيد ،فانها تسمى غايات واهدافا استراتيجية ،اما اذا كان تحقيقها في الاجل القصير فتسمى اهدافا تكتيكية وهناك عوامل من الواجب توافرها في الاهداف من اهمها :

- **1-درجة الوضوح** :اذ ان وضوح الهدف يحقق مجموعة من المزايا منها :

- * المساعدة على توحيد جهود الجماعة لتنفيذ الاهداف .

- * مساعدة ادارة المنظمة في القيام بوظائفها الاخرى .

- * المساعدة على تنسيق العمل بين الافراد و الاقسام بشكل واضح و محدد .

- 2-**القناعة بالهدف** : كلما زادت قناعة العاملين بالهدف كلما كانت درجة حماس العاملين نحو تحقيقه عالية .

- **3-الواقعية في الهدف** : الواقعية في الهدف تقوم على الاسس الاتية :

- * ان يكون الهدف ممكن الوصول اليه وليس شيئا مستحيلا

- *ان تتوافر الامكانات المادية و البشرية بدرجة تساعد على تحقيق الهدف .

- * ان يكون الهدف معبرا ن حاجات العمل وموجها الى تحقيقها كما هو حال رغبات وحاجات العاملين ،ويعمل على اشباعها .[1]

[1] محمود حسن الهواسي ،حيدر شاكر البرزنجي ، **مبادئ علم الادارة الحديثة** ، العراق، دار الكتب و الوثائق ، 2014،ص 59.

- **4- التناسق والانسجام** : يجب ان تكون الاهداف الموضوعة متناسقة مع بعضها البعض بحيث يسهل تنفيذها

- **5- مشروعة الهدف** : يقصد به مدى ملائمته للقيم والمثل والتقاليد ، وكذلك مراعاته للانظمة و اللوائح و السياسات الحكومية المعمول بها .

- **6- امكانية القياس** : ان وجود مقاييس للاهداف يتيح للادارة التاكد من مدى تحقيق اهدافها ، وهل يتم التنفيذ وفقا لما هو مخطط له ؟ ام ان هناك انحرافات في الاداء ؟.

- **ب-التنبؤ** : التنبؤ نشاط ذهني مرتبط بوجود الانسان ،وهو نتيجة لارتباط النشاط الانساني بعنصر الوقت ،ويعرف بانه التوقع للتغيرات التي قد تحدث مستقبلا ،تؤثر باسلوب مباشر او غير مباشر على النشاط ومن الامور التي يجب ان تراعى في التنبؤ مايلي :

*ان يكون التنبؤ دقيقا وواضحا قدر الامكان .

*ان تكون البيانات و المعلومات التي يعتمد عليها التنبؤ حديثة .

* ان يكون التنبؤ مفيدا ، اي يمكن استخدامه في حل المشكلات .

* غير مكلف ، فلا تفوق التكاليف الفائدة الاقتصادية المرجوة .

ت-السياسات :هي مجموعة المبادئ و القواعد التي تحكم سير العمل ، والمحددة سلفا بمعرفة الادارة ،و التي يسترشد بها العاملون في المستويات المختلفة عند اتخاذ القرارات و التصرفات المتعلقة بتحقيق الاهداف وهناك فرق بين السياسة والهدف ،فالهدف هو ما نريد تحقيقه ، اما السياسية فهي المرشد لاختيار الطريق الذي يوصل للهدف .

ث-الاجراءات : هي الخطوات المكتبية و المراحل التفصيلية التي توضح اسلوب اتمام الاعمال وكيفية تنفيذها ، والمسؤولية عن هذا التنفيذ و المدة اللازمة لاتمام الاعمال .

ج-تدبير الوسائل و الامكانيات : ان الاهداف الموضوعة والسياسات و الاجراءات المحددة لتنفيذ هذه الاهداف لا يمكن ان تعمل دون وجود مجموعة من الوسائل و الامكانات الضرورية لترجمة هذه الاهداف الى شيء ملموس ، فهي ضرورية لاكمال وتحقيق الاهداف ومن المعايير التي يجب مراعاتها عند تحديد وسائل الخطة وامكانياتها :

- **الدقة** : في تحديد الاحتياجات
- **الواقعية** : يجب ان تراعي الخطة الامكانات الفعلية و المتوافرة في حينها .
- **تحديد المصدر** : يفضل ان يقوم المخطط بتحديد المصدر الذي سوف يستعان به في تقديم احتياجات الخطة سواءاكانت احتياجات مادية او بشرية .
- **المدة الزمنية** : اللازمة لوضع الخطة وتنفيذها .
- **التكلفة المالية التقديرية** : المترتبة على وضع الحطة وتنفيذها .[1]

1- محمود حسن الهواسي ،حيدر شاكر البرزنجي ، نفس المرجع السابق ، ص61.

المطلب الثالث : خصائص التخطيط ومراحله

1- خصائص التخطيط :

تتطلب عملية التخطيط مجموعة من الخصائص التي تكفل نجاح الخطة نذكر منها مايلي :

[1] - مجيد الكرخي ، **التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج** ، قطر، دار الكتب القطرية ، 2014، ص30

1-الاستمرارية : أي عدم توقف التخطيط وتواصله وعدم تقطعه .

2-الوضوح : بحيث تكون اهداف الخطة واضحة ومحددة لا فيها .

3-البساطة : ان تاتي الخطة بمكونات سهلة الفهم وغير معقدة .

4- الواقعية : بحيث تلائم الاهداف الخطة وغاياتها مع معطيات الحالة السائدة وممكنة التنفيذ في ضوء الامكانيات المتاحة .

5- الاولويات والبدائل :فالخطة الناجحة هي التي ترتب اولوياتها وتضع البدائل لتنفيذ هذه البدائل .

6-سلامة البيانات : أي اعتماد الخطة على بيانات ومعلومات احصائية دقيقة وصحيحة تخدم تحليل الواقع وعملية التنبؤ بالاتجاهات .

7- التوقع : اعتمادها النظرة المستقبلية المستندة على احدث الاساليب ومن قبل هيئات متمرسة لكونها وثيقة الصلة بالمستقبل

8- تحديد مسؤوليات التنفيذ بصورة دقيقة لتنسجم مع قدرات الجهات المنفذة .

2- مراحل التخطيط:

على الرغم من ان عملية التخطيط متشابكة ومستمرة الا انه يمكن التمييز بين اربعة مراحل للعملية التخطيطية .

1-**مرحلة اعداد البيانات اللازمة** :من اجل وضع أي خطة لابد من توفر مجموعة من البيانات والاحصاءات والتي تظهر بدقة الضروف السائدة والامكانيات الموضوعية

المتوفرة ، فمثلا يجلا يجب التعرف على عدد السكان في اقرب تاريخ لبداية الخطة وتطورهم على مدى الزمن حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات التي ستطرا لثناء تنفيذ الخطة كما يجب معرفة توزيعهم الجغرافي وتركيبهم حسب السن والمهمة والجنس ، من اجل معرفة مدى توافر مختلف الخيرات في القطاعات الاقتصادية والجغرافية المختلفة ، كذلك الحصول على حجم الانتاج وتوزيعه على القطاعات المختلفة ، كما يجب ان تتوافر معلومات عن مكونات الدخل القومي (دراسات عن الاستهلاك والادخار والاستثمار) وبيانات الاسعار والاجور لحساب التكاليف والعائد من المشاريع والبرامج ، وكذا توفر معلومات عن الظروف الطبيعية وعن الامكانيات الطبيعية كمساحة الارض الزراعية وكميات المياه او الامطار و احتياطي المعادن السائلة والصلبة المتوافرة ومعدل استغلال كل منها .

2-**مرحلة اعداد الخطة** : ان عملية اعداد الخطة تمر بالمراحل التالية: [1]

3- اعداد التوجيهات : فلابد من اعداد الاهداف العامة للخطة ، وهذا من اختصاص السلطات السياسية العليا في المجتمع ، وتختلف التوجيهات باختلاف طول فترة الخطة ، فالخطة الطويلة الاجل تكون الاهداف العامة لها اقل تحديدا من الخطة متوسطة الاجل .

أ -**اعداد المشروع الاولي** : ويتم ذلك بتحديد هدف تجريبي لانماء الاقتصاد القومي اثناء فترة الخطة ،ويمكن اعداد ذلك مبدئيا عن طريق تقدير الاتجاه الذي اتخذه الناتج القومي

[1] مصطفى يوسف كافي ، التخطيط والتنمية من منظور اقتصادي – بيئي – اعلامي ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط1 ، 2017) ، ص 109..

في الماضي وتعديل هذه النتيجة بناءا على المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالتغيرات الاقتصادية المتوقعة ، ومن الضرور يان يقوم المخططون باجراء التغيرات والتعديلات باستمراركلما توفرت لديهم معلومات اكثر حتى تتم الوصول الى اعداد مشروع منصة تنمية منسقة من الناحية الاجتماعية في ظل اطار سياسة معينة .

ج-وضع الخطة في شكلها النهائي : بعد وضع المشروع الاولي وادخال التعديلات اضرورية يكون قد اصبح لدى الجهاز التخطيطي مشروع خطة كاملة ، ومن ثم لا يتبقى سوى اقرار مشروع الخطة من السلطات السياسية العليا في المجتمع .(1)

4-مرحلة تنفيذ الخطة : في حال ان الخطة الموضوعة واقعية فانه لكي تستطيع تنفيذها بكفاءة قصوى لابد من توافر الظروف الهيكلية الملائمة و الاطار الفني و الاداري الكفء بالضافة الى وجود وسائل تحفيزية فعالة .

5-مرحلة المتابعة والتقييم : وتهدف هذه المرحلة الى دراسة المشكلات المختلفة التي تظهر اثناء التنفيذ بهدف حلها ، مما يقتضي احيانا اجراء بعض التعديلات في الخطة على ضوء ما تم تنفيذه فعلا ، كما انه يستفاد كثيرا من عملية التقييم حيث يمكن التعرف مواطن الضعف في اعداد الخطة مما يستدعي بعض التعديلات في الخطة القادمة وكذلك الاستفادة منها في وضع الخطة اللاحقة .[1]

[1] -مصطفى يوسف كافي ، نفس المرجع السابق ،ص 117

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية

شغل موضوع التنمية الكثير من المفكرين سواء على مستوى الوطني او الدولي ،كونها تهدف الى تحسين وضع مستوى المعيشة للافراد في تل مجالات الحياة.

المطلب الاول : نشاة و تعريف التنمية المحلية

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية لابد من الإشارة الى نشأة وظهور المصطلح ، كونه لم يكن يذكر في الأدبيات الاقتصادية ، كما ان المنظرون الاقتصاديون كان تركيزهم في أبحاثهم ودراساتهم منصب على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية بشكل عام ،لكن منذ ستينات القرن الماضي بدأت البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على مستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى لمركزي ،والذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم ،والجزائر كجزء لايتجزء من هذا العالم لم تكن في منأى عن هذا التطور وتنامي المصطلح ن والدراسات الفكرية اوضحت ان المصطلح قد مر بمرحلتين هامتين هما :مرحلة النضال ،ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الإشكال ، حيث عرفت سنوات العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية ، مما سمح بظهور مايعرف بمصطلح تنمية المجتمع ،ثم التنمية الريفية ،ثم التنمية الريفية المتكاملة ،بيد ان اول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينات القرن الماضي وبالتحديد في فرنسا كان ناتج عن رد فعل لقرارات الدولة ، التي أرادت ان تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية ،و الغاية من هذه لقرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل

العاصمة نفسها ، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين والتي كانت مرفوضة من مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون ان تنمية أي إقليم يجب إن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه وتطلعاتهم

وبذلك طالبوا بتطبيق التنمية من تحت ، والتي تبنى على أساس استقلالية الإقليم عن مركز القرار في العاصمة ،وقد كان الأمر في بدايته مرفوض ولم يحض بالقبول و الاحترام كون بنيته سياسية محضة ،ثم استقر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، أين عرف تقدما في بداية الثمانينات وبدا في كسب التأييد تدريجيا واعترافا من مختلف الهيئات الحكومية و المؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أفرت في مخططها للفترة من 1984 – 1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية و التنمية المحلية هي صميم البحث البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة ، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا ، ومن هنا فان التنمية المحلية تلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف وذلك بزيادة الانتاج

الزراعي وانشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية و التعليمية ووسائل الاتصال و الاسكان ،وفي نفس الصياغ نستطيع القول على أن التنمية المحلية عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة بما يؤدي الى تطوير الفرد والمجتمع [1]

و بالتالي فهي ليست جهدا مبعثرا غير واع او جزئي غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصادي فقط ،بل يتضمن ابعادا اخرى سياسية واجتماعية ،فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف الى رفع المستوى المعيشي والاجتماعي و الاجتماعي والسياسي لغالبية السكان المحليين ،وتمكينهم من المشاركة في هذا بما يسمح لهم تحقيق مستمر في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتية ،ان التنمية المحلية هي بحث في الانشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للاقاليم المحلية التي تشكل في ان واحد احدى اهم مجالات عمل مؤسسات السياسية العامة المعاصرة ،واحدى اهم وسائل التنمية الوطنية التي لايمكن ان تتحقق الا من خلال التركيز على الاجزاء الاكثر تخلفا في الدولة و التي تشكل الاقاليم المحلية الجزء الاكبر منها .[2]

قبل التطرق الى مفهوم التنمية المحلية ، نسلط الضوء على تعريف مصطلح التنمية .

ان مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما وفي وقت معين ، ومن الناحية اللغوية ايضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو ، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين ، فالنموً يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتظافر عوامل الانتاج وتفاعلها في نطاق العملية الانتاجية ، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الانتاج المستخدمة وارتفاع انتاجية العمل وانتاجية كل هذه العوامل "، فنمو الشيء يعني زيادته اوتغيره الى حال افضل ، اما تنمية الشيء فتعني وجود فعل

[1] - سحنون حميد ، **اشكالية استعصاء التنمية المحلية في الجزائر (1999–2016)**،مذكرة مكملة مكملة لنيل شهادة الماستر اكاديمي ، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، 2019/2018،ص13

[2] - سحنون حميد ، نفس المرجع السابق،ص14.

يؤدي الى النمو ، اي انه فيها عنصر التعدد والفعالية ، وبالتالي فان العملية تشتمل على النمو وعلى التغيير . [1]

التنمية اصطلاحا هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الانشطة المشتركة الحكومية والشعبية وقد ارتبط مصطلح التنمية في البداية بالتقدم والتخطيط والانتاج ، ليصبح فيما بعد ذو ابعاد مادية ومعنوية .الإقتصادية، والإجتماعية، والهيكلية، والتنظيمية، وبالتالي فإن التنمية تعد أوسع مضمونا من النمو، وبالتالي يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية [2]، ويعرف التنمية المحلية **ارثر دانهام** Arthur Dunham : ً انها العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الافراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الاطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الامة بشكل عام .[3]

ويرى الدكتور محي الدين صابر الذي يعتبرهاً مفهوم حديث لاسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على اسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ،وهذا الاسلوب يقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على اساس المشاركة في التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب اعضاء البيئة المحلية جمعا في كل المستويات واداريا.

[1] - خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق** ، اطروحة لنييل شهادة الكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2010-2011،ص6

[2] - بودالي خيرة ، نفس المرجع السابق ،ص46

[4]-ليلى صوالحي ، التخطيط الاستراتيجي كالية للادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة باتنة 1 ،2017-2018،ص111.

كما عرفتها الامم المتحدة :" التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة و المساهمة في رقيها

كما عرفتها الامم المتحدة :" التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة و المساهمة في رقيها قدر مستطاع [1]

ورغم الاختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية الا ان يمكن تعريفهاً بانها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لاحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول ، وهي عملية شاملة فهي وان كانت تبدو عملية اقتصادية الاهدفها في نهاية المطاف هدف اجتماعي ، وبناءا عليه يمكن تلخيص مفهوم التنمية المحلية في اربعة عناصر اساسية :

- الشمول :بمعنى ان التنمية المتكاملة يجب ان تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والاسرية والعمرانية ...الخ
- التوازن : لايعني التوازن اهمال جانب من جوانب مجالات او برامج التنمية المحلية ، وانما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة ، حيث قد يقتضي الامر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية اوالصحية او الاقتصادية .....الخ

[1] - عامري عائشة ، احجب نفعي مار ، اثر الازمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر ،مذكرة ماستر ،قسم العلوم سياسية ،جامعة سعيدة سنة 2016-2017 ص ،61.

، وتعديل نسب هذه البرامج او درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما .

- التنسيق : ومع صفة الشمول والتوازن الامر يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الادوار وتوقيتها على ضوء وضوح اهداف عملية التنمية .
- التعاون والتفاعل الايجابي : يجب ان يكون هناك تعاون وتاثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية ، إلا يترك هذا التعاون للصدفة ،بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة ، حتى يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا لدعم بعضها البعض ،ولا يكون هذا التأثير المتبادل سلبيا يعيق بعضها البعض [1]

المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية وابعادها

تشمل التنمية المحلية مجموعة كبيرة من المجالات ، جاءت كمايلي :

أ- **المجال الاقتصادي** :The economic sphere

تهتم التنمية المحلية باعتبارها عملية تهدف الى تحسين الضروف المعيشية للمواطنين المحلين بالمجال الاقتصادي ، نظرا لاهمية هذا المجال في تحقيق النمو والزيادة في الانتاج ، علاوة على علاقته المباشرة بالهدف الاسمي لعملية التنمية المحلية الا وهو زيادة الدخل الفردي للمواطن المحلي ، فعملية التنمية المحلية تسعى دوما نحو تطوير الوضعية الاقتصادية للمجتمع

[1] - شيبوط سليمان ، نوي طه حسين ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر : المفاهيم والآليات ،مجلةً الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات "، العدد الأول،ص250- 251 .

المحلي ،عبر زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية بهدف إشباع حاجيات النظام الاقتصادي المحلي من جهة ، وتأسيس المركز المادي للتقدم وتقليل التفاوت بين الافراد من جهة ثانية ، من خلال بناء قاعدة بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي ، باعتبار أن بناء الأساس المادي مهم لأية تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي .

ب- **المجال الاجتماعي** :Social sphere

من بين المجالات الرئيسية التي تهتم بها عملية التنمية المحلية المجال الاجتماعي ، انطلاقا من كونه المجال الذي يهتم بالاحتياجات الاساسية للفرد وكذلك مسالة مشاركته من عدمها في عمليات التنمية المحلية ، ومما ينبغي الاشارة اليه أن هنالك تقاطعات كبيرة بين المجال الاقتصادي والاجتماعي ، تعود اساسا الى استحالة الفصل بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، نظرا للارتباط الكبير بينهما من حيث المضمون ، حيث نجد ان التنمية الاجتماعية تسعى الى خدمة الانتاج من جهة وخدمة الانسان باعتباره هدفا ووسيلة لتحقيق التنمية المحلية من جهة ثانية ، بينما تستهدف التنمية الاقتصادية رفع مستوى الدخل من جهة واحقاق فرص متكافئة من الخدمات لافراد المجتمع المحلي من جهة ثانية ، وهو مايفسر لنا طبيعة الارتباط بينهما باعتبارهما عمليتان تسعيان نحو تحسين ظروف المواطن المحلي .

من خلال ماسبق فان التنمية المحلية من منظور استهدافها المجال الاجتماعي للمجتمعات المحلية ، تعمل على جعل عملية التنمية المحلية عملية واستراتيجية مجتمعية وواعية تكون قادرة على ايجاد حلول لتطوير البناء الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال تكوين وتعبئة كافة

الطاقات الموجودة داخل المجتمع ،وجعلها اداة رئيسية في تطوير وتحقيق الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد ، وكذلك وسيلة في تحسين ظروف الرفاه الاجتماعي وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمعات المحلية .

ج- **المجال التنظيمي – الاداري** : Field organizational and administrative

تهتم التنمية المحلية ياعتبارها عملية متعددة الابعاد بالمجال التنظيمي – الاداري ، فهي وفقا لهذا المنظور الوظيفة التنفيذية التي تشمل الاهتمام بتدبير احتياجات المواطنين المحليين ، باعتبارها عملية تغيير مخطط وممنهج تستهدف[1]

تمكين الجهاز الاداري – التنفيذي من اتباع الاستراتيجيات الادارية المناسبة وتطوير قدرات القوة العاملة وتحسين و تهيئة بيئة العمل الاداري ، مامن شانه ان يحقق التنمية الشاملة بكفاءة وفعالية .

وغالبا مايكون الجهاز الاداري المكلف بتسيير عملية التنمية المحلية متثلا في الادارة المحلية ، التي تعتبر اسلوبا من اساليب التنظيم الاداري الحكومي الذي يخدم المناطق و الاقاليم الادارية المحلية في الدولة ، حيث يهدف نحو تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات الاساسية من جهة وادارة شئونهم المحلية من جهة ثانية ، وذلك عبر تفويض الاجهزة المركزية

[1] هوشات رؤوف ، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس** ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2018/2017، ص48-49.

جزءا من سلطاتها وصلاحياتها للمناطق الادارية المحلية لممارسة نشاطاتها ، وهذا مايطلق عليه باللامركزية الادارية .

ومن الشروط التي تحدد فعالية التنمية المحلية في المجال الاداري وجوب توافر قيادة ادارية (داخل الجهاز الاداري)فعالة ومرنة ، لها القدرة على التسيير والتنظيم والتفاعل مع جميع مكونات المجتمع المحلي ، لهذا دوما العمل على تنشئة وتعبئة المواطنين المحليين وادخالهم في العمل التنموي ، بما يضمن تكوين القيادات المحلية وزيادة مهاراتها وقدراتها المشاكل وادارتها . سعيا منها نحو الوصول الى تحقيق نتائج ايجابية بخصوص تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي.

د- **المجال السياسي** : The political sphere

تعد التنمية السياسية هي احد اوجه التنمية المجتمعية تقوم حسبً لوسيان باي " على التحديث السياسي ، التعبئة السياسية ، بناء الديمقراطية ، تحقيق الاستقرار، التغيير الاجتماعي ، التنمية الادارية (تعزيز اللامركزية) والقانونية (تعزيز مبدا الفصلبين السلطات) ، كما تتضمن التنمية السياسية تنمية روح المواطنة والمشاركة السياسية ، هذه الاخيرة التي تعد مؤشرا قويا للدلالة على مدي تطور او تخلف المجتمع ونظامه السياسي .

فالتنمية السياسية تهدف الى تحقيق نفس اهداف التنمية السياسية على المستوى المحلي ، بدءا بالسعي نحو تحقيق الديمقراطية المحلية و الاستقرار السياسي ، وتنمية المواطنة و المشاركة السياسية للمواطنين المحليين ، باعتبار ان من حقهم الديمقراطي اختيار من يمثلهم

الى المجالس المحلية المنتخبة ، فهي العملية التي من خلالها يمكن للتنمية المحلية ان تستحدث نظاما سياسي حديث تتماشى اجندته والواقع الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي للمواطنين المحليين .

من خلال ما سبق ، يمكن القول ان التنمية المحلية من منظور البعد السياسي عملية تهدف الى تنمية قدرات الجماهير في ادراك مشكلاتهم بوضوح ، وتعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي ، عبر تطوير النظم والممارسات السياسية على المستوى المحلي ،وجعلها اكثر ديمقراطية في التعامل واكثر تعزيزا لكرامة الانسان وحقوقه ، وتعزيز العلاقة بين القيادة الحزبية بالقاعدة الشعبية والعمل على جعلها قاعدة اتصالية بنيوية تهدف الى تنشئة المواطنين وتوعيتهم ،والعمل جعل التحالفات السياسية مبنية على الشراكة المتأصلة وفق القواعد الديمقراطية واحترام الدستور ما من شانه أن يقضي على العديد من الازمات ابرزها العزوف الانتخابي وأزمة الشرعية . [1]

أبعاد التنمية المحلية:

1-البعد الاقتصادي : للتنمية المحلية بعد اقتصادي من اجل تنمية الاقليم اقتصاديا ، وذلك عن طريق البحث او القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي او الصناعي او الحرفي ، ولهذا نجد ان المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون

[1] - هوشات رؤوف ، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس** ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2018/2017، ص48-49.

قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها ، من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالاضافة الى ذلك يمكن ان يدمج افراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة سواء الاستهلاك المحلي او التوزيع للاقاليم الاخرى .[1]

2- البعد الاجتماعي :إن البعد الاجتماعي له أهمية بالغة فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي ، دون ان يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة وتحسين مستوى التعليم والشغل، ويرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع ،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية من شانها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية كخدمة لمجتمع ،يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته ، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم ، الصحة ، الإسكان ، الامن .....الخ.

[1] - احمد غريبي ،ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ،مجلة البحوث و الدراسات العلمية ،ع4 (اكتوبر 2010)، ص6،7

يوجد نوع من الخدمات الضرورية للاهالي ولكنها ذات طبيعة اجتماعية ونظر لان التقصير في تادية هذا النةع من الخدمات على الوجه الكامل يعرض سلامة المجتمع وامنه وصحته افراده للخطر ، فغالبا ماتتدخل السلطات العامة في ادائها للاهالي بحكم الطبيعة الاجتماعية مثل الخدمات و الاسكان ،فعدم توفير المساكن الملائمة يؤدي الى تكديس السكان في المنازل غير الصالحة وبالتالي يؤدي الى انتشار الامراض و الجرائم ،ومثل هذه الخدمات يجب ان تترك كلية كحرية التعاقد ،حذرت الكثير من الدول من اجل وضع بعض القيود على حرية التعاقد (الصحة و الاسكان)،ولذلك اخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تسيد المجال وتاجيرها الدخل وتسوقت في التخطيطو ذلك استجابة لمقتضيات التقدم العلمي .

*حدمات رأسمالية مكلفة لاتقتصر منفعتها على الجيل القادم بل تمتد الى الاجيال المقبلة مثل المدارس و المستشفيات وهذه المشروعات تقتضي العدالة في تحميل الاجيال المقبلة جانب من كلفتها ولذا فانها تحول من حصيلة القروض التي تسدد على الاجيال تتناسب مع قيمة القرض وحجم ونوع المشروع الذي يموله .[1]

خدمات اقتصادية مكلفة لاتدخل في نطاق الوحدات المحلية الاساسية او تدخل في نطاقها ولكن مواردها تقتصر دون الوفاء بكامل خدمات انشاء الطرق الرئيسية و التغذية المدرسية و الاسكان وغيرها مثل هذه الخدمات يجب ان يكون هنالك تعاون بين الهيئات المحلية في ادائها مع السلطة المركزية .

[1] - علي كريم العمار ،مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصادات المحلية ، المعهد العالي للتخطيط الحظري و الاقليمي ،جامعة بغداد ،ص1،2

3- البعد السياسي : يهدف الى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار ان البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة والمشاركة وتوزيع الادوار ، ولاتكون التنمية ذات الطابع والبعد السياسي الا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي ،وهذا الاخير لايتم الا اذا توافر فيه الشكل أو الأخذ باشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة او اختيار اعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي تنتمي إليها .

4- البعد الثقافي : لهذا البعد اهمية بالغة لانه يستغل خصوصية الاقليم الثقافية لتحقيق التنية المحلية ، فالثقافة المحلية يمكن ان تساهم في تحسين السياحة ، ومن خلال ابراز ما يتميز به الاقليم من خصوصية ومحاولة تسويقها الى الاخر فتزدهر السياحة ومعها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية التي من شانها ان تحقق مناصب شغل جديدة ،ومصدر تمويل جديد للاقليم المحلي اذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال . [1]

5- **البعد البشري** :يعتبر الانسان المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط و البرامج التنموية لاي مجتمع ،كما انه الهدف من التنمية ،هذا يعني ان التنمية تتحقق بفضل الانسان و من اجله ايضا ،وذلك من خلال التعليم ،التدريب و التاهيل الذي يضمن تغييرا و تحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالاضافة الى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع

[1] - د . محمد خيثير ، د. جمال صادفي ،**تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع اعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،المجلد رقم (2) (افريل 2018)، ص221

، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الانسان اولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بانها عملية نمو راس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية ،وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في اي مجتمع من المجتمعات الانسانية الواعية ،بهدف الوفاء بحاجات الافراد فيها ،وهي عملية متكاملة تكمن الانسان من تحقيق ذاته و الاعتماد على تنمية مجتمعه ،وحسب تقرير هيئة الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990فان الاغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس ،وتكمن هذه الخيارات الاساسية في جميع مستويات التنمية ،وهي انه على الانسان ان يحي حياة جيدة وصحية ،وان يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم، فاذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرص اخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية عام 1993 ،الا ان التنمية

البشرية هي تنمية الناس ، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم او الصحة او المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق .[1]

و-البعد الاداري :التنمية الادارية هي عملية تغييرمخطط تستخدم فيها طرق علمية تمكن الجهاز الاداري من تحديث الانماط التنظيمية و السلوكية واتباع الهياكل الادارية الملائمة ، وتكييفها في ضوء المتغيرات وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية ، وفتح مجالات رحبة للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة ، وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها ، وتطوير

[1] عبد القادر حسين ،**الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة تلمسان ،كلية الحقق والعلوم السياسية ، 2012 ،ص 65 .

وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوكات افراد المنظمة ، وتحسين بيئة العمل الاداري ، وذلك من اجل تحقيق اهداف استراتيجية ، التنمية البشرية باقصى درجة من الكفاءة و الفاعلية.

وعليه فان التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة العامة وتطورها في كافة نواحي الحياة ، ومنها النواحي الادارية وحتى في المجال الاداري فهي تمثل مجموعة من العمليات و الاجراءات المخططة سلفا تستعمل فيها بعض الاساليب الفنية كالتدريب والتوجيه ، وتقديم المساعدات المادية كالاموال ، والمعنوية كالاستثمارات من اجل رفع مردودية العمل الاداري وجعله مؤهلا لادارة التنمية .

وعلى هذا الاساس فان التنمية الادارية هي تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع كفاءة وفعالية الاجهزة الادارية ، وزيادة قدراتها على العمل الايجابي المنتج ، مما يمكنها من انجاز مهامها ،وتحقيق الاهداف المرسومة لها باقل تكلفة ممكنة .

وعليه فان تحقيق التنمية الادارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة ادارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الافراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والاحساس بانهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى الى تحقيق الاهداف والتطلع الى المزيد من العطاء و الانجازات .

ز- **البعد البيئي** : يعد البعد البيئي احد الأبعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية ومنه فان التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد

البيئي في التنمية المحلية ، فمن بين اهم الإبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي [1].

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم ، ومن جهة نظر الجمعية العالمية ،تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية ، على أنهاً التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي ، والاجتماعي مع تقديم الخدمات ".[2]

المطلب الثالث : مبادئ التنمية المحلية وأهدافها

تحتاج عملية التنمية المحلية لقيامها ونجاحها توفر مجموعة من القواعد والمبادئ التي ستساعد على النهوض بالفرد والمجتمع ولايمكن تجاهلها في العمل التنموي على المستوى المحلي ،ومن اهم هذه المبادئ نجد :

1-**مشاركة افراد المجتمع المحلي:** ان مشاركة افراد المجتمع المحلي في تنميتهم والمساهمة الايجابية في تحسين الضروف المحيطة بهم يعتبر مبدأ رئيسي تقوم عليه التنمية ، حيث يستوجب اثارة وعي افراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية ،كما يتطلب العمل على اقناعهم بالحاجات وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على انماط جديدة من العادات الاقتصادية

[1] - كمال بودانة شعباني ، اثر الرقابة الادارية على بالتنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014/2013 ص 86،87.

[2] - د . محمد خيثير ، د. جمال صادفي، نفس المرجع السابق ص 221-222.

خاصة في مجال الادخار والاستهلاك ، فطريقة اشراك افراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الامثل للاهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لان اقناع افراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة و بالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شانها ان تشكل عائقا امام هذه المشروعات .

2-توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الاساسية في المجتمع المحلي :حيث تكون الاولوية للمشروعات التي تهم الافراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة ،ذلك ان اشباع الحاجات يزيد من ثقة الافراد ويحفزهم اكثر للتعاون والعمل والعمل من اجل انجاح المشروعات التنموية ، فاحساسهم وادراكهم بان العائد من التنمية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم ، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الراسمال الحقيقي لاي عمل انمائي في المجتمع ، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشدية التي يبديها الافراد المحليين تجاه الافكار المستحدثة ، التي تهدف الى تحسين ظروف المجتمع وهذا ماجعل كسب ثقة الافراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي ، يشمل قاعدة اساسية ومبدأ جوهري في اي عملية سياسية تنموية في المجتمع ، بالإضافة إلى كل هذا فان توافق المجهودات التنموية مع الجات الاساسية في المجتمع المحلي ، يؤدي الى نجاح البرامج التنموية المتسلسلة داخل حيث يتم في كل مرة معالجة مشكل متفاقمة ، وبالتالي فالعمليات التنموية التراكية خلال مدة زمنية اذا وجهت بدقة ستزيد من قدرة المجتمعات بالنهوض بالتنمية

من خلال الالتفاف حولها ومساعدتهم لها ، وهو مايؤدي الى توفير جهوداضافية نحو التنمية وربح كبير للوقت .[1]

3-الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة :يقصد بها كل لالموارد الطبيعية او الطاقة البشرية المتوفرة في المجتمع حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبيرفي التنمية المحلية لانها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية و الاستقلالية اكثر في التخطيط و التنفيذ ، كما ان القادة المحليين باعتبارهم احدى الموارد البشرية ،يكونون اكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات افرد مجتمعهم المحلي واقناعهم بالافكار الجديدة ،بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من اهم قوائد التنمية المحلية ، التي تحدث التغير الحضاري المقصود ،من حلال ادخال انماط جديدة على حساب انماط قديمة وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التحديدات ،التي ادخلت من خلال استعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع .

4-ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي :تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية

المتاحة في المجتمع وحدها وانما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء ماديا او في مجال الخبرة الفنية و التقنية عند التخطيط او تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال

[1] - بلقليل نور الدين ، اثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف ،2019/2018 ،ص 28.

اعداد فنين وتدبير النفقات وتوفير الاجهزة وما الى دلك من الامور التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها .

وبحكم ان التنمية المحلية تهدف الى توازن التنموي بين مختلف الاقاليم والجهات، فان الجهات الحكومية ملزمة بتحقيق العدالة التنموية وتوفير الموارد المادية خاصة ، لتنفيذ المشروعات التنموية للمجتمعات المحلية ،لان هذه الاخيرة عاجزة في كثير من الاحيان ولاتتوفر لديها الامكانيات المادية وتعاني نقص في الموارد الطبيعية بالضافة الى افتقارها للطاقات البشرية المؤهلة للملية التنموية .

5-توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع :تشكل هذه القاعدة مبدا اساسي في التنمية المحلية ،حيث يمكن للقيم والتقاليد و التصورات القائمة بين افراد المجتمع المحلي ان تشكل عائقا كبيرا امام المشروعات التنموية ،كما

يمكن ان تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات ، اذا تم حسن استغلالها واخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وانجاز اي مشروع من مشروعات التنمية المحلية ،فلا طالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية ،دوراحاسما في انجاح او افشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك باعتبار انها تشكل الاطار المرجعي لاي سلوك اجتماعي او اقتصادي لافراد المجتمع المحلي .

6-التقويم :يعتبر التقويم المستمر من اهم القواعد الاساسية لتنمية المجتمع المحلي ،لما يوفره من امكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها واهم الصعوبات التي تواجهها وذلك

مايسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها ،كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرا على البيئة المحلية من جراء نفس العملية .[1]

اهداف التنمية المحلية :

ان التنمية المحلية ليس هدفها الاول و الاخير اشباع الجانب المادي للانسان فقط ، بل في مفهومهااوسع من ذلك حيث تهدف الى ضمان الحياة الكريمة للانسان واخراجه من معاناة الماضي بكل اشكاله الى حياة يشعر فيها بالاطمئنان الكامل ويكون فيها علاقات سليمة على اسسس تختلف في شكلها ومضمونها عن العلاقات السابقة .

و التنمية المحلية تنطلق من هدف رئيسي هو اشراك المجتمع المحلي في التغيير ،ومن خلال المجتمع ذاته يمكن الوصول الى تغيير اتجا الافراد و الجماعات دون تعب ،وبهذه الكيفية يمكن تحقيق المشاريع وتكوين القادة المحلييين على العمل الجماعي في قيادة الجماهير و القدرة على التنظيم و التسيير ، الامر الذي يؤدي الى توسيع قاعدة التنمية المحلية ويسهل تحقيق مختلف الاهداف المرجوة منها والتي يمكن حصرها فيمايلي :

- تعمل التنمية المحلية على خلق الراي العام الذي يؤمن بعمليات التحول و التغيير و العلم على ان يكون جزء من تلك النشاطات الانسانية اليومية من خلال الشعور الجماعي الذي يسيطر على العقول و السلوك و الافعال مما يضمن لها النجاح .

[1] - بلقليل نور الدين ، نفس المرجع السابق ،ص 29-30

- تعمل على صهر المجتمعات المحليةو تحويلها الى حالة من التماسك و الترابط لكي يسهل نموها بشكل مترابط
- العمل على خلق المشاركة الوجدانية وتاسيس الروابط بين اكثر عدد من المشاريع و الجماعات المحلية و خلق روح جديدة في العلاقات الانتاجية ومرافق الخدمات الاخرى .
- كما ان هناك من يلخص اهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسيين هما :
- * اهداف الانجاز : وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية .
- * اهداف معنوية : وتشمل كل المتغيرات السلوكية و المعرفية و المهارية التي تطرا على سكان المجتمع اثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية .
- اذن فقد تعددت اهداف تنمية المجتمع المحلي وذلك باختلاف وجهات للنظر التي عرفتها و جميعها في الغالب جد متشابهة ويمكن ان نلحصها بايجاز في النقاط التالية :
- سد حاجيات السكان من السلع والخدمات
- تهدف ايضا الى تحسين الوسط المعيشي لكي ينمو في مجتمع يوفر لهم فرص اجتماعية وثقافية كثيرة .
- تحقيق الضبط الاجتماعي بايجاد مناخ لعملية اتنمية ، مثل : معرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية .
- اعداد القادة و الرواد المحليين في المجتمع المحلي. [1]

[1] - سلاوي يوسف ،مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ، 2018/2017،ص 34 .

شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدلة فيها و الحيلولة دون تمركزها في العامة او فيها مركز الجذب السكاني .

- عدم الاخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين اقاليم الدولة و الحد من الهجرات الداخلية من الرف الى المناطق الحضرية .
- زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من خلال اللامبالاة الى حالة المشاركة الفعالة .
- ازدياد القدرات المالية الهيئات المحلية ممايسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها .
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الابداع و الاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة و انتظار مشرواتها .
- جذب الصناعت و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لابنائها مزيدا من فرص العمل .[1]

---

[1] - – سلاوي يوسف، نفس المرجع السابق ، ص 35.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال هذا الفصل بينا أن التخطيط ،له عدة أنواع ومراحل يمر بها وأهداف متنوعة التي من خلالها يتم تحقيق مشروعات محددة على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الانتاجية وذلك لتطوير القطاعات من خلال الاستخدام الامثل للموارد لتلبية الاحتياجات المحلية بناءا على مايتوفر فيها من امكانيات لحل المشاكل المجتمع وتحسين نوعية الحياة الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية للجماعات المحلية و إدماجها في منظومة التنمية المحلية .

ثم تطرقنا إلى مفهوم التنمية المحلية من خلال إعطاء نظرة عامة حول أهم مجالاتها وأبعادها بالإضافة إلى مبادئها التي تقوم عليها لكون هذه المبادئ مهمة جدا عند الاهتمام بالعملية التنموية على المستوى المحلي والأخذ بها سيؤدي الى الحصول على نتائج ملموسة في الميدان تلقى رضا والقبول الشعبي لها .

الفصل الثاني : التنظيم الإداري وبرامج التنمية المحلية

يعتبر التنظيم الإداري أداة أو وسيلة الإدارة العامة لتحقيق أغراضها المتعددة بكفاءة وفعالية وبأقل جهد وتكلفة ممكنة في تحقيق التنمية، ويدخل ضمن نطاق التنظيم الإداري تحديد الأجهزة الإدارية والمختلفة وطريقة تشكيلها وكيفية توزيع الاختصاصات الإدارية بينها وممارستها لهذه الاختصاصات، ويأخذ التنظيم الإداري صورتان رئيسيتان وهما المركزية التي تقوم على تركيز السلطة في المركز وتتضمن تجميع الصلاحيات والسلطات في أيدي الموظفين العامين في العاصمة، واللامركزية الإدارية التي تقوم على إسناد صلاحيات التسيير الإداري لإقليم معين من الدولة لهيئة إدارية منتخبة للعمل على توفير حاجيات سكان الإقليم تحت رقابة السلطة المركزية.

وتستوجب عملية التنمية على مجموعة من الأساليب والآليات من أجل تجسيد الاستراتيجيات على أرض الواقع، وفي هذا الصدد انتهجت الجزائر عدة برامج تنموية التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وتعتبر هذه البرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل وتسيير عمليات التجهيز للدولة، وتتميز هذه البرامج التنموية بطابعها اللامركزي باعتبار أنها تترك حرية المبادرة في اختيار المشاريع للجماعات المحلية للدولة (البلدية والولاية)

من أجل الإحاطة بعناصر موضوع التنظيم الإداري وبرامج التنمية المحلية قمنا بتقسيم الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المركزية واللامركزية.

المبحث الثاني: برامج التنمية المحلية.

الفصل الثاني : التظيم الإداري وبرامج التنمية

المبحث الأول: أساليب التنظيم الإداري :

المطلب الأول: المركزية الإدارية:

تختلف صور التنظيم الإداري من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فبعض الدول تتبنى مبدأ المركزية الإدارية الذي يقوم على تركيز السلطة والوظيفة الإدارية بيد الهيئات المركزية، وبعضها يتبنى مبدأ اللامركزية الإدارية الذي يقوم على تفويض كلي أو بعض سلطات الإدارة العليا إلى الوحدات والوظائف الأدنى في منظمات العمل.

تعريف المركزية:

يوصف التنظيم الإداري في دولة من الدول بأنه مركزي إذا كان الجانب الأكبر من الحاجات الجماعية والخدمات العامة يتم إشباعه وتقديمه بالأسلوب المركزي مع وجود بعض المرافق التي تدار بأسلوب لامركزي.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى تعريف المركزية الإدارية بأنها "انفراد الحكومة المركزية في العاصمة بممارسة الوظيفة الإدارية للدولة دون أن شاركها في ذلك أية سلطات أخرى سواء في العاصمة أو في الأقاليم".

بينما ذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها "حصر الوظيفة الإدارية وتجميعها في يد سلطة واحدة رئيسة تنفرد بالبث النهائي في جمع الاختصاصات الداخلة في هذه الوظيفة عن طريق ممثليها في عاصمة الدولة أو في أقاليمها تسمى سلطة المركزية".

أوهي جمع أو تركيز مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في يد هيئة أو سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية في العاصمة التي تتولى جميع مظاهر السلطة الإدارية من توجه وتخطيط ورقابة وتنسيق ومباشرة ذلك بنفسها أو بواسطة موظفين يعملون باسمها ويخضعون في نهاية الأمر لرئاسة عليا واحدة وفق قواعد وأحكام موحدة.

ونستخلص مما تقدم أن المركزية الإدارية تقوم على حصر وتركيز الوظيفة الإدارية في الهيئات المركزية التي تتولى جميع أعمال السلطة الإدارية[1].

عناصر المركزية الإدارية:

1- حصر الوظيفة الإدارية يد الحكومة المركزية:

يتجسد العنصر الحاسم والرئيسي للمركزية الإدارية في حصر سلطة البت النهائي بيد الوحدات العليا في السلم الإداري، حيث تحتكر الحكومة سلطة الإشراف على جميع المرافق والهيئات الإدارية الموجودة في الدولة، وتقتصر مهمة الرئيس الإداري على اتخاذ القرار الإداري، أما مهام الإعداد والتنفيذ فتناط بجهات فنية أخرى توجد في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، وتمثل المركزية الإدارية روح سلطة الدولة وجوهر سلطانها للقضاء على النزعات الإقليمية الداخلية ومنع الحروب الأهلية وحفظ الأمن الخارجي.

2- التدرج الإداري:

يقوم التدرج الإداري في المركزية الإدارية على توزيع الموظفين على إدارات ووزارات الدولة بصورة متدرجة على شكل هرم يوجد في قاعدته صغار العاملين ويتصاعد هذا السلم حتى نجد في قمته الوزراء كل في وزارته، ويعتبر ارتباط الوحدات الإدارية الأدنى بالوحدات الإدارية الأعلى ارتباطا عضويا ووظيفيا يؤمن خضوع الوحدات الأدنى إلى الوحدات الأعلى[2].

3- السلطة الرئاسية:

تجسد السلطة الرئاسية العنصر الثابت من عناصر المركزية الإدارية، وتعتبر السلطة الرئاسية الركيزة الأساسية لوجود النظام المركزي حيث تتقرر للرئيس على مرؤوسه أمام رئيسه الأعلى، حتى نصل إلى الوزير المسؤول أمام البرلمان في النظام البرلماني، أو إلى رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي.

[1]- علي حاتم عبد الحميد العافي، اللامركزية الإدارية وتطبيقاتها في الإدارة المحلية، دار الأيام، الاردن، 2017، ص 35.
[2]- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظرية العامة في القانون الإداري، دار المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 36- 37.

ومن المسلم به أن السلطة الرئاسية تتميز بأنها سلطة شاملة لأنها تسيطر على أشخاص المرؤوسين وأعمالهم بحيث يخضع المرؤوس إلى رئيسه في كل ما يتعلق بشخصه كموظف عام في خدمة الدولة، وجميع ما يخص الأعمال والتصرفات الإدارية الصادرة منه في ممارسته للاختصاصات المقررة لوظيفته.

بيد أن شمول السلطة الرئاسية لأشخاص المرؤوسين وأعمالهم لا يعني أنها حقا شخصا مطلقا أو امتيازا مقررا للرئيس الإداري، ولكنها مجرد اختصاص يباشره طبقا للقوانين واللوائح، ووفقا لحسن سير المرافق العامة.

وهذا يعني أن للمرؤوس الحق في الطعن فيها أمام القضاء الإداري إذ لم يجد التظلم الإداري نفعا.

ومن ناحية أخرى، فإن شمول السلطة الرئاسية لا يمنع من وجود حالات يخول المشرع فيها المرؤوس سلطة البت النهائي، باتخاذ قرارات معينة دون تعقب من رئيسه عليها.

وبناءا على ذلك فإن السلطة الرئاسية غما تنصب على أشخاص الموظفين بصفتهم عموميين من جهة أو على أعمالهم الإدارية من جهة أخرى.

أ- سلطة الرئيس على أشخاص المرؤوسين:

تشمل سلطة الرئيس على أشخاص مرؤوسيه تعينهم وتوزيعهم على الإدارات المختلفة، وتوزيع الأعمال الوظيفية عليهم، بحيث يتولى كل منهن وظيفة معينة ذات اختصاصات محددة كما يتضمن سلطة نقل الموظفين من إدارة إلى إدارة حسب متطلبات حسن تسيير العمل الإداري.

ب - سلطة الرئيس على أعمال المرؤوسين :

تتفرع هذه السلطة إلى فرعين: سلطة على قيام المرؤوسين بمباشرة اختصاصاتهم، تتمثل في سلطة التوجيه وسلطة لاحقة على صدور تصرفات وأعمال المرؤوسين، هي سلطة التعقيب والرقابة[1].

صور المركزية الإدارية:

أ- التركيز الإداري: ويقوم على توحيد متطلبات الوظيفة الإدارية ابتداء وانتهاء في يد السلطة المركزية للدولة فيكون في هذه الصورة للوزير الصلاحية والاختصاص الوطني في اتخاذ القرار وتنفيذه على تراب الدولة دون غيره وبها سميت بالمركزية المطلقة.

بـ - عدم التركيز الإداري: أو ما يعرف بالمركزية النسبية أو الجزئية وفيها يتم إعطاء بعض الصلاحيات الإدارية لأجهزة فرعية على مستوى الأقاليم تابعة للسلطة المركزية تخفيفا للأعباء الملقاة على هذه الأخيرة وخدمة لمدى معرفة الأقاليم باحتياجاتها وحدها[2].

تقييم نظام المركزة الإدارية:

مزايا المركزية الإدارية:

1- يؤدي الأخذ بنظام المركزية الإدارية إلى تقوية سلطة الدولة وخاصة في مرحلة النشوء ودعم نفوذها واستقرارها، وتحقيق الوحدة الوطنية بين فئات الشعب وصهرهم في بوتقة إدارية واحدة ويمنع أية نزاعات انفصالية موجودة بن السكان المحليين.

2- يضمن تطبيق هذا النظام إشراف الإدارة المركزية على كافة المرافق الوطنية في الدولة ويؤدي إلى رفدها بالكوادر الإدارية، والقدرات المالية ويخلق نوع من المساواة بين المواطنين في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المرافق المحلية.

3- يتيح تطبيق المركزية الإدارية تحقيق وحدة النظام الإداري في الدولة والتنسيق والتجانس بين الإدارات والهيئات والمرافق العامة في الدولة.

[1]- عبد الغني بسيوني عبد الله، نفس المرجع السابق، منشأة المعارف، صر، 2003، ص 122- 123.
[2]- يعقوبي عبد الرزاق، الوجيز في شرح القانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 2018.

4- يساعد تطبيق المركزية الإدارية في خفض النفقات العامة بالمقارنة مع حجم ما تتطلبه الهيئات اللامركزية من نفقات

عيوب المركزية الإدارية:

على الرغم من العديد من المحاسن التي تسند إلى نظام المركزية الإدارية إلا أن هذا لا يمنع من القول أن هذا النظام يتضمن العديد من العيوب والنواقص، ومن بين هذه العيوب:

1- انفراد السلطة المركزية بسلطة التقرير والبت النهائي للأمور حيث تتخذ القرارات المتعلقة بالأقاليم دون معرفة بحقيقة المشاكل والصعوبات التي تواجهها وما ينتج عن ذلك من حرمان سكان هذه الأقاليم من المشاركة في إدارة وتطوير أقاليمهم.

2- عدم تماشي المركزية الإدارية مع المبادئ الديمقراطية التي تقضي بإدارة الوحدات المحلية من سكان هذه الوحدات عن طريق مجالس محلية منتخبة ويؤدي إلى نوع من الاستبداد الإداري والسياسي حيث ينفرد الحكام بالسلطة وحرمان المواطنين من الاشتراك في اتخاذ القرار الحكومي.

3- يؤدي تركيز السلطة بيد مجموعة صغيرة من الموظفين إلى قتل روح المثابرة والإبداع لدى الموظفين لانحصار دورهم في تنفيذ التعليمات والأوامر.

4- زيادة الروتين والبطء في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب نتيجة لاستئثار السلطة المركزية بسلطة اتخاذ القرار[1].

المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية:

تعريف اللامركزية الإدارية:

يمكن تعريف اللامركزية الإدارية على أنها :"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى

[1]- علي حاتم عبد الحميد العافي، اللامركزية الإدارية وتطبيقاتها في الإدارة المحلية، ص 53- 53.

إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة".

كما يعرفها الدكتور سليمان الطماوي على أنها :"توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"

أركان اللامركزية الإدارية:

1- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:

يرجع سبب ومبرر قيام النظام اللامركزي إلى وجود وظهور مصالح أو شؤون محلية تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات واحتياجات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة تختلف عن الاحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.

إن اعتراف القانون واعتداده بهذا التمايز الموجود حقيقة وفعلا بين المصالح المحلية (الإقليمية) والمصالح الوطنية (المركزية) يشكل الركن الأساسي لوجود اللامركزية، من حيث تكفل الإدارة المركزية بالمصالح الوطنية والتخلي عن المصالح المحلية لهيئات محلية باعتبارها الأقدر على تلبيتها وإشباعها.

ومن أهم المسائل التي تثار بصدد تحديد المصالح المحلية:

تعين الجهة المختصة بذلك والكيفية المتبعة في عملية التجديد.

أ - الاختصاص: الاتجاه السائد بهذا الصدد أن يعقد الاختصاص بتحديد تلك المصالح والشؤون من خلال تحديد وبيان صلاحيات الهيئات اللامركزية، إلى السلطة التشريعية (البرلمان) بموجب القوانين الأساسية المتعلقة بتلك الهيئات.

ب - الكيفية: يتم توزيع مظاهر ومجالات الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية وفق أسلوبين أساسين هما:

أ ـ الأسلوب الأول (الأسلوب الانجليزي): ومؤداه أن يبين المشرع السلطات والاختصاصات المنطوية بالأجهزة اللامركزية على سبيل الحصر، وما عداها فهو من اختصاصات الإدارة المركزية باعتبارها من المصالح الوطنية.

بـ ـ الأسلوب الثاني (الأسلوب الفرنسي): مقتضى هذا الأسلوب أو التصور أن يعمد المشرع إلى ذكر الميادين التي تتدخل فيها الغدارة المركزية، على أن تترك مجالات عمل ونشاط الوحدات اللامركزية واسعة وغير محددة[1].

2- إنشاء وقيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة:

يقتضي النظام اللامركزي الإداري أن يعهد بإدارة وتسيير المصالح المحلية المتميزة كما ورد بالركن الأول على هيئات وأجهزة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية وذلك بإضفاء الشخصية المعنوية عليها، وأن تكون منتخبة من سكان الإقليم ذاته.

أـ الاستقلال (الشخصية المعنوية):

الشخص المعنوي هو مجموعة أشخاص أو مجموعة أموال تتكاثف وتتعاون، أو ترصد لتحقيق غرض وهدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية القانونية على اكتساب الحقوق وبالمقابل التحمل بالالتزامات .

بـ ـ الانتخاب:

بعد تشكيل الأجهزة والهيئات المحلية بالانتخاب من شروط قيام النظام اللامركزي، بل هناك رأيا فقهيا يربط بين اللامركزية وتشكيل مجالس الوحدات اللامركزية بالانتخاب وجودا وعدما، كما يمكن استبدال الانتخاب بالتعيين بالنسبة لبعض أعضاء هيئات الإدارة المحلية أو الاعتماد على أسلوب التعيين كما هو الحال بالنسبة لصورة اللامركزية المرفقية (المؤسسات العامة).

[1]- محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 2013، ص 19- 20.

3ـ الخضوع للرقابة (الوصاية) الإدارية:

إذا كان الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة (الركن الأول) يقتضي قيام وإنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتسيير تلك المصالح والشؤون (الركن الثاني) فإن مدى ذلك الاستقلال لن يكون مطلقا بل سكون محددا في نظام اللامركزية الإدارية وإلا انتقلنا إلى نظام اللامركزية السياسية.

وعليه يستلزم حتما قيام علاقة بين الإدارة المركزية ووحدات الإدارة اللامركزية في صورة رقابة أو وصاية إدارية تختلف في جوهرها عن السلطة الرئاسية القائمة بين الرئيس والمرؤوس في ظل النظام اللامركزي.

أـ المظاهر:

تتجلى مظاهر الرقابة في النظام اللامركزي في الوصاية الإدارية المبسوطة والمنصبة إما على:

ـ هيئات ومجالس الإدارة اللامركزية في حد ذاتها.

ـ أو على الأشخاص والأعضاء في تلك الهيئات.

ـ أو على الأعمال والتصرفات الصادرة عن الإدارة اللامركزية.

بـ ـ المبادئ:

إن أهم المبادئ والقواعد والأسس التي تستند إليها الرقابة أو الوصاية الإدارية، والتي تميزها عن السلطة الرئاسية التي نبني عليها النظام المركزي ويتمثل ذلك في ما يلي:

1- القاعدة العامة أن لا وصاية إلا بنص، بنما ممارسة السلطة الرئاسية في النظام المركزي مفترضة فالوالي مثلا لا يتدخل في شؤون البلدية بممارسة الوصاية والرقابة بسلطات واسعة تجاه رئيس الدائرة باعتباره مرؤوسا له[1]

2- نظرا لتمتعها بالشخصية المعنوية، فإن الهيئات اللامركزية لها أهلية وحق التقاضي من حيث إمكانية الطعن القضائي في قرارات وتصرفات السلطة الوصية حيالها، للدفاع عن مصالحها المحلية المتميزة.

3- ومن حيث المسؤولية، تبقى جهة السلطة الرئاسية مسؤولة إلى جانب مسؤولية وتصرفاتها، بينما تتحمل الهيئة اللامركزية وحدها المسؤولية المترتبة عن أعمالها وتصرفاتها، بغض النظر عن مصادقة أو عدم مصادقة السلطة الوصية عليها.

أشكال اللامركزية الإدارية:

يتخذ نظام اللامركزية الإدارية صورتين هما:

1- اللامركزية المحلية أو الإقليمة:

أمام تشعب الوظيفة الإدارية للدولة كان لزاما الاعتراف لبعض الكيانات الإقليمية بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة كما هو الحال بالنسبة للمحافظة أو الولاية أو البلدية أين تقوم هذه الأجهزة اللامركزية بتنفيذ مخططات الحكومة في تسيير المرافق والمتعلقة بانشغالات ساكنيها من صحة وتعليم وتعبيد الطرق وتسيير الحدائق العمومية والمكتبات، وتجسيدا لذلك سعت التشريعات الداخلية في الدول إلى تأطير تلك الأجهزة ضمن أنظمة قانونية وتقنية تحكم عملها وعلاقتها بالدولة متمثلة في السلطة المركزية ومثالها قانوني : الولاية والبلدية وما يتضمنه من تأطير لهيكلها أو تشكيلتها وعملها وطرق التمثيل فيهما وصلاحيتهما، وتجسيد هذه الصورة احترام الدولة للمبادئ الديمقراطية التي تكفل للسكان المحليين حق تسيير

[1]- محمد الصغير بعلي، نفس المرجع، ص 15- 17- 21- 22.

شؤونهم ومتطلباتهم بواسطة منتخبيهم في المجالس الشعبية في هذه الأجهزة اللامركزية كالمجلس الشعبي البلدي أو المجلس الشعبي الولائي.

2- اللامركزية المرفقية أو المصلحية:

وتتصرف إلى إعطاء بعض المرافق والمشاريع العامة الشخصية المعنوية التي تسيرها والمستقلة عن السلطة المركزية، لتتمكن من تحقيق أهدافها فتكون هذه الهيئة عبارة عن مؤسسة عمومية مستقلة مبنية على تحقيق أهداف مرفقية محضة، والذي فرضها تدخل الدولة في الكثير من النشاطات الاقتصادية والتجارية فكان الأنسب لها أن تنشئ مؤسسات عامة لتسيير تلك المرافق الاقتصادية أو التجارية ومن أمثلتها المؤسسات العمومية الاقتصادية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع المهني والتجاري كشركات الإسمنت أو تسيير الطرق السريعة أو شركات توزيع الكهرباء والغاز والمياه أو تسيير الفنادق[1].

تقييم نظام اللامركزية الإدارية:

1- مزايا اللامركزية:

- على المستوى السياسي: يشكل نظام اللامركزية الإدارية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة كما أن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية الإدارية واضحة، حيث تعتبر اللامركزية الإدارية مدرسة الديمقراطية، إذ أنه لا ديمقراطية بدون لامركزية، على اعتبار أن تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه تعليم المواطنين وتدريبهم على العملية الديمقراطية.

- على المستوى الإداري: حقق تطبيق اللامركزية في المجال الإداري جملة من الفوائد مثل:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية بموجب نقل وتحويل كثير من المهام إلى الهيئات اللامركزية لنتفرغ الأولى فقط للقضايا ذات البعد الوطني .

[1]- يعقوبي عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص 51.

ـ تحسين وتجويد الوظيفة الإدارية نظرا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص فهم مصالح مباشرة وحقيقية، مما يدفعهم إلى زيادة الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحلية في صورة اللامركزية الإقليمية أو الإيداع وتحسين الأداء في التسيير بالنسبة للمركزية المرفقية.

ـ تجنب البطء الإداري وما يترتب عنه من آثار سلبية من حيث تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.

ـ على المستوى الاقتصادي: يمكن تبرير الأخذ باللامركزية الإدارية استناد إلى مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ حيث توضع الخطة العامة بالدولة من طرف الإدارة المركزية ولا يمكن تجسيده وتطبيقها إلا بواسطة أجهزة وهيئات لا مركزية موجودة على المستوى المحلي.

2ـ عيوب اللامركزية:

ـ في المجال السياسي: إن تركيز اللامركزية الإدارية،خاصة من شأنه أن يؤدي إلى المساس بوحدة الدولة وقوة سلطة الإدارة المركزية من جراء تفضيل المصالح المحلية الإقليمية (زرع النزعة الجهوية) على المصلحة الوطنية العامة.

ـ في المجال الإداري: لما كان تشكيل هيئات اللامركزية الإدارية، غالبا ما يتم عن طريق الانتخاب والذي يقوم – بالضرورة- على الخبرة والكفاءة بفعل وتأثير الدعاية الحزبية، فقد ينجم عن ذلك هبوط مستوى أداء وكفاءة الجهاز الإداري نظرا لتولي إدارة الهيئات المحلية بواسطة أعضاء قد لا تكون لهم الدراية والمعرفة بأساليب العمل الإداري وتقنياته وقواعده العلمية[1]

[1]- محمد الصغير بعلي، نفس المرجع السابق، ص 38.

المطلب الثالث: دور المركزية واللامركزية في التنمية .

1- دور المركزية في عملية التنمية :

يرى بعض المفكرين أنه من الأفضل اللجوء إلى تطبيق أسلوب المركزية سواء كان المستوى العالي منها أو العادي، في صنع التنمية وتوزيعها رأسيا وأفقيا في المجتمعات التي تبدأ مشوارها التنموي المبني على التخطيط ويعزى هذا التفضل إلى ما يتضمنه مفهوم أسلوب المركزية من ميزات عديدة والتي من أبرزها تحقيق إمكانية أكبر للابتعاد عن استنزاف الموارد والثروات المحلية وذلك لحكمة القرارات والسياسات التي تتبناها السياسة المركزية، وثانيا ترشيد السياسات التنموية وثالثا إنجاز برامج ومشاريع أكثر جدوى ونفعا.

تزداد حاجة الدول النامية في بدايات مشوارها التنموي إلى استخدام السياسة المركزية وذلك لمحدودية مواردها التنموية المعروفة والمستغلة ولحاجاتها الماسة إلى تحقيق التنمية فيها بعد مسيرة طويلة من التخلف الاجتماعي والاقتصادي، فهذه الدول غالبا ما ينقصها رأس المال والقوى البشرية المؤهلة والمدربة، إضافة إلى تخلف الأجهزة التنظيمية الإدارية، فإن الدول النامية لا يزال القسم الأكبر منها يعاني من ضعف ما يسمى بالتشابك الاقتصادي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الرغبة في إجراء التحولات الهيكلية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الدول من ناحية وتسريع معدلات التنمية من ناحية أخرى فإن استخدام أسلوب المركزية العالية يصبح ضرورة وأمرا ملحا تتطلبه جميع الظروف سابقة الذكر.

2- اللامركزية في عملية التنمية:

ليست المركزية هي الأسلوب الملائم للقيام بعملية التخطيط التنموي، وعليه ويتم اللجوء إلى أسلوب مناقض للمركزية وهو أسلوب اللامركزية ليس رغبة فيه بحد ذاته وإنما الغرض منه هو الوصول إلى أفضل أسلوب أو نظام إدارة لتطبيق السياسة التنموية شريطة أن تتم المحافظة على وحدة الدولة من ناحية واستغلال الإمكانات والموارد المتاحة استغلالا صحيحا من ناحية أخرى.

فاللامركزية كنظام إداري تفترض فيه إتاحة المجال للأقاليم والمناطق المختلفة للتعبير عن إمكاناتها ومواهبها الطبيعية والبشرية، وهو ما يطلق عليه بديمقراطية المكان أي أن لكل مكان الحق في إبراز معرض ما لديه من موارد وإمكانات .

وتظهر أهمية اللامركزية في دفع عملية التنمية وذلك من خلال المرتكزات والأسس التي تستند إليها فهي تعمل على إيجاد موارد وإمكانات مالية محلية خاصة بالمنطقة والإقليم المعني كذلك يتطلب نظام اللامركزية لأداء دوره بالشكل الصحيح وتحقيق أهدافه المرسومة، توفير التشريعات والأنظمة الملائمة التي توفر البيئة والجو الملائمين لتطبيق السياسات المختلفة التي تقترحها الإدارة اللامركزية وتمشيا مع أحد المرتكزات المهمة التي تقوم عليها الإدارة اللامركزية والمتمثلة بالإقرار التام بوجود أحيانا مصالح محلية خاصة فإنها (الإدارة اللامركزية) [1].

لا تمانع على أن تكون للأقاليم والمناطق المحلية مرافق ومصالح خاصة تكون تحت إدارتها وإشرافها وإن كان ذلك لا ينصح به إلا إذا كانت المناطق والأقاليم تتمتع بمستوى عال من الإمكانيات والقدرات التي تتيح لها الفرصة لإدارة تلك المرافق، وينعكس كل ذلك بالإيجاب على المناطق والأقاليم، حيث تساعد على خلق الشعور لدى السكان المحليين بضرورة تنمية وتطوير المنفذون وهم المستفيدون .

وبناء عليه فإن دور اللامركزية مهم جدا في عملية تنمية المجتمعات المحلية وذلك انطلاقا من الإقرار التام بوجود مصالح محلية تتميز عن المصالح القومية في كل منطقة أو إقليم وأن هذه المصالح تقتضي تهيئة كل الظروف الملائمة لتنميتها وتطويرها بالاتجاه الصحيح، وهذا يحتاج من بين ما يحتاج إليه إلى أن تتولى إدارة هذه المرافق بأشكالها المختلفة هيئات محلية أو في الأقل إشراك هذه الهيئات في إدارتها.

[1]- موسى يوسف خميس، نفس المرجع السابق، ص 105- 106.

ومن جهة أخرى فإن اللامركزية تساعد في تخصيص ميزانيات مستقلة للأقاليم أو المناطق الإدارية الرئيسية، وهذه الميزانيات المالية هي بمثابة واحدة من أهم أدوات تشجيع التنمية المحلية مما يساعد في تنمية الأقاليم والمناطق المختلفة بمعدلات متقاربة[1]

المبحث الثاني: برامج التنمية المحلية:

إن تحقيق الأهداف التنموية المخططة يتطلب وجود منظومة إدارية متكاملة هدفها الوصول إلى تحقيق النتائج المتوخاة، من خلال التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق ولا يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف إلا من خلال توفر عنصر مهم وهو الجانب المالي والذي يتوفر بدرجة كبيرة عند الدولة التي تشارك من خلاله في نجاح المخططات والبرامج التنموية على مستوى الولايات والبلديات ومن بين هذه البرامج ما يلي: البرامج القطاعية غير الممركزة: (PSD) ومخططات التنمية البلدية (PCD) واللتان تسيران وتنفذان من طرف الوالي وعليه يمكن اعتبارهما أهم آليتين للتنمية المحلية.

المطلب الأول: المخططات البلدية للتنمية (PCD):

1- تعريف المخطط البلدي للتنمية: هو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات، دون الخروج عن إطار المخطط الوطني للتنمية، وقرارات قانون المالية لتلك السنة في الباب الخاص بالاستثمار في ميزانية التجهيز للدولة[2].

فهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وه أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية[3].

2- أهمية المخطط البلدي للتنمية: يمكن حصر أهمية المخطط البلدي للتنمية في النقاط التالية:

[1]- موسى يوسف خميس، نفس المرجع السابق، ص 107.

[2]- بقليل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2018- 2019، ص 146.

[3]- عبد الله لعويجي، أمينة بودراع، دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول : البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية جامعة زيان عاشور، الجلفة، يومي 21/ 22 نوفمبر 2021.

ـ تدعيم جهود لامركزية التخطيط عن طريق مساهمة البلديات في إعداد وتنفيذ المخطط.

ـ المساهمة في إنشاء مؤسسات الإنجاز على المستوى المحلي.

ـ توزيع متوازي للاستثمارات المحلية.

ـ كسر العزلة الجهوية عن الأرياف.

ـ تكفل البلديات بمشاكلها الخاصة من خلال حصر مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية في المخطط البلدي للتنمية .

فمن خلال هذه المشاريع التي يدعمها هذا المخطط يمكن خلق نوع من العدالة في توزيع الثروات، وكذا الوصول إلى المناطق النائية وتزويدها بمتطلبات العيش الضرورية والمساهمة في تثبيت سكانها في لقرى التي يشغلونها وعدم هجرة أراضيهم الفلاحية والرعوية، خاصة من خلال فتح المسالك الريفية وإيصال وتدعيم شبكات الكهرباء الريفية[1]

3ـ العمليات المعنية بتسيير المخطط البلدي للتنمية : (PCD)

إن تحديد رخص البرامج واعتمادات الدفع لمختلف المشاريع والبرامج يكون موزعا وفقا لمدونة نفقات التجهيز وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف، فإن هذه المدونة تحتوي على 9 قطاعات؛ 8 قطاعات الأولى يمكن تسييرها وتنفيذها ببرامج ممركزة (PCS) وأخرى غير ممركزة (PSD)، لذا فإن القطاع الأخير هو القطاع 9 ويسمى المخطط البلدي للتنمية، والذي بدوره تندرج ضمنه قطاعات فرعية، أبواب ومواد نحاول توضيحها حسب كل قطاع فرعي.

1ـ القطاع الفرعي 29، الطاقة: هذا الباب تم استحداثه سنة 2021 وذلك لتلبية احتياجات المواطنين في هذا القطاع والتي يندرج ضمن برنامج المخطط البلدي للتنمية، ويمكن

[1]- السعيد بريش، بسمة عونمي، التمويل المحلي واثره على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: التنمية في الجزائر، واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر يومي 14- 15 أفريل 2008، ص 5- 6.

من خلاله تسيير وتنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصفة PCD في القطاع الفرعي 29 الطاقة.

الأبواب	المواد	التسيير
291- الطاقة	1- اقتناء وتركيب صهاريج غاز البروبان لفائدة مناطق الظل 2- اقتناء وتركيب مجموعات الطاقة الشمسية للسكنات الكائنة في المناطق المعزولة ومناطق الظل. 3- اقتناء المولدات الكهربائية لفائدة مناطق الظل	باب جديد (المخططات البلدية للتنمية)

المصدر: مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 بتاريخ 24/ 02/ 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أهمية المشاريع التي يمكن تنفيذها من خلال هذا القطاع الفرعي، اقتناء وتركيب صهاريج البروبان، واقتناء مجموعات الطاقة الشمسية للسكنات المعزولة مع اقتناء المولدات الكهربائية وما يلاحظ من خلال المواد التي تقيد ضمنها هذه العمليات هو الاهتمام باحتياجات المواطنين التي تخص الحياة اليومية في مجال الطاقة.

2- القطاع الفرعي 39 الفلاحة والري: يمكن من خلاله تسيير وتنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 39 الفلاحة والري

الأبواب	المواد	التسيير
391- التزود بالمياه الصالحة للشرب	1- المنشآت الصغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب 2- التخزين 3- قنوات الإمداد 4- شبكة توزيع واقتناء شاحنة صهريج 5- المعالجة 6- الدراسات 7- بناء صنبور مياه عام في المناطق الريفية (المساكن المبعثرة) 8- تجميع المياه وتهيئة الينابيع، تهيئة نقاط المياه 9- أخرى	المخططات البلدية للتنمية
392- التطهير	1- شبكات التطهير 2- المعالجة خارج محطات معالجة وتنقية المياه المستعملة 3- الدراسات 4- معالجة الشبكات 5- تجديد 6- اقتناء مضخات هوائية متحركة لتصريف مياه الأمطار 7- إنجاز حفر صحية ومصبات الصرف الصحي 8- أخرى	المخططات البلدية للتنمية
394- البيئة	1- إنجاز مفرغات عمومية بلدية (لصالح البلديات غير متكفل بها من طرف مراكز الردم التقني) 2- وسائل معالجة وجمع النفايات المنزلية الصلبة	المخططات البلدية للتنمية

المصدر: مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 بتاريخ 24/ 02/ 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أهمية المشاريع التي يمكن تنفيذها من خلال هذا القطاع الفرعي والذي يركز على التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي والبيئة ، وما يلاحظ أيضا من خلال المواد المدرجة في الجدول تم استحداث ثلاثة مواد جديدة للباب 391 وهما بناء صنبور مياه عام في المناطق الريفية وتهيئة الينابيع واقتناء شاحنة صهريج وذلك للاهتمام باحتياجات المواطنين في حياتهم اليومية.

3- القطاع الفرعي 49 : تخزين وتوزيع.

الجدول رقم (3) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي التخزين والتوزيع

الباب	المواد	التسيير
492- أسواق جوارية	1- دراسات 2- بيانات جديدة 3- تهيئة وتوسيع 4- تجهيز	المخططات البلدية للتنمية

المصدر: مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 بتاريخ 24/ 0/ 2021.

تم إدراج هذا الباب تماشيا مع سياسة الدولة في القضاء على التجارة الموازية والعمل على تنظيم نشاطات التجار ضمن أماكن مجهزة، من أجل الحفاظ على صلاحية السلع المعروضة .

4- القطاع لفرعي 59: المنشآت الاقتصادية والإدارية: ويمكن من خلاله تسيير وتنفيذ العمليات المحددة في المواد والأبواب المدرجة وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 69، المنشآت اقتصادية وإدارية

الأبواب	المواد	التسيير
591- الطرقات والمسالك	1- منشآت جديدة 2- ترميم 3- منشآت فنية 4- تصليحات كبرى للأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية 5- صيانة الطرق البلدية 6- معالجة الانزلاقات الأرضية 7- أخرى	المخططات البلدية للتنمية
593- بريد ومواصلات	1- وكالات ومكاتب البريد	المخططات البلدية للتنمية

594- دراسات	1- دراسات مخطط تهيئة االبلديات 2- دراسات أخرى لتنمية البلدية	باب جديد (المخططات البلدية للتنمية)
891- مباني بلدية	1- مقر البلدية 2- ملحقات بلدية 3- قباضات البلدية 4- أخرى	المخططات البلدية للتنمية
992- تسيير بلدي مباشر	1- وكالة التسيير البلدي المباشر في المناطق الواجب ترقيتها ومناطق	المخططات البلدية للتنمية

المصدر: مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 بتاريخ 24/ 02/ 2021.

من خلال الأبواب والمواد المدرجة ضمن هذا القطاع الفرعي، نجد أن هذه العمليات المدرجة ضمن الباب 591 الطرقات والمسالك تساهم في تحسين الإطار الحضري في المدينة من جهة، وفك العزلة على المناطق النائية من جهة أخرى، كما تم استحداث ثلاثة مواد للباب 591 وهي تصليحات كبرى للأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية وصيانة الطرق البلدية ومعالجة الانزلاقات الأرضية في التعديل المدونة الجديدة لسنة 2021.

كما تم استحداث باب جديد 594 خاص بدراسات به مادتين: 1- دراسات مخطط تهيئة البلديات، 2- دراسات أخرى لتنمية البلدية، أما الباب 891 مباني بلدية فهو يهتم بإنجاز المقرات والقباضات والملحقات البلدية.

5- القطاع الفرعي 69 التربية والتكوين: يتضمن هذا الباب المواد وفقا لما هو وارد في الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 69 التربية والتكوين.

الأبواب	المواد	التسيير
691- التربية والتكوين	1- المادة بناء 2- التصليحات الكبرى 3- إعادة التهيئة 4- تجديد المعدات 5- بناء قاعات التدريس6- بناء وتجهيز مطاعم مدرسية على مستوى المدارس الابتدائية لفائدة مناطق الظل، 7- تدفئة / تكييف بالمدارس لفائدة مناطق الظل 8- اقتناء حافلات مدرسية لفائدة مناطق الظل	

المصدر : مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 بتاريخ 4/ 02/ 2021.

هذا الباب يهتم بتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ من خلال إنجاز عمليات تتعلق بالبناءات المدرسية وإعادة التهيئة، كما تم استحداث ثلاثة مواد خاصة بالتدفئة والتكييف للمدارس مع اقتناء حافلات مدرسية وذلك لتلبية متطلبات واحتياجات التلاميذ الملحة.

6- القطاع الفرعي 79 المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية:

يتضمن هذا القطاع عدة مواد مختلفة كما هب مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (6) يوضح طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 79 المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية.

الأبواب	المواد	التسيير
793- التهيئة الحضرية	1- الطرقات 2- الإنارة العمومية (بما في ذلك الطاقة الشمسية)3- إنجاز الحدائق العمومية 4- تهيئة المساحات الخضراء	المخططات البلدية للتنمية

794 الصحة والنظافة	1- بناء وتجهيز قاعات العلاج 2- تهيئة وترميمات كبرى لقاعات العلاج	المخططات البلدية للتنمية
795 الثقافة والتسلية	1- بناء وتجهيز مكتبات البلدية 2- تهيئة وترميمات كبرى لمكتبات البلدية	المخططات البلدية للتنمية
796 الشباب	1- بناء وتجهيز مخيمات الشباب2- وتهيئة وترميمات كبرى لمخيمات الشباب 3- نوادي الشباب	المخططات البلدية للتنمية
797 الرياضة	1- فضاءات اللعب 2- ملاعب رياضية جوارية	المخططات البلدية للتنمية

المصدر : مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 بتاريخ 24/ 02/ 2021.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الفرعي 79 المنشآت التحتية الاجتماعية والثقافية مهم جدا في التنمية المحلية، فمن خلال المشروعات المدرجة ضمن الأبواب، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والترفيه، الشبيبة والرياضة والمتعلقة أساسا لتحسين الإطار المعيشي للمواطن من مختلف الجوانب والتي تعتبر مهمة جدا لكونها تمس فئة الشباب خاصة.

4- مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مراحل إعداد وتحضير المخطط البلدي ويمكن إيجازها في ما يلي:

1- المرحلة الأولى:

لم ينظم المرسوم 73/ 136 عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية بدقة وبطريقة مفصلة، وهي صلاحيته للمجلس الشعبي البلدي الذي يجب أن يقوم بدراسة ملائمة البرامج الواجب القيام بها وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الاستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية،

وكذلك دراسة تكامل وتوافق هذه البرامج مع مشروعات البلدية الأخرى وظروف البلدية بشكل عام، وذلك في ظل الأولويات والتوجهات الوطنية وخصوصا إقليم البلدية مع مساهمة اللجنة التقنية للبلدية التي تتولى عند نهاية كل سنة ميلادية إعداد بطاقة تقنية، لكل عملية مقترحة أو مشروع من طرف المجلس البلدي والتي يراها ضرورية لانجازها ومن خلال إعداد البطاقة التقنية يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل والكلفة المالية للمشروع.

2- المرحلة الثانية :

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الوصاية وهي الولاية أو الدائرة حسب عدد سكان البلدية، بحيث إذا تعدت 50000 نسمة يصبح التعامل معها مباشرة مع الولاية، أما البلديات التي تضم عددا دون ذلك تبقى تحت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ما هو مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي، من طرف اللجنة التقنية للدائرة التي تقوم بمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع حسبما تراه يتماشى والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات التوجيه القطاعية، أو حسب ضرورة الحاجة للبلدية، كما يمكن حذف أو زيادة بعض المشاريع التي ترى لها أهمية في ذلك تتوج أشغال لجنة الدائرة تتقيد المتخذة والمتوصل إليها ضمن محضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية وتحت رئاسة والي الولاية وبحضور مدير البرمجة ومتابعة الميزانية بالولاية، وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي، ويتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة المدفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة وضبطها، يقوم الوالي بدوره بطلب الإعانات المالية اللازمة لتنفيذ المخططات البلدية من السلطات المركزية والتي تقررها الدولة إجمالا في إطار قانون المالية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية، ثم تخصيص لكل ولاية برخصة شاملة، ويظهر الوالي انه صاحب سلطة القرار في منح الاعتمادات للعمليات المسجلة في المخططات البلدية، والمسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية، ويبقى دور المجلس الشعبي هو اقتراح العمليات فقط، وهذا ما أكدته المادة 107 من قانون البلدية لسنة 2011 عندما نصت

في فقرتها الثانية على "يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي" ويقصد هنا اقتراح المشاريع فقط من الناحية العلمية[1].

3- المرحلة الثالثة:

بعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات واعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضعية المالية يبلغ الوالي المجلس الشعبي البلدي والمحاسب البلدي بالاعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليها ومن هنا يبدأ تنفيذ المخطط البلدي للتنمية، بعد أن يسجل المجلس الشعبي البلدي الجدول المرسل إليه من طرف الوالي والذي يعد وثيقة الميزانية الأساسية لإنجاز المخطط البلدي للتنمية.

يعد رئيس المجلس الشعبي المسؤول عن تنفيذ عمليات التجهيز والاستثمار طبقا لسجل الاستحقاقات بمساعدة المصالح التقنية ينجز جميع الدراسات المتعلقة بعمليات المخطط ويعقد الصفقات المتعلقة بها، وإشهار المناقضات لاختيار المؤسسة التي تقوم بالإنجاز ضمن الإطار المحدد لقانون الصفقات العمومية أو استغلالها عن طريق البلدية بوسائلها الذاتية والتي يتم تفاديا في أغلب الأحوال حاليا، ثم تأتي مرحلة متابعة المشاريع بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيا، ثم الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية حيث يمكن هذا الإجراء من تسهيل تسيير التقديرات في مجال اعتمادات الدفع السنوي، التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال، ويتم توزيع اعتمادات الدفع حسب الفصول والبلديات، يقوم رئيس المجلس الشعبي الذي يعتبر مسير الحوالات المعادلة لوضعية الأشغال المؤشر عليها من طرف المصالح التقنية إلى امين خزينة البلدية، بعد ذلك يتم استلام المشروع عند إنجاز العملية ثم رفع التحفظات وتسليم شهادة المطابقة ويتم في الأخير إقفال العملية على أساس بطاقة الأقفال النهائي لمشروع ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها وتبعا للاحتياجات المضبوطة عند بداية الإنجاز ليتم استغلاله من طرف مواطني البلدية حسب النشاط المنوط به[2].

[1]- ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد التاسع، جوان 2016، ص 231، 232.
[2]- ليندة أونيسي، نفس المرجع السابق، ص 233.

5- تسيير المخطط البلدي للتنمية PCD:

بعد صدور قانون المالية وتبليغ رخص البرامج واعتمادات الدفع من طرف وزير المالية للولاة، ومن أجل الانطلاق في سير عمليات المخطط البلدي فإنه يلزم القيام بما يلي:

1- تبليغ رخص البرامج إلى الوالي: يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية يبلغها وزير المالية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات الإقليمية، فالمقرر المبلغ إلى الوالي من طرف وزير المالية يعبر عن رخصة البرنامج الشاملة الصادر عن وزير المالية من خلال عدد مكون من ستة أرقام كالتالي:

- الموقع الثالث والرابع (رقمين): رمز الولاية.
- الموقع الثالث والرابع (رقمين): رمز الولاية
- الموقع الخامس والسادس (رقمين) : رقم الأمر (العملية)

2- تغريد المشروع من طرف الوالي: بعد تبليغ الوالي بمقرر رخصة البرنامج الشاملة للولاية يقوم هذا الأخير بتغريد (تسجيل) العمليات حسب الأبواب والبلديات الأكثر حرمانا خاصة المناطق النائية، مع ضرورة التقيد بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/ 02/ 2013 المحدد للمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع والبرامج، وبعد إنجاز مقرر التسجيل (التغريد) لكل عملية وبعد المصادقة عليها من طرف الوالي تبلغ إلى كل من رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي، أمناء الخزينة للولاية والبلدية، مدير الإدارة المحلية والمراقب المالي، فمقررات التي يصدرها الوالي في ما يخص برامج المخططات البلدية للتنمية تكون على شكل مقرر تغريد لكل عملية حسب كل مسير على مستوى البلديات، هذا المقرر يحتوي على رقم ثابت ورقم تحليلي ويكون كالآتي:

رقم ثابت: يحتوي على 9 أرقام ويكون كالآتي:

ستة أرقام الأولى، وتمثل الرقم الثابت لمقرر البرنامج .

ثلاثة أرقام المتبقية وتمثل رقم الأمر (العملية) التسلسلي الممنوح من طرف الولاية مثال:

126 03 21.28 وتكون قراءته كالتالي:

العملية المفردة 126 من والي المسيلة تبعا لمقرر رخصة البرنامج رقم 03 28 12 الصادر عن وزير المالية.

رقم تحليل:

الموقع الأول: حرف يبين نوع البرنامج.

الموقع الثاني: حرف يبين المدة المعينة .

الموقع الثالث: رقم يبين طبيعة التمويل (5: تمويل نهائي 6: تمويل مؤقت،7: تمويل ذاتي، 8: تمويل مختلط).

الموقع الرابع: إلى السادس: 3 أرقام تبين الباب.

الموقع السابع: رقم يمثل المادة .

الموقع الثامن إلى الثالث عشر : 6 أرقام تبين رمز المسير للعملية[1]

الموقع الرابع عشر والخامس عشر: رقمين يوضحان سنة برنامج المخطط البلدي للتنمية PCD.

الموقع السادس عشر والسابع عشر: رقمين يوضحان رقم الأمر (الرقم التسلسلي للعملية).

مثال: N E5 .793 .2 .263 .128 .03

- N: نوع البرنامج عادي .

[1]- بلقليل نور الدين، نفس المرجع السابق، ص 153- 154.

- E: الفترة المعينة.

- 5: طبيعة التمويل وهو تمويل نهائي.

- 793: الباب تهيئة حضرية .

- 2: المادة : وهي الإنارة العمومية والموجودة ضمن الباب 793.

- 263128: رمز المسير: 2021، سنة مقرر البرنامج PCD

- 03: الرقم التسلسلي للعملية.

3- اعتمادات الدفع: تبلغ اعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية البلدية بصورة شاملة بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية حسب الإجراءات المقررة، ويكلف الوالي بعد استشارة المصالح الولائية المختصة بتوزيع هذه الاعتمادات حسب الأبواب والبلديات[1].

ويتم توزيع اعتمادات الدفع من طرف الوالي وإرسالها إلى الأعوان المكلفين بتنفيذ العمليات المختلفة في إطار تنفيذ هذه البرامج، ويتم توزيع 08 نسخ من مقرر الدفع إلى كل من نسختين تحتفظ بهما الولاية، نسخة لدى مدير الإدارة المحلية ونسخة لدى مدير البرمجة ومتابعة الميزانية.

- نسخة ترسل إلى رئيس الدائرة .

- نسختين لأمين خزينة الولاية

- نسخة لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

- نسخة للمراقب المالي لدى البلدية.

ويجوز للوالي أن يصدر مقرر بسحب الاعتمادات كليا أو جزئيا[2].

[1]- ج ج د ش، مرسوم تنفيذي رقم 98- 227 المؤرخ في 13/ 07/ 1998.يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المادة 22.
[2]- بقليل نور الدين،نفس المرجع السابق، ص 155.

4- الإلتزام والدفع:

أ - الالتزام: أن يقوم رئيس المجلس الشعبي بالالتزام بالنفقات في حدود رخص البرامج المخصصة لعمليات التجهيز والاستثمار التي يتولى انجازها ولكن قبل عمليات الالتزام يجب أن يمر بعدة مراحل وهي:

1- إجراءات منح مقرر التأشيرة للصفقة: يجب اتباع الخطوات التالية :

- إعداد دفتر الشروط للعملية المعنية.
- الإعلان عن طلب العروض.
- فتح الأظرفة وتقييم العروض.
- تقييم العروض من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض للمترشحين المؤهلين.
- إعلان عن المنح المؤقت.
- خضوع مشروع الصفقة لمداولة المجلس الشعبي البلدي.
- رقابة لجنة الصفقات البلدية والمصادقة على مشروع الصفقة.
- منح مقرر التأشير التي تكون من طرف رئيس لجنة الصفقات البلدية[1].

2- بعد تقييد العمليات في إطار المخطط البلدي للتنمية في الجدول البلدي للتجهيز والمصادقة عليها من طرف الوالي،وبعد استلام المجلس الشعبي البلدي للجدول البلدي، يقوم عن طريق مداولة غير عادية بتسجيله ويكون هذا الجدول بمثابة الوثيقة الأساسية لإنجاز المخطط البلدي.

3- بعد عملية التكفل والالتزام لدى المراقب المالي تختتم الوقاية المالية للنفقات الملتزم بها بتأشيرة .

[1]- ج ج د ش، رسوم رقم 15- 247 المؤرخ في 16/ 09/ 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات الرفق العام، الجديدة الرسمية، المواد 39. 40. 41. 42. 43. 44. 65. 70. 71. 72. 178.

4- بعد التأشيرة يتم الأمر بانطلاق الأشغال لمؤسسة الإنجاز.

ب - الدفع: بعد عملية الالتزام وانطلاق الأشغال يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتصفية النفقات والأمر بصرفها تبعا لتدرج الأشغال وذلك في حدود الاعتمادات المخصصة له، حيث يقوم بإصدار حوالة مرفوقة ومدعمة بوثائق الثبوتية إلى السيد أمين خزينة البلدية وبعد فحصها من طرف هذا الأخير طبقا للقوانين المعمول بها يقوم بعملية التسديد وفي آخر كل شهر ترسل بطاقات دفع مرفقة بجدول التخليص إلى أمين خزينة الولاية من أجل التسوية،تقوم مصالح خزينة الولاية بعد مراقبة بطاقات الدفع والتأكد من مطابقتها لمقرر التسجيل والاعتمادات بتغطية النفقة على أموال الخزينة[1].

5- إغلاق العمليات: يقوم المجلس الشعبي البلدي بصفة دورية بإعلام الوالي بوضعية المشاريع، ويوجه كل شهر كشفا حسابيا بالاعتمادات الخاصة بكل باب، كما يوجه إليه كل ثلاثة أشهر وضعية مادية ومالية لجميع العمليات[2]، وتستمر هذه الوضعية حتى الاستلام النهائي للمشروع، وعند انتهاء مؤسسة الإنجاز الأشغال نقوم بإعلام البلدية وعندئذ تتم التسوية المالية للعملية ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار بطاقة غلق المشروع[3].

المطلب الثاني: البرامج القطاعية الغير ممركزةPSD :

تعريف المخطط القطاعي للتنميةPSD: هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك.

طريقة تسجيل البرامج القطاعية الغير ممركزة PSD: يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي وهو الذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة

[1]- بلقلبل نور الدين، المرجع السابق، ص 157.
[2]- ج ج د ش ، مرسوم رقم 73- 136 المؤرخ في 09/ 08/ 1973 المتعلق بشروط وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية المادة 13.
[3]- ج ج دش ، مرسوم رقم 15- 297 المؤرخ في 16/ 09/ 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضها المرفق العام، المرجع السابق، المادة 148.

اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها.

مراحل إنجازها: بعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات والهيئات المختصة بالولاية حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الآمر بالصرف الوحيد يتولى كل قطاع وحسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار مقاولة الإنجاز لتتكلف بعد ذلك كل مديرية ولائية (قطاع الري، الأشغال العمومية...)مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقاولة صاحبة المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات للمراقبة المعتمدة من طرف الدولة مثل هيئة المراقبة التقنية للبناء في قطاع السكن والتجهيزات العمومية وهيئة المراقبة للري ، كما يمكن اشتراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في إقليم بلديات الولاية[1].

المطلب الثالث: خصائص برامج التنمية المحلية:

تميزت برامج التنمية المحلية في الجزائر منذ بداية تنفيذها عبر جميع المخططات التنموية بالخصائص التالية:

1- المركزية والوصاية: هناك عدة أحكام قانونية تتعلق بالبلدية والولاية تنظم وصاية ثقيلة فيما يتعلق بالمصادقة المسبقة على المداولات أو بصلاحية الحلول محل الوصاية، حيث تخضع أنشطة الجماعات المحلية إلى مراجعة دقيقة كما أن في المجال المالي تشترط السلطات المركزية أن تتم المصادقة على ميزانية متوازنة بصفة حقيقية دون وجود توازن حقيقي وغالبا ما يتم اللجوء إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية لتغطية العجز وخلق التوازن الحقيقي أو إلى التمويل المركزي، وبما أن هذه الوصاية والتبعية المادية تشكلان عائقا وعاملي تجسيد فهما يضعفان المبادرات المحلية وفضلا عن ذلك فإن التبعية المالية الكبيرة للجماعات المحلية إزاء المساعدات المركزية تحد من نشاطها وتجعل منها هيئات مسعفة، الأمر الذي يقيد حرية

[1]- بن عثمان شويح، التنظيم الإداري ورهانات التنمية المحلية بين النظري والتطبيق،مجلة القانون العام الجزائري والمقارن المجلد الخامس، العدد الثاني، 2019، ص 49.

المبادرة وجود المنتخبين المحليين في المشاركة ومباشرة الأعمال التي من شأنها أن تولد الثروات وتلبي احتياجات المواطنين وكذلك تنفيذ البرامج بالكيفيات المطلوبة.

2- اللامركزية كموطن قوة: الجزائر فكرت في تجسيد اللامركزية كموطن قوة وتحرير الجماعات المحلية من قبضة الوصاية لكي نتمكن من إدراج عملها في حركة اقتصاد السوق، حيث أصبحت الوصاية ترمي إلى تحرير المبادرات وفعالية نظام تسيير الجماعات المحلية الذي يمكن من الكشف عن الاختلالات في الوقت المناسب ويقوم بتصحيحها والاستفادة من الحالات الإيجابية لتشجيعها والاقتداء بها.

3- الشمولية والعموم: التنمية بصفة عامة هي عملية شمولية لا تقبل التجزيء وتتلخص أهدافها في خلق الشروط والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان من خلال إيجاد التوازن بين الموارد والسكان ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية، وذلك بغية رفع من مستوى عيشتهم ماديا ومعنويا وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات، أي جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية وبالمقابل يجب أن تكون تتميز بالعموم أي أن تكون موجهة لكافة الأقاليم والمناطق دون تمييز جهة على أخرى أو فئات معينة من المجتمع[1].

4- المرونة والملائمة: إن البرامج التنموية يجب أن تأخذ عامل التطور والتغيير وعنصر الزمن في الحسبان واختلاف الحالات والأوضاع بعين الاعتبار، كما أن النشاطات ليست متشابهة ولهذا ضروري أن تكون البرامج تتلاءم وطبيعة احتياجات المواطنين وخصوصية المجتمع المحلي في الجزائر، هناك بعض المشاريع والبرامج مثل مخططات التنمية البلدية للتنميةPCD و المخططات القطاعية PSD، كانت تتميز بالمرونة والملاحقة باعتبار استجاباتها لأولويات الجماعات المحلية المختلفة والمتنوعة وأخذها في الحسبان الاحتياجات الفعلية والضرورية للمجتمع والأوضاع، والتي تختلف أهميتها وأولويتها من إقليم لآخر ،أما البعض من هذه البرامج والمشاريع فكانت لا تعبر عن احتياجات الجماعة المحلية

[1]- رجراج الزهير، التنمية المحلية في الجزائر،واقع وآفاق، اطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 2012 2013، ص 179.

ولا تتلاءم مع واقع المجتمع، مثل البرامج المدعمة وبرامج الاستدراك التي تستجيب لوضعيات معينة وجهات محددة دون أن تستفيد منها جميع القطاعات.

5- التكامل والتناسق والتراكم: أي المشاريع والبرامج التنموية يجب أن تتميز بالرشادة والعقلانية في التسيير والاستمرارية، وأن تقوم على مبدأ التشاور والتفكير بين جميع الأطراف المعنية في إعدادها وتنفيذها والمستفيدين منها بما يحقق تثمين الجهود المبذولة والأعمال المنجزة سابقا والبناء عليها ويضمن تكاملها وتراكميتها .

6- قدرة البرامج على التنفيذ على الواقع: يجب أن تتميز المشاريع المراد تنفيذها أو الذي يتم إعدادها القدرة على تجسيدها في الواقع، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعدادها بصورة جيدة تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المراد انجازها، ثم تنفيذها ومتابعتها على أرض الواقع باستعمال عناصر الرقابة الكفؤة والفعالية .

7- النضج: إن برامج مخططات التنمية المحلية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا احتوت ولازالت تحتوي على مجموعة من المشاريع والأنشطة المعتبرة وذات أهمية الكبيرة في تجسيدها على الواقع، لم تنضج إلى المطلوب في الانجاز وهذا لمجموعة من الاعتبارات التي يجب تتوفرها في البرامج حتى يمكن القول أنها ناجحة وناضجة[1].

إن ارتباط التنمية المحلية بالتنظيم الإداري حقيقة ثابتة في جل دول العالم على اختلاف نظامها، بحكم العلاقة العضوية والوظيفة الموجودة بينهما، وبما أنه من الصعب على الحكومة الإشراف على التسيير المباشر لأقاليمها الاطلاع على حقيقة أوضاعها، فإنها تلجأ إلى اعتماد أسلوب النظام اللامركزي قصد إشباع تلك الحاجيات محليا وفق أطر [2]منظمة بالشكل الذي يؤدي على وحدة الدولة.

سعت الدولة الجزائرية إلى برامج تنموية من أجل تجسيد هذه التنمية المحلية على مختلف مستويات الولاية والبلدية وهذه البرامج ساعدت مختلف البلديات للتخلص من قلة

[1]- رجراج الزهير، نفس المرجع السابق، ص 180.
[2]

المرافق وذلك من خلال تخطيط تنموي لترقية، شتى المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .

الفصل الثالث : التخطيط ومدى فعالية البرامج التنموية دراسة حالة ولاية المسيلة

انطلاقا من أن التنمية المحلية في ابسط معانيها عبارة عن عملية تحقيق التعاون الفعال بين اجهزة الحكومة المركزية و اللامركزية و الجهود الشعبية للارتقاء وبمستويات المجتمعات و الوحدات المحلية اقتصاديا وحضاريا ، من منظور تحسين نوعية الحياة لتلك المجتمعات و الوحدات المحلية .

يقوم منهج دراسة الحالة على اساس التعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت فرد او منظمة ادارية او تنظيما سياسيا ، قصد الاحاطة بها وادراك خفاياها ومعرفة اهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة .

وللاطلاع على الجهود المحلية المبذولة في مجال التنمية و الارتقاء بالمجتمعات المحلية ،تقوم الدراسة في هذا الفصل على معاينة المستوى الميداني ، باختيار ولاية المسيلة كحالة دراسة للبحث وتطبيق ما تم التوصل اليه في الاطار النظري السابق ، حيث تقوم هذه الدراسة على مبحثين هما :

المبحث الاول : تعريف عام بولاية المسيلة

المبحث الثاني : مساهمة البرامج التنموية في ولاية المسيلة و العراقيل التي تواجهها

الفصل الثالث : التخطيط ومدى فعالية البرامج التنموية دراسة حالة ولاية المسيلة

المبحث الأول : تعريف عام لولاية المسيلة

إن طبيعة التضاريس في منطقة الحضنة ،هي التي ساعدت على تمركز السكان منذ الأزمنة الغابرة كما تثبته الأماكن الأثرية والمناطق الرومانية وتعاقب الحضارات. إن الطبيعة الخاصة لهذه الأماكن ،ساهمت بصفة أو بأخرى في خلق رجال ونساء، حكموا في هذه المنطقة ونشير هنا إلى مملكة جوستينيانا التي إختارت منطقة بشيلقة (الجنوب الشرقي لمدينة المسيلة الحالية) عاصمة لها ، التي كانت تتمتع بإستقلالية نسبية عن روما ،ونذكر كذلك دولة الحماديين التي كانت عاصمتها بشار، المتواجدة في جبال المعاضيد حاليا ، وكانت أول عاصمة لمملكة الحماديين ، التي إمتدت على ضفتي البحر الابيض المتوسط وتبقى منارة القلعة ،رغم كل العوامل التاريخية والجيولوجية (منطقة زلزالية) متحدية الزمن والإنسان ورمزا للفخر على عظمة السلطان.

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن ولاية المسيلة

إن الإمتداد من المغرب الأقصى غربا إلى ليبيا أو حتى إلى الإسكندرية شرقا ومن بحر الرمان (البحر الأبيض المتوسط) إلى بلاد السود ، كل هذه المنطقة كانت مأهولة بالسكان، كما تشهد على ذلك الأثار المتواجدة في منطقة ميطر، سيدى عامر، تافزة ، وبوسعادة والتي تشهد على مرور المحاربين والتجار الرومان. إن الإحتلال (الغزو) الوندالي لهذه المناطق قضى تدريجيا على الإمبراطورية الرومانية ، كما إختار الوندال منطقة طبنة (مقرة) والمسيلة كمقر لحكامهم خلال القرن الخامس .

مجيء العرب والمسلمين:

وفي القرن السابع الميلادي ،وصل العرب والمسلمون إلى الجزائر حيث وجدوا مقاومة في منطقة بسكرة ووادي ميزاب المحاذيتين لمنطقة الحضنة، غير أن المدن فتحت من طرف

المسلمين ،نظرا لسماحة الإسلام وعالميته، تحت شعار الوحدانية والعدل وخلال القرن الاول للفتح الإسلامي إعتنق معظم السكان الدين الإسلامي ودافعوا عنه حتى الإستشهاد.

الخـوارج:

إن الخليفة التلمساني، حاصر مدينة طبنه سنة 765 ميلادي،وكان على رأس40 الف جندي ليحكم السيطرة على إقليم طبنه حتى منطقة كرداده التي تضم حاليا مدينة بوسعادة،إن هؤلاء الخوارج كانوا تجارا كبارا، وأنشأوا حيوية في التجارة في قوافلهم المؤونة بالحبوب من المناطق التلية ومادة الملح من منطقة الحضنة، والتمور من منطقة ميزاب، حتى تهرت (عاصمة المغرب الأقصى في عهد الإباضين) عبورا ببوسعادة. [1]

.الحمـــاديـون:

وفي بداية القرن الحادي عشر، حكم حماد بن بلكين إبتداء من أشير كل المغرب الأوسط وخاصة منطقة الحضنة، حتى لقب بسيد المسيلة، طبنه وميزاب الأشير بتيهرت كل منطقة المغرب كما أسس في الشمال الشرقي للمسيلي سنة 1007 قلعته ،التي نالت شهرة واسعة كما أعطاها (حماد بن بلكين) صبغة خاصة، ببناء الفنادق الفخمة وازدهار التجارة ،وجمال مساجدها وتمكن علمائها الذين جاؤوا لنشر العلم.

لهذا عرفت المدينة توسعا سريعا ،وعرف سكانها إزدهارا كبيرا ،وخاصة في ميادين الفلاحة وتربية المواشي.

[1] - الدليل الاحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2021

الهلاليون :

وصل الهلاليون سنة 1052 للميلاد، بعد أن حصلوا على إنتصارا بعد حرب حيدران، بالقرب من قابس، بالرغم من المقاومة الشديدة للحماديين الذين أجبروا على الفرار إلى منطقة بجاية، وكونوا بها عاصمتهم الجديدة وتخلوا عن القلعة ، هذا التحول حصل في سنة 1067.

يتكون الهلاليون من القبائل الأساسية التالية : الرياح ، الزغابة ، والتبرج ،لقد عمد الهلاليون إلى تخريب كل ما يحيط بالمدن الحمادية ،وتركوها حطاما ،كما يذكره ابن خلدون في كتابه تاريخ البربر.

كما تمت متابعة ناصر الحماد ،الذى حكم منطقة الحضنة إمتدادا من قسنطينة حتى قلعة بني حماد ، من طرف الهلاليين ، وحاصروه وقضوا على مدينة طبنه والمسيلة ،و طرد سكان مدينة بوسعادة والتي لم تستثنى هي الأخرى. توطنت القبائل الهلالية الرياح ، والتبرج ، الزغابة في منطقة المغرب، وانحدرت منها قبيلة " عمر " المعروفة بأولاد اعمر ،واطلق هذا الاسم على جبل الأطلس الصحراوي ، والذى يدعى جبل عمور.

الفترة التركيـة:

بعد تواجد مكثف في شمال الوطن ،أدى التوسع القوات التركية في وسط البلاد إلى وضع نقاط عسكرية للقضاء على الإنتفاضات والفوضى التي كانت سائدة ، وتم هذا بفضل الدعم من طرف بعض رؤساء القبائل، وكانت مدينة المسيلة تشكل نقطة أساسية ،حيث نجد دلائل تثبت تواجد التركي، كما يبينه تواجد الحي السكاني، للأتراك المسمى بالكرا غلة، والذين تركوا هذه التسمية حتى إستقلال الجزائر غير أن هذا الحي ،قد دمر بأكمله خلال زلزال الذى عرفته المنطقة في سنة 65.

القبائل الحاليـة :

بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر ،وسع الهلاليون الرحل ،تواجدهم في منطقة الحضنة وفي الجبال المجاورة لها ،والمعروفة حاليا بجبال أولاد نايل ،التي تستمد إسمها هذا من تشكيلات حيوية للأسلاف الهلاليين، قبل أولاد نايل كانت منطقة الحضنة مأهولة بالقبائل الرحل لأولاد فارس وأولاد عزيز. [1]

حاليا يقطن هذه المنطقة قبيلتين كبيرتين:

-**أولاد دراج:** تنقسم هذه القبيلة إلى فروع وهي المطارفة ، السوامع ، أولاد اعدى ، أولاد نجاع ، أولاد اعمر، زوى ، الصلالحة.

-**أولاد ماضـي:**تتكون هذه القبيلة من عدة فروع وهي أولاد خالد،أولاد أسديرة ،أولاد معتوق،أولاد عبد الحق، أولاد سيدى حملة ، أولاد منصور بن ماضي.

إضافة إلى هذه القبائل نجد قبائل أخرى، لا تنتمي إلى منطقة الحضنة ولكنها تابعة لولاية المسيلة وهي القبائل الجبلية وهي المعاضيد وقبيلة السحاري.

المطلب الثاني:الخصائص العامة لولاية المسيلة

01- تقديم ولاية المسيلة :

إن ولاية المسيلة في حدودها الحالية، تشغل موقعا هاما في المنطقة الوسطى للشمال الجزائري، و تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا الوسطى ،و تتربع على مساحة 18.175 كلم2 . و يقطنها حوالي 1.362.058 نسمة بكثافة سكانية متوسطة تقدر ب :75 ن/ كلم2.

[1] - نفس المرجع السابق

وتكونت الولاية من المناطق غير المأهولة من الولايات الأم (سطيف ، باتنة ، المدية) ،والتي تجمعت لتشكيل تراب الولاية في سبتمبر 1974 ، و تضم 23 بلدية عند إنشائها، والتي أصبحت 47 بلدية تشرف عليها 15 دائرة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984.

02-العناصر الطبيعية:

02-1- التضاريس :

يعتبر إقليم الولاية منطقة محورية و منطقة عبور ،بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلى و الصحراوي. إنّ التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية هي كالتالي:

- المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة.
- منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب و الهضاب العليا.
- منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي و الزحر الشرقي في منطقة الغرب الوسطى.
- منطقة الكثبان الرملية.

02-2 -الهيد وجيولوجيا:

بالإضافة إلى المياه الجوفية القريبة (nappe phréatique) .التي لا تصلح نظرا لملوحتها، توجد هناك المياه الجوفية العميقة ،الممثلة في الجيوب المائية الموجودة في منطقة الحضنة و سهول عين الريش.

إنّ جزءا كبيرا من إقليم الولاية يشكل حوضا مائيا كبيرا ، و الذي يتم تزويده من مياه الأمطار المتساقطة على [1]

[1] - نفس المرجع السابق

الأطلس ، و التي يتم سيلانها عن طريق مختلف الأودية ، التي تصب أساسا في شط الحضنة.

02-3 -المناخ:

إنّ المناخ القاري لإقليم الولاية ، يخضع جزئيا للمؤثرات الصحراوية حيث يكون فصل الصيف جافا وحارا على عكس فصل الشتاء الذي يكون باردا جدّا.

وعلى مستوى تساقط الأمطار فإنّ المنطقة الشمالية هي الممطرة أكثر ، حيث تسجل 480 ملم سنويا.(جبال الشوك – شط ونوغة). على العكس فإنّ المنطقة الجنوبية القصوى تعتبر الأكثر جفافا و لا تسجل سوى 200 ملم سنويا.

-إنّ الموارد المائية السطحية تقدر ب 320 هكم3.

-الموارد المائية الجوفية تعتبر محدودة ، في الولاية و المعروفة منها حاليا:

1.المياه الجوفية القريبة. (nappe phréatique)

2.المياه الجوفية العميقة.(Hodna)

3.المياه الجوفية العميقة(عين الريش).

إنّ الإحتياطات المائية الجوفية القريبة ،تعتبر صعبة التقدير، أمّا الجيوب المائية المعروفة تحتوي على 133 هكم^3

بالنسبة للحضنة و 8 هكم^3 بالنسبة لعين الريش. إضافة إلى الإحتياطات المذكورة، نشير إلى تواجد سد القصب بقدرة نظرية تقدر ب 27 مليون م^3 . مع العلم أنه مملوء بالأوحال رغم اشغال تعليته التي بدأت في 1972 والتي إنتهت في الثمانينات.

إن حماية الحوض قد أجريت في عملية الأشغال الكبرى، بالتعاون مع الولايتين مسيلة وبرج بوعريريج.

– 12% من المياه السطحية الجارية المستغلة ،الاتية في روافد ولاية برج بوعريريج لإقليم ولاية المسيلة.

–هناك عدة أماكن صالحة لإنشاء سدود صغيرة ومتوسطة وحواجز مائية وبراوية ،وأغلبها تعتبر موضوع دراسة ، وتوجد هناك شبه مشاريع مفصلة ودراسات تنفيذية على مستوى الوكالة الوطنية للسدود.

المطلب الثالث : الإمكانيات التنموية لولاية المسيلة

01–الفلاحـــــة:

تعتبر ولاية المسيلة ذات طابع فلاحي رعوي ،وهذا بفضل المناطق الرعوية الشاسعة ويتربع إقليم الولاية على مساحة 18175 كلم 2 مقسمة على النحو التالي –: الأراضي الرعوية التي تشغل مساحة قدرها 1.646.890 هكتار أي بنسبة 90.61 % من المساحة الإجمالية للولاية.

–إن المساحات الصالحة للزراعة تقدر ب 277.592 هكتار أي بنسبة 15.27% من المساحة الإجمالية. [1]

–تغطي منطقة الغابات 212.124 هكتار أي بنسبة11.67%

–أخيرا الأراضي غير الصالحة بمساحة 170.611هكتار والتي تمثل 10.35 % من المساحة الإجمالية.

–المساحة المسقية تقدر ب 38735 هكتار منها 13.95% تسقى فعليا من المياه الجوفية إن المجهودات المبذولة من طرف القطاعين الخاص والعام في هذا الميدان تفتح أمالا كبيرا، إن المحيطات الفلاحية التي نشأت في إطار الإستفادات من الملكية العقارية الفلاحية بموجب

[1] - نفس المرجع السابق

القانون 18/83 ، قد ساهمت بصفة جدية في تغيير الوجه العام للمحيط الفلاحي وخاصة في المناطق : المعذر، الجب، معيزة امسيف ، سيدى عامر.

غير أن إستصلاح الأراضي الفلاحية في إطار الإستثمار الخاص الفلاحي،يبقى المحرك الحقيقي للتنمية وهذا بمشاركة المؤسسات العمومية و الخاصة ، ذات رؤوس الأموال والتي إنطلقت في المشاريع الطموحة في منطقتي مسيف ، سيدى عامر.

02-الصناعة :

في ميدان الكهرباء الريفية فان نسبة تعميم الكهرباء عبر الولاية وصلت إلى 17.13 .

%والتي تتطلب مجهودات خاصة لإستدراك النقص في هذا الميدان ، والذي يتسنى لنا الحصول على برنامج كبير وفعال.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فان المدن المستفيدة هي مسيلة ، بوسعادة ، سيدي عيسى عين الحجل ، مناعة امجدل هي المرتبطة بشبكة الغاز الطبيعي .أما فيما يخص المحاور: مقرة ، أولاد دراج عين الملح ، جبل مساعد ، فان برنامج ربطهم بالغاز هو قيد الانتهاء.

إن تمويل الولاية بالمحروقات يتم عن طريق الشاحنات إنطلاقا من ولايتي برج بوعريريج والبويرة ،بنسبة 53.61 % وتجدر الاشارة إلا أن الخط الذي يزود محطة تكرير البترول للجزائر العاصمة وكذلك الخط الذي يمول ميناء بجابة يعبر تراب ولاية المسيلة ،وعلى مستوى هياكل الإستقبال الوحدات الصناعية توجد حاليا02 مناطق صناعية و 24 منطقة نشاط عبر تراب الولاية والتي تنتظر الوحدات الصناعية المستقبلية في إطار الإستثمار الخاص.

نتواجد المناطق الصناعية الثلاث في:

- المسيلة أنشئت في سنة 1975 وتتربع على مساحة 164 هكتار.

-المسيلة+ ذراع الحاجة، المساحة العامة241.55 هكتار،اما المساحة المشغولة هي 203.300 هكتار

يعتبر النسيج الصناعي للولاية غير منسجم وغير منسق ،نظرا لعدم تكامله بالرغم من وجود وحدات صناعية إستراتيجية وطنية والتي نذكر منها.

-محطة الضخ البترول الخام رقم 03 بالمسيلة والتي تضخ البترول الآتي من الجنوب ،إلى محطة بني منصور ليوجه إلى ميناء بجاية للتصدير، وكذلك محطة تكرير البترول بالجزائر العاصمة.[1]

-محطة توليد الكهرباء بالمسيلة (ذراع الحاجة) بقدرة انتاجية 880 ميغاوات.

-وحدة الصيانة لسونلغاز بالمسيلة ، ذراع الحاجة - تحتوى على خراطة كبرى ومختلف الورشات أين يتم إجراء الأشغال الميكانيكية ذات التقنية العالية.

-وحدة صيانة العتاد المستغلة من طرف كوسيدار بالمسيلة (ذراع الحاجة).

-وحدة صناعة الألمنيوم (ميتا نوف) المتواجدة في المنطقة الصناعية بالمسيلة.

-مراكز تعبئة قارورات الغاز المتواجدة بالمسيلة ، وبوسعادة.

-مركب الأقمشة الصناعية بالمسيلة (تندال.)

-الوحدتين الإنتاجيتين للرياض التي تنتج يوميا 2000 قنطار من الفرينة و 6000 قنطار من الدقيق الموجودتين في كل من المسيلة ، سيدى عيسى.

-وحدة صناعة الأحذية ببوسعادة وهي مغلقة حاليا.

-وحد ة إنتاج الأجر (سيلوكوكلكار) ببوسعادة.

-وحدة إنتاج وصيانة العتاد الفلاحي ببوسعادة .

[1] - نفس المرجع السابق

-وحدة إنتاج الآجر الأحمر التابعة للقطاع الخاص ببوسعادة.

-وحدة إنتاج الآجر الأحمر سيدى عيسى.

-وحدة إنتاج مواد السيراميك بالجرف(دائرة اولاد د راج) مشروع متوقف .

03-التربيـــــة و التكويـــــن:

في هذا الميدان، فإن الولاية بذلت مجهودات معتبرة لتسمح لعدد كبير من المتمدرسين، وفي هذا الصدد فإن المؤشرات التالية تدل على ذلك كما تبينه إحصائيات السنة الدراسية 2021/2016.

-الطور الابتدائي: نجد 761 مدرسة ، وعدد المدارس المشغولة 689 ، عدد الاقسام 4806 اي بمعدل 32 تلميذ في القسم ، عدد المعلمين 6978 معلم ، عدد المطاعم المدرسية 313 مطعم .

-الطور المتوسط : يشمل 160 مؤسسة تحتوى على 2521 قسم دراسي وتستقبل 103560 تلميذ أي بمعدل 41 تلميذ في القسم الواحد،عدد الاساتذة 5137 استاذ

- الطور الثانوي: نجد 70 مؤسسة ،عدد التلاميذ 41894 تلميذ اي بمعدل 32 تلميذ في القسم ، اما عدد الاساتذة 2967 استاذ .

04-التكوين المهني :

انّ قطاع التكوين المهني، يحتوي على 3 معاهد و 22 مركز للتكوين و ملحق ، وتشمل 8215 متربص و هناك [1]

7400 مقعد ، اما عدد المتربصين بصفة داخلية او المقيمين 286 ، اما عدد الاسرة 1700 سرير ، كماتوجد هناك منشآت للتكوين المتخصص و المتمثلة في :

[1] - نفس المرجع السابق

-مدرسة التكوين الشبه طبي بالمسيلة.

-مركز تكوين للتقنيات الفندقية ببوسعادة.

ولا يفوتنا أن نذكر أن القطاع يعاني من نقص في التجهيزات البيداغوجية و المؤطرين.

05-السكـن:

بالنسبة لقطاع السكن، الذى يعتبر القطاع الحساس بالرغم من الإنجازات الكثيرة ،يبقى معدل عدد الأفراد في المسكن الواحد يشكل رقما عاليا أي5.5 فرد في المسكن .

06-الصحـــــة :

إن قطاع الصحة يحتوى على المنشأ ت الصحية التالية:

-6 مستشفيات تشمل 1581 سرير .

-17عيادة متخصصة للتوليد بالمسيلة

-55 مصحات متعددة .102 سرير

-190 قاعة علاج.

- عدد الاطباء المختصين 394

- عدد الاطباء العامين 892

في هذا المجال، فإن تسجيل الإكتفاء في المنشأة الصحية بصفة مقبولة ،ومن جهة أخرى فإننا نسجل نقصا هاما في التجهيزات الطبية والأطباء ذوي الإختصاص ، ومنه نجد طبيبا لكل 498781 ساكن و طبيب مختص لـ 3393 ساكن .

07-المنشـأت القاعديـة

لفكّ العزلة التي تعاني منها منذ نشأتها ،فإن ولاية المسيلة عملت على تنمية شبكة الطرق، لكونها تتمركز في وسط البلاد، وتربط بين الشرق والغرب ،وتعتبر همزة وصل ومعبر للبضائع والأشخاص. و لإفتقارها لشبكة السكة الحديدية ،فإن الولاية ترتبط كليا بشبكة الطرقات لتموينها بالمواد ذات الإستهلاك الواسع ومواد البناء والمحروقات ، وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الميدان تبقى هناك نقاط معزولة.

تتكون شبكة الطرقات من:

924160كلم من الطرق الوطنية.[1]

1- نفس المرجع السابق

809.500-كلم من الطرق الولائية .

1- نفس المرجع السابق .

2300.60كلم من الطرق البلدية.

08-البريد والمواصلات :

إن منشأة القطاع تتلخص أساسا في ما يلي:

1-البريد :

مكاتب البريد 98 مكتب

2- المواصلات:

-مركز هاتفي 226

-قدرات الهاتفية 117244

[1] - نفس المرجع السابق

-عدد المشتركين الهاتف ثابت + 4 G 77712

-عدد المشتركين بالانترنيت 62658 مشترك

زيادة على هذا توجد هناك الأكشاك المتعددة الخدمات المسيرة من طرف الخواص.

09-السياحة والشبيبـــة والرياضة والثقافـة :

إن قطاع السياحة، بالرغم من الإنشغالات التي سادت في السنوات الماضية ،والتي تبقى حاليا من الأولويات،لم تحض بالإهتمام المطلوب والمرجو لهذا القطاع الهام.

إنّ الوكالة الوطنية لتهيئة السياحة، قد قامت بدراسة مفصلة بينت الغنى ،التنوع العالمية و الأصالة لما يلي:

-المكانة التاريخية (قلعة بني حماد) التي احتفل بألفيتها سنة 2007 وكذا الآثار الرومانية

-المكانة الثقافية (الرسومات الحجرية) متحف نصر الدين ديني ومتحف الحضنة.

-المكانة الطبيعية :الأماكن الأثرية ، الغابات الكثبان الرملية ، الشطوط، الواحات والمياه المعدنية.

عدد الفنادق 06

عدد الاسرة 647 سرير

عدد الوكالات السياحية 48

اما الإستثمارات الممنوحة لفائدة الشبيبة والرياضة،سمحت لهذا القطاع بالتزود من منشأة رياضية وشبانيه، ومكنته من إ حياء النشاطات الرياضية والشبانية وتتمثل فيما يلى: [1]

1- نفس المرجع السابق

[1] - نفس المرجع السابق

-19 دار للشباب

-47 ملعب بلدي

-240 مساحات للعب

01- الولايـــة بالأرقام

تقديم الولايـة:

01-المساحة:

المساحـة ..... 18175 كلم 2

عدد الدوائر 15

عدد البلديات..... 47

02 -السكـــان:

مجموع السكان 1362058

الكثافة السكانية ..... 74 نسمة

سكان مقر الولاية 746.369

03- الشـغل:

عدد السكان المشتغلين.....462883

عدد السكان البطالين 71844 بنسبة 1505 نسمة

عدد العاملين في مجال الادارة 721870

عدد العاملين في مجال الصناعة 34966

عدد العاملين في مجال النقل 56631

عدد العاملين في مجال التجارة 43996

04الفلاحـة:

-الأراضي الفلاحية .....1646890 هكتار

-الأراضي الصالحة للزراعة ..... 38735 هكتار

05-تربية الحيوانـات:

-الماشية ..... 34500 رأس -

الماعز..... 130000 رأس

-الخروف ..... 1620000 رأس

-الجمال ..... 1630 رأس

06-الإنتاج الفلاحـي:

-الحبوب بالقنطار..... 889878 [1]

-الخضر 2345000

07-التعليم العالـــي

عدد المناصب البيداغوجية 38217

-عدد الإقامات 12

-عدد أسرة الإقامة .....21725 سرير

--عدد المطاعم 10

-عدد المكتبات 10

08-**التكوين:**

-عدد المعاهد.....22

[1] - نفس المرجع السابق

1- نفس المرجع السابق .

-عدد الملاحق 1

عدد المتربصين..... 8215

الهياكل الاقتصادية :

-الطرقات :

الطريق الوطني ..... 924.16 كلم

الطريق الولائي ..... .500 .809 كلم

الطريق البلدي ..... 2300.30 كلم

البريد والمواصلات:

عدد مكاتب البريد 98

عدد الشباك 191

عدد مشتركين الهاتف الثابت + 4G 77712

الكثافة الهاتفية ..... 5 (هاتف لكل 100 ساكن)

الـــــري:

-مصادر المياه ..... 33.2000.000كم3 عدد الآبار 444

معدل الربط بشبكة تطهير المياه القذرة .....76[1]

1- نفس المرجع السابق .

عدد الخزانات 344

الصناعـــــة:

[1] - نفس المرجع السابق

عدد المؤسسات 17

عدد المؤسسات الصناعية 2

عدد المؤسسات السياحية.....3

التربية :

1- التعليم الإبتدائي:

عد د المتمدرسين.....156218

عدد المؤسسات 761

2-التعليم المتوسط

عدد التلاميذ 103560

عدد المؤسسات 160

3-التعليم الثانوي:

عدد التلاميذ 41894

عدد المؤسسات 70

الصحـة :

1-الهياكل الصحيـة:

المستشفى..... 06

عدد الأسرة 1321

قاعة علاج 190

قاعة ولادة 17

قاعة متعددة الخدمات 55

2-أعوان الشبه الطبي :

عدد الأطباء العامون.....892

عدد الاطباء الخاصون.....394

الشبيبة والرياضة

دار الشباب ..... 19(1)

مسبح مغطى..... 06

قاعة اولمبية متعددة الرياضات 06

ملعب اولمبي متعدد الرياضات 01

قاعة متعددة الرياضات 03

ملاعب بلدية 47

ساحة لعب 240

مسبح نصف اولمبي 03

مركب رياضي 20

مرقد للشباب 04

النقل :

عدد السيارات السياحية..... 101468

عدد الحافلات 2163

عدد مدارس السياقة 194

عدد الشاحنات 13720

عدد الجرارات الفلاحية 4726

الشؤون الدينية :

عدد المساكن 605

قدرة الاماكن 1332598

الزوايا 02

مدارس القرانية 19

مدرس القران 148

عدد القيم 117

الثقافة :

-إذاعة محلية 01

-قاعة السنيما 01

-دار الثقافة 01

-مراكز الثقافة 21

-مكتبة .....66[1]

المبحث الثاني : مساهمات البرامج التنموية في ولاية المسيلة:

في هذا المبحث نستعرض تطور الأغلفة المالية لبرنامج مخططات البلدية للتنمية و برنامج القطاعي الغير ممركز لسنة 2016-2021 لولاية المسيلة ،ثم نتطرق إلى دراسة الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية وسبل تجاوز هذه المعوقات .

[1] - نفس المرجع السابق

المطلب الاول : تطور الاغلفة المالية للبرامج PCD-PSDفي الفترة مابين 2016 - 2021 .

1-تطور الاغلفة المالية لبرنامج المخططات البلدية للتنمية PCD: :

جدول رقم 07 يوضح الاغلفة المالية لمخططات البلدية للتنمية

الوحدة بآلاف الدينار

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
	الأغـــــــلافة المالـــــــــــــــية						
الطاقة						14644.00	14644.00
التزود بالمياه الصالحة للشرب	160612.00	358092.00	798011.00	376838.00	285995.00	430387.00	2409935.00
التطهير	152164.00	694573.00	783663.00	472014.00	216867.00	286382.00	2605663.00
البيئة		1500.00		59252.00	393871.00	618152.00	2843512.00
الطرقات والمسالك	244293.00	346336.00	597164.00	643696.00	393871.00	618152.00	2843512.00
بريدو المواصلات	12065.00	2492		21693.00			36250.00
دراسات						167.00	167.00
التربية و التكوين	9955.00	79152.00	164372.00	90560.00	188495.00	114299.00	646833.00
التهيئة الحضرية	206579.00	369749.00	621299.00	905842.00	35789.00	51495.00	2190753.00
الصحة والنظافة	6827.00	16478.00	2466.00	6272.00	23569.00	4712.00	60324.00
الرياضة		26758.00	10570.00	228573.00	48546.00	5984.00	320431.00
مباني بلدية	227488.00	26417.00	22383.00	194535.00	48546.00	5984.00	320431.00
المجموع	1019983.00	1921547.00	2999928.00	2999275.00	1193132.00	1572487.00	11706352.00

المصدر : من إعداد الباحثة بعد المقابلة مع مكتب مخططات البلدية للتنمية [1]

لقد استفادت ولاية المسيلة في إطار برنامج مخططات البلدية للتنمية خلال الفترة الممتدة مابين 2016-2021 بغلاف مالي يقدر بـ: 11.706.352.000.00 د ج موزعة على 47 بلدية و

1- Nomen clture .pcd.années 2016-2021.dpsb

الملاحظ انه خلال هذه الفترة شهد هذا البرنامج تذبذب في الأغلفة المالية خاصة في سنة 2016 و 2017 ،حيث كان نصيب الولاية سنة

2016 يقدر بـــ 1.019.983.000.00 د ج،وفي سنة 2017 قدر بـــ1921.547.000.00 د ج وهذه الاغلفة تعد ضعيفة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ناتج عن انخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وسياسة ترشيد النفقات العمومية .

اما في سنتي 2018-2019 شهدت الأغلفة المالية ارتفاعا نوعا ما ،حيث كان نصيب الولاية سنة 2018 يقدر بـــ2.999.988.000.00 د ج، أما في سنة 2019 قدر الغلاف المالي بـــ 2.999.275.000.00 د ج

أما في سنتي 2020- 2021شهد كذلك انخفاض في الأغلفة المالية ،حيث تم تقسيم هذه الأغلفة في سنة 2020 وفق لـــ 20.000.000.00 د ج لكل بلدية اما في سنة 2021 لكل بلدية استفادت من 30.000.000.00 د ج،ويعتبر هذا التقسيم غير عادل كون البلديات النائية و المعزولة و التي فيها مناطق كثيرة من الظل تأخذ نفس الغلاف المالي مع البلدية ذات مداخيل من الاستثمار .

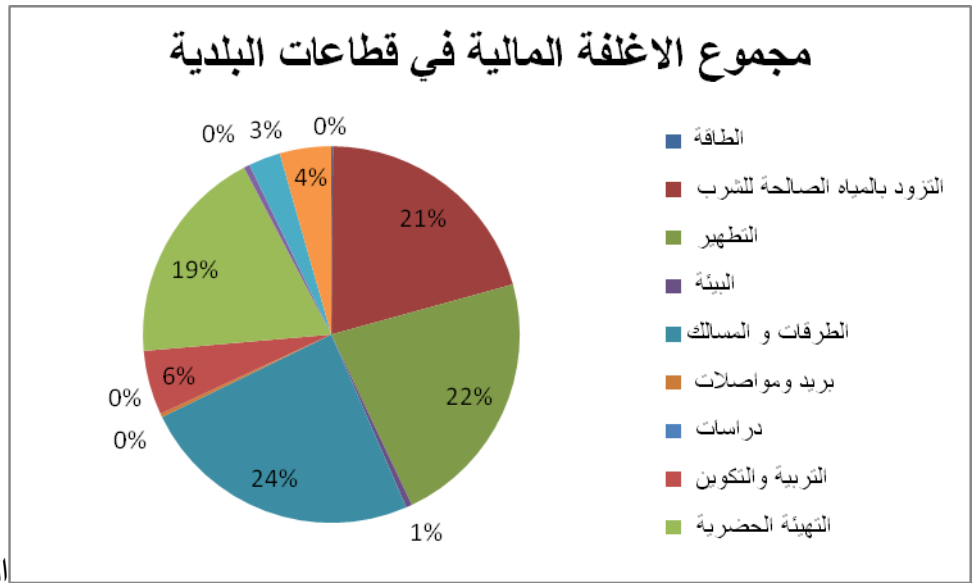

المصدر وزارة المالية

(مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية)[1]

إن مايمكن ملاحظته من خلال نتائج الدائرة النسبية لنوعية المشاريع الأكثر انجازا في الفترة ما بين 2016-2021 في برنامج مخططات البلدية للتنمية لولاية المسيلة توجه اغلب مشاريع التنمية نحو التزود بالمياه الصالحة للشرب ، التطهير ، التربية و التكوين التهيئة الحضرية و الطرقات و المسالك هي الأكثر تمويلا على غرار القطاعات الأخرى لأنها تلعب دورا كبيرا في تلبية الحاجيات الأساسية للسكان ، أما بالنسبة للبيئة و البريد و المواصلات و الثقافة .

لا تاخذ نسب كبيرة في الانجاز .

1-تطور الأغلفة المالية لبرنامج القطاعي الغير ممركز :

جدول رقم 08 يوضح الاغلفة المالية للبرنامج القطاعي الغير ممركز

الوحدة بآلاف الدينار

القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع

[1] - إعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم 07

	الأغلفة المالية						
الصناعات المعملية			153000	1000000			1153000
الفلاحة والري		1997050	545200	1300000	301000	5000	4148250
دعم الخدمات المنتجة			80000				80000
البنية التحتية الاقتصادية و الادارية		47000	270000	3900000	880000	1662750	6759750
التربية – التكوين	16400	55000	2144000	722500	2739000	1169600	6846500

المصدر : من إعداد الباحثة بعد المقابلة مع مكتب تلخيص الميزانية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

استفادت ولاية المسيلة في إطار البرنامج القطاعي الغير ممركز خلال الفترة من 2016-2021 بغلاف مالي يقدر بـــ6.846.500.000.00 د ج وشهدت هذه الفترة بتذبذب في الأغلفة المالية وذلك لانخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه تم قفل البرامج السابقة وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل البرامج خلال هذه الفترة ،وقد تم تجميد العديد من العمليات في هذه الفترة المتبقية و اتخاذ إجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى .

1- Nomenclature .psd.années 2016-2021.dpsb.

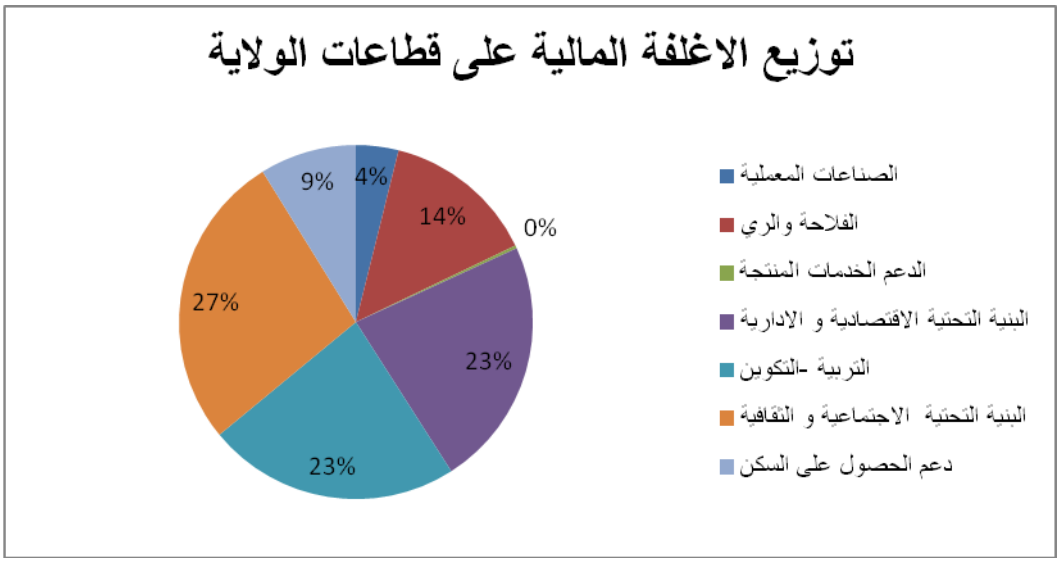

المصدر وزارة المالية (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية)[1]

من خلال تفحصنا لمختلف النتائج للنسب المئوية ،يتبين لنا أن هذه الفترة ركزت الدولة على تمويل قطاعات معينة ،فنجد قطاع البنية التحتية الاجتماعية و الثقافية اعلي نسبة تقدر بـ27. % اما قطاع البنية التحتية الاقتصادية و الإدارية وقطاع التربية و التكوين تقدر بنسبة 23 % ثم يليها قطاع الفلاحة و الري بنسبة 14 % وذلك لاحتياجات المواطنين في المجتمع .

المطلب الثاني : العراقيل التي تواجه التنمية المحلية :

- ارتفاع الهام للوصاية:

يتمثل في إرتفاع مستويات المركزية في صنع القرار أي المراقبة القبلية لقرارات المجلس الشعبي البلدي والتسيير المركزي للميزانيات المحلية وخاصة منه المجال التنموي، وهذا مايحد من استقلالية الجماعات المحلية لأن استقلالية هذه الأخيرة تفترض أن يكون لها حق إصدار قرارات إدارية نافذة في حدود معينة دون أن تخضع في ذلك إلى أوامر السلطة المركزية وتوجيهاتها من خلال:

[1] - اعداد شخصي يعتمد على بيانات الجدول رقم 08.

- حرية السيادة وعدم تدخل السلطة المركزية الا في حالات معينة على القانون.
- أن لا يكون للسلطة المركزية حق تعديل قرارات الجماعات المحلية.
- أن لا تسأل عن أعمالها حتى وإن كانت خاضعة للسلطة الوصائية.
- حق مخاصمة الدولة ذاتها أمام القضاء وطلب إلغاء القرارات الصادرة من السلطة المركزية.

- أما العراقيل الإدارية تكمن فيمايلي :

تفشي عناصر التخلف الإداري اللذان يتسمان بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المحلية المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني المحلي، إذ أنها تعاني من ظاهرة أرهقت عمليات التنمية المحلية ومصالح المواطنين في تحقيق وتحسين المعيشة ألا وهي ظاهرة البيروقراطية إلى جانب مظاهر الفساد الإدارية الأخرى كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام وإهداره.

تفشي ظاهرة المحسوبية والولاءات والعرش بحيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم اي إدارة عصرية بنوع من العلاقات القائمة على العصبية والولاء الأبوي وتأثير الأعيان المحليين عليها ومدى تأثيرها لى التنمية المحلية.

ضعف الأداء الوظيفي الناتج إلى حد كبير عن ضعف وسائل التدريب وعدم كفاية وجود الحوافز التي تدع الموظفين إلى الإبداع والابتكار، وهو بذلك سد مانع أمام تحقيق التنمية المحلية بالشكل المطلوب.

سياسة التهرب من المسؤولية وانتشار ثقافة الأشكال على الغير من طرف موظفين الإدارة المحلية كانت أو مركزية، وذلك لهدم وجود حوافز قوية تغرس فيهم البحث والأحسن والتي أثبتت مدى كفاءتها في التسيير مع خصوصية الإدارة المحلية في الجزائر.

- تفشي ظاهرة الإنسدادات والصراعات داخل المجالس المحلية المنتخبة.

- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.[1]

- العراقيل المالية:

محدودية موارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل جبائي، ومظاهر التهرب الضريبي والمديونية وكثرة النفقات المحلية، وذلك بسبب محدودية مصادرها أو عدم القدرة على تثمينها أو سبب ضعف التحكم في عملية الإنفاق وسوء تخصيص الموارد أو بسبب التقييم الإداري الذي لم يأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي عند إنشائها واكتفائه بالبعد الاجتماعي الإداري، أو بسبب عدم الاعتماد على المشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الموارد الذاتية وتخفيض الاعتماد على مساعدات السلطات المركزية.

عدم توفر آليات التنفيذ لبعض المشاريع رغم توفر الإعتمادات المالية والاعتماد بشكل كلي على الإدارة بالعقود واللجوء إلى المقاولين في تنفيذ المشاريع الحيوية ومنحها بطرق غير قانونية مشبوهة مع المبالغة في تقدير التكاليف وما في ذلك من نفقات إضافية وتدني مستوى الإنجاز والتنفيذ[2].

- العراقيل الاجتماعية:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية الأخلاقية هي:

- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.
- الإنفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية وناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

[1]- سحنون حميد، نفس المرجع السابق ، ص 67.

[2]- فيلالي خديجة، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2013/2012، ص60.

- تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص محدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي[1].

- العراقيل المتعلقة بالرقابة الوصائية:

- الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي:

أي أعضاء المجلس(المنتخبين البلديين) حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة، مما يحول دون تفتق روح المبادرة والإبداع لتجسيد طموحات ناخبيهم.

- رقابة على المجلس الشعبي البلدي(كهيئة):

خضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي، ويمكن أن يحل رؤساء المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدي.

- الرقابة على ميزانية البلدية:

وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإرادات ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة على أموالها كما يلاحظ أن الوالي كممثل للسلطة المركزية يمارس رقابة على وأعمال المجلس الشعبي البلدي[2].

- الرقابة على خطط التنمية والمشاريع:

[1]- براهيمي نصيرة، ناصور عبد القادر، **معوقات التنمية المحلية، في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص86.

[2]- بن دقموس صليحة، نفس المرجع السابق، ص 84.

تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقب كيفية إنفاقها من طرف الوالي والذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي.

ونسجل ان هناك بعض الصعوبات التي تواجه عملية إنجاز المشاريع لهذه البرامج، وتعود إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهذه العوامل تخص ولاية المسيلة خاصة ومعظم ولايات الوسط والجنوب، بصفة عامة وتتمثل أساسا في مايلي:

1-ضعف إمكانيات الإنجاز لمعظم البلديات .

2-نقص وعدم فعالية مكاتب الدراسات

3-غياب التناسق بين البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة.

4-الأهداف المسطرة تفوق الإمكانيات المتوفرة.

5-عدم كفاءة في ترتيب الأولويات بسبب قلة التأطير المختص في مجال التخطيط وحصر الإحتياجات والأولويات على المستوى البلديات.

6-قلة المعلومات الإحصائية الاقتصادية/الاجتماعية وان وجدت فهي غير دقيقة على مستوى البلديات، لذا يجب تطوير نظم المعلومات يساعد على اتخاذ القرار على كافة المستويات.

المطلب الثالث: سبل تجاوز عراقيل التنمية المحلية

- إعطاء صلاحيات أوسع للهيئات المحلية في تحصيل الجباية واعدادهما وتنفيذها.
- إنشاء مصالح لامركزية على مستوى البلديات والولايات في مجال تحصيل الضرائب والرسوم.

- عصرية الإدارة المحلية للحد من البيروقراطية والتسيب والبطء في تقديم الخدمات.
- تفعيل مبدأ الاستقلالية اللامركزية المالية والإدارية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية.
- مشاركة منظمات المجتمع المدني لتكريس الشفافية ومصداقية العمل على سد رغبات المواطن.
- إشراك المواطن في البرامج والمشاريع التنمية فهي ترجم لرغباته وحاجياته.

إنشاء هيئة جهوية استشارية تتكلف بتأطير الجماعات المحلية في المجال الدراسات الخاصة بالمقاييس والحث على التضامن والتكامل بين البلديات والولايات وتنسيق المخططات الإقليمية لتهيئة العمرانية وتمويلها.

يجب على الدولة توفير الإعتمادات المالية الضرورية والكافية لانجاز المشاريع التنموية في الوقت المحدد بالإضافة إلى كل هذا فإنه بإمكان المجموعة المحلية فتح مجال المبادرات لمستخدميها واستغلال كل الأفكار الممكنة للخروج من الأزمات مهما كان نوعها، زيادة على هذا فعلى المجموعة المحلية الرفع من مواردها في حدود الإمكان لتغطية عجزها.

- إعطاء الأولوية للبرامج الفلاحة كون أن الفلاحة تكتسي رهان حقيقي في تحريك التمنية.
- جلب أكبر عدد من الكفاءات الخبيرة، وذلك بتقديم أجور معتبرة.[1]

[1] - فيلالي خديجة،نفس المرجع السابق ،ص 54

خلاصة الفصل

وفي الأخير نستنتج مما سبق ،أن البرامج التنموية ساهمت الى حد ما في تجسيد التنمية المحلية على مستوى البلديات و الولاية ، رغم تذبذب الأغلفة المالية في الفترة مابين 2016-2021 الناتج عن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة الجزائري و تقلب أسعار المحروقات التي تعتبر الممول الرئيسي للمشاريع .

الخاتمة :

إن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية المحلية والتنبؤ بالصعوبات للاستعداد لموجهتها، وأن الجزائر منذ الاستقلال حاولة إرساء مبدأ اللامركزية وهذا ماتجلى في أغلب الدساتير الجزائرية على غرار الدستور الحالي الذي يقر بأن الجماعات المحلية أوكلت لها صلاحيات واسعة في مختلف الميادين الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية والثقافية وهذا بهدف تحقيق تنمية محلية في شتى المجالات.

فمن خلال فصول هذا البحث توصلنا لتوضيح مختل المفاهيم المتعلقة بالتخطيط والتنمية المحلية مرورا بأهم مراحل إعداد عملية التخطيط وتطبيق البرامج التنمية المحلية في الجزائر، ودور اللامركزية بالتنمية المحلية.

ولتقريب الصورة أكثر عن هذا الموضوع، قمنا بدراسة إشكالية التخطيط من خلال تجربة ولاية المسيلة، والتي تعتير عينة للولايات الأخرى وفي نفس السياق تم التركيز على مدى فعالية برامج تمويل التنمية المحلية قي ولاية المسيلة خاصة برنامج مخططات البلدية لتنمية PCD، والبرامج القطاعية الغير الممركزة PSD، محاولين إبراز تطور الإعتمادات المالية عبر الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 وتذبذب هذه الإعتمادات في هذه الفترة.

وأخيرا ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن نجاح عملية التخطيط يرتبط بدرجة كبيرة بمدى مساهمة أفراد المجتمع المحلي فيه، وأيضا القيادات المحلية والأشخاص المحليين الذين يتولون أمرهم والذي يوكل إليهم أمر تنفيذه والمهارات الفنية وقدرة التصرف والابتكار والتي تتوفر لديهم، كما يجب أن يراعي الظروف الاجتماعية والتراث الثقافي والحضاري لكل إقليم.
- يجب أن تكون الخطة المحلية جزءا من الخطة الإقليمية أو الوطنية، فتنسق فيها الخدمات والمشروعات الكبرى التي لايمكن للمجتمع المحلي أن يؤديه لنفسه منفردا، ومن العوامل التي يجب أن تراعى في التخطيط على مستوى المحلي مقدار حاجة مواطنين لهذه المشروعات،

فكلما كان المشروع يشبع حاجة من إحتياجات المواطنين الملحة، كلما كان ذلك نجاحا للادارة المحلية وتحقيقا لتنمية المحلية.

- أن التخطيط اللامركزي يعمل على الحد من التركيز القوة والسلطة والموارد في المركز والوصول الى خطة تنمية الحكومية للمناطق التنموية[1].

ان إعداد وتنفيذ مخططات التنمية المحلية تمثل أكبر مسؤوليات الجماعات المحلية وأحسن المعايير لقياس كفاءة المنتخبين المحليين وقدرهم على التعامل مع الظروف المختلفة قد تواجه هذه المخططات التخطيط في في مسألة توفر أغلفة مالية ضخمة من أجل تجسيد برامج تنموية بقدر ماهو عملية تتطلب فعالية وكفاءات خبيرة ، فلكفاءة يجب توفر إمكانيات مالية وبشرية تفوق قدرات الجماعات المحلية، كما إن المشاركة الشعبية لها دور فعال في نجاح سياسات التنمية المحلية من خلال تظافر الجهود لتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي وان نجاح التنمية المحلية يقوم على تحقيق التعاون الفعال بين مختلف الجهود الحكومية والمحلية والشعبية.

بحكم المساحة الشاسعة لولاية المسيلة وإمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية المتوفرة في الولاية، فالولاية يمكن ان تعرف في البلديات التي تعيش بدون مرافق ومقومات الحياة، خاصة وأن الدولة الجزائرية صدرت ملف تنمية مناطق الظل لسنة 2021 ويعمل هذا الملف على إزالة المناطق التي تشكل مؤشرا على عدم التوازن في التنمية، وتوجيه الاهتمام إلى تلك المناطق وملاحظة النقائص وتوفير المال اللازم لتجسيد معادلة رفع الغبن على مناطق الظل خاصة في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وانجاز الطرقات والمسالك والمشاريع المتعلقة بالتربية.

- عرفت ولاية المسيلة خلال الفترة الممتدة مابين 2016 و2021 تذبذب في الأغلفة المالية الخاصة بالبرامج التنموية وذلك بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الدولة الجزائرية بسبب انخفاض السعر الحاد لأسعار البترول والذي أدى إلى انخفاض عائدات الجباية البترولية مما انعكس سلبا على تذبذب واختلال في الإعتمادات المالية الصادرة من الجهات المركزية.

[1]- سلاوي يوسف، تخطيط التنمية المحلية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر 1،ص274.

الملاحق

البلدية	اسم العملية	مبلغ العملية المقترح
الحوامد	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بالرمانة	7 000 000
الحوامد	انجاز و توسيع شبكة الانارة العمومية بالرمانة	2 983 000
الحوامد	دراسة و انجاز قسمين دراسيين مع سور الاحاطة كملحقة بمدرسة رحابي مسلم بالحمرانية	375 000
الحوامد	انجاز قسمين دراسيين مع سور الاحاطة كملحقة بمدرسة رحابي مسلم بالحمرانية	8 625 000
الحوامد	تكملة انجاز الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 03 و الطريق الولائي رقم 04 مرورا بالحمرانية -امعيزة -ام الشمل على مسافة 03 كلم	10 200 000
الخبانة	انجاز شبكة الانارة العمومية بمنطقة الشط	781 000
الخبانة	مراقبة و انجاز طريق لفك العزلة بمنطقة بئر الربعي	3 645 000
الخبانة	مراقبة و فك العزلة على سكان منطقتي معذر الدفلة و العرف	4 095 000
الخبانة	انجاز قسمين دراسيين بمدرسة الشهيد بلواضح الصابري بعلب سعيد	5 124 000
الخبانة	دراسة انجاز قسمين دراسيين بمدرسة الشهيد بلواضح الصابري بعلب سعيد	376 000
الخبانة	انجاز قسمين دراسيين بمدرسة الشهيد نويبات محمد ببئر الربعي	5 124 000
الخبانة	دراسة انجاز قسمين دراسيين بمدرسة الشهيد نويبات محمد ببئر الربعي	376 000
الخبانة	تجديد شبكة الصرف الصحي ببئر هني	7 090 000
الخبانة	إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بقرية الخبانة	994 000
امسيف	توسيع شبكة الصرف الصحي ببئر العربي	1 500 000
امسيف	توسيع شبكة الصرف الصحي بحي الشهيد هاشمي احمد بن صالح	3 000 000
امسيف	دراسة لانجاز شبكة الصرف الصحي بالمرمالة الجنوبية	240 000
امسيف	انجاز شبكة الصرف الصحي بالمرمالة الجنوبية	11 660 000
امسيف	فك العزلة على منطقة ذراع لموانيس	2 831 000
امسيف	ربط المرمالة الشمالية بالمياه الصالحة للشرب من ذراع يوسف	3 500 000
امسيف	تهيئة حضرية بحي الهواشمية	6 715 000
المعاريف	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بالدحادحية - بلدية المعاريف	2 990 000
المعاريف	توسيع شبكة المياه الصالحة لشرب باولاد معتوق 01	2 135 000
المعاريف	انجاز مسلك باولاد سديرة على مسافة 02 كلم	2 263 000
المعاريف	انجاز مسلك بالعضلة على مسافة 02 كلم	2 363 000
المعاريف	انجاز مسلك بدوار المعاريف على مسافة 02 كلم	2 378 000
المعاريف	انجاز مسلك يربط اولاد سديرة والبعالة على مسافة 04 كلم	5 226 000
الشلال	صيانة شبكة المياه الصالحة لشرب بالشلال	1 992 000
الشلال	تدعيم الانارة العمومية بالشلال و القاسية ولعمرات	1 345 000
الشلال	توسيع شبكة المياه الصالحة لشرب بفركوسة بلدية الشلال	1 541 000
الشلال	اعادة تاهيل مسلك بقرية العرايعير على مسافة 3 كلم	4 289 000
الشلال	توسيع حواف الطريق البلدي الرابط بين ط و رقم 45 و قرية سيدي لعوبي على مسافة 05 كلم	4 982 000
الشلال	انجاز مسلك بالشلال(منطقة الفركوسة)على مسافة 4 كلم	5 493 000
الشلال	تدعيم الانارة العمومية بقيمر و سيدي العوبي و عوينة السدرة و تجمع بورحلة	1 408 000
الشلال	فتح و تهيئة الطريق الرابط بين حي بوعزيز جلول و الشلال مركز	6 963 000
المعاريف	انجاز شبكة الصرف الصحي بجبل ثامر بلدية المعاريف	3 984 000
المعاريف	انجاز شبكة الصرف الصحي ببانيو -بلدية المعاريف	4 431 000
أولاد ماضي	تهيئة الساحة للمدرسة الابتدائية الشهيد لحنش بن عبد الله بالزلافة ببياضة	1 341 000
أولاد ماضي	توسيع شبكة المياه الصالحة لشرب باولاد دهيم	1 984 000
أولاد ماضي	اعادة تاهيل و تعبيد شوارع بسد الغابة	10 134 000
أولاد ماضي	انجاز الظريق البلدي الهجارس الرابط بالطريق البلدي اولاد عبد الله على مسافة 04 كلم الشطر الاول (منطقة الهجارس)	10 714 000
أولاد ماضي	اعادة انجاز السور الخارجي للمدرسة الابتدائية الشهيد قارة محمد ببياضة	1 868 000
أولاد ماضي	اعادة انجاز السور الخارجي لمدرسة الامير عبد القادر باولاد عبد الله	2 921 000
خطوطي سد الجير	تجديد و توسيع شبكة الانارة العمومية بمناطق (الديالم -الطبيشة -الرقايق-الشتران-الفركوسة الكحلة - المرازقية - التربية - ضاية العجرم- و سد الجير)	3 914 000
خطوطي سد الجير	تجديد قناة الجلب بين البئر و الخزان بمنطقة سد الجير	4 330 000
خطوطي سد الجير	توسيع و تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بقرية التربية	1 643 000
خطوطي سد الجير	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بالرقايق مركز	2 531 000
خطوطي سد الجير	توسيع و تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بالمرازقية	3 721 000
خطوطي سد الجير	اعادة تاهيل حواف الطريق البلدي	7 169 000
خطوطي سد الجير	دراسة متابعة و انجاز شبكة الصرف الصحي بالشتران الشطر الاول	6 513 000
المسيلة	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب لمنطقة الحصن	799 000

البلدية	اسم العملية	مبلغ العملية المقترح
المسيلة	دراسة خزان ماني سعته 200 م 3 مع شبكة المياه الصالحة للشرب لحي الشعبة الحمراء	139 000
المسيلة	متابعة انجاز خزان ماني سعته 200م3 بمنطقة الشعبة الحمراء	300 000
المسيلة	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لحي 56 مسكن	1 356 000
المسيلة	دراسة التربة لانجاز خزان ماني سعته 200 م3 لحي الشعبة الحمراء	135 000
المسيلة	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب لحي لاروكاد الشمالية (بن النوي علي)	741 000
المسيلة	تأهيل قناة جلب المياه الصالحة للشرب لمزرعة بلقبي الغربية	1 371 000
المسيلة	انجاز شبكة الصرف الصحي لحي 56 مسكن الشطر الاول	2 658 000
المسيلة	تكملة شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الشهيد سهيلي الديلمي 504 مسكن	4 966 000
المسيلة	تجديد مقاطع من شبكات الصرف الصحي لحي قرفالة	4 921 000
المسيلة	تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لحي العواكلة ومزرير	2 753 000
المسيلة	دراسة و انجاز الطرقات بالتكسية السطحية بحي أولاد سلامة	4 000 000
المسيلة	إنجاز خزان ماني سعته 200م3 بمنطقة الشعبة الحمراء مع الربط بالبئر وتمديد الشبكة	7 500 000
امجدل	انجاز خزان و ربطه بمختلف الشبكات بمنطقة المحيصر	4 903 000
امجدل	انجاز خزان سعة 50 م3 و ربطه بمختلف الشبكات بمنطقة الخويل	9 146 000
امجدل	انجاز مسلك على مسافة 04 كلم -منطقة فيض الرتمة -	8 649 000
امجدل	انجاز الطريق الرابط بين اللوبيدة و الكراكة على مسافة 05 كلم	11 243 000
مناعة	انجاز الانارة العمومية بالمدخل الشرقي و حي السلام و القفا بمناعة	3 198 000
مناعة	انجاز خزان ماني و ربطه بمختلف الشبكات بمنطقة العرهبي	10 484 000
مناعة	انجاز و تجهيز بئر تعويضي بمنطقة القرارة	11 951 000
مناعة	دراسة و انجاز قسمين دراسيين مع جدار الاحاطة و الجناح الصحي بمنطقة اولاد كرفل	7 726 000
السوامع	انجاز مسلك مدعم على مسافة 3 كلم بعواسة	2 041 000
السوامع	انجاز مسلك مدعم على مسافة 3 كلم بسد الرخايل	1 721 000
السوامع	دراسة و متابعة و توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بسد الرخايل	1 327 000
السوامع	دراسة ومتابعة و تكملة شبكة الصرف الصحي بسد الرخايل	4 755 000
السوامع	دراسة و متابعة و تجديد شبكة الصرف الصحي بجرابعة	7 856 000
السوامع	متابعة و مراقبة و اعادة تاهيل طريق لمكادشية و لوذاني على مسافة 1,1 كلم	10 300 000
المطارفة	دراسة و متابعة و توسعة شبكة الصرف الصحي ببشيلقة	1 500 000
المطارفة	دراسة و متابعة و انجاز شبكةالربط بالمياه الصالحة للشرب بالتجمع الريفي غرب الديالم	949 000
المطارفة	دراسة و متابعة و انجاز طريق اولاد سيدي ابراهيم على مسافة 1 كلم الشطر الاول	4 721 000
المعاضيد	دراسة و متابعة و انجاز شبكة الصرف الصحي بحي جنوب شرق التجزئة الترابية 80 قطعة	2 246 000
المعاضيد	دراسة و متابعة و تكملة شبكة الصرف الصحي احياء الغيل و قليقل	2 452 000
المعاضيد	دراسة و متابعة و تكملة شبكة الصرف الصحي بجعونة الجنوبية	2 380 000
المعاضيد	دراسة و متابعة و انجاز شبكة الصرف الصحي بالخرزة	2 274 000
المطارفة	انجاز بئر ارتوازي بمنطقة المناصرية والسهيلات	5 799 000
المطارفة	انجاز بئر ارتوازي بالويزة	5 680 000
المطارفة	انجاز بئر استخلافي برتبة العرقوب	8 062 000
اولاد دراج	دراسة و متابعة و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب الخلافيل	1 837 000
المعاضيد	دراسة و متابعة و انجاز طريق الغوانم-الرحمانية على مسافة 01 كلم الشطر الاول برشانة	10 958 000
المعاضيد	حفر بئر ارتوازي بمنطقة الطاقية	11 908 000
اولاد دراج	دراسة و متابعة و انجاز الطريق على مسافة 0,5 كلم بالبزازفة -الطويرات	4 187 000
اولاد دراج	دراسة و متابعة و توسيع شبكة الصرف الصحي بالزنابعة	4 745 000
اولاد دراج	دراسة و متابعة و انجاز طريق لقلايل على مسافة 0,8 كلم اولاد بن صوشة	6 393 000
اولاد دراج	اعادة تاهيل و متابعة طريق مدرسة الشهيد احمد بركات باتجاه قرية اولاد بلقاسم على مسافة 0,5 كلم الشطر الاول	5 373 000
اولاد دراج	اعادة تاهيل و متابعة طريق اولاد حميدة على مسافة 01 كلم الشطر الاول	9 557 000
اولاد دراج	دراسة و ربط خزانات اولاد حميدة باولاد دراج ابتداء من قناة الرئيسية لتوزيع المياه الصالحة االشرب لقرية العطلات	11 583 000
أولاد عدي لقبالة	انجازطريق الشرفة	12 000 000
أولاد عدي لقبالة	دراسة و متابعة و انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب الدرافلة و الزياتنة	2 000 000
أولاد عدي لقبالة	دراسة و متابعة و انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بشبابحة و نعامنية	3 013 000
أولاد عدي لقبالة	انجاز مسلك مدعم على مسافة 2 كلم بالاقوال	2 000 000
أولاد عدي لقبالة	دراسة و متابعة و انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بالتويمات	3 000 000
أولاد عدي لقبالة	دراسة و متابعة توسيع و تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بالهبابشة و واد العلق	4 222 000
أولاد عدي لقبالة	انجاز مسلك مدعم على مسافة 03 كلم بالمزاير	3 000 000
أولاد عدي لقبالة	اقتناء ووضع صهاريج من نوع PRV بعدد 02 مع جميع مستلزمات الربط انطلاقا من القناة المزودة الى شبكة التوزيع بقرية الشرفة	5 055 000
أولاد عدي لقبالة	متابعة و انجاز طريق حفاف على مسافة 01كلم الشطر الاول	8 000 000
أولاد عدي لقبالة	متابعة و تكملة شبكة الصرف الصحي الشطر الثاني بالجميلات	5 935 000

البلدية	اسم العملية	مبلغ العملية المقترح
أولاد سيدي ابراهيم	دراسة شبكة التطهير بالحاسي	80 000
أولاد سيدي ابراهيم	دراسة تحويل المصب النهائي لشبكة التطهير بالقرية الفلاحية	170 000
أولاد سيدي ابراهيم	توسيع شبكة الصرف الصحي بتجمع بئر الصديق	1 049 000
أولاد سيدي ابراهيم	تجديد شبكة الصرف الصحي بالقرية الفلاحية القديمة	1 988 000
أولاد سيدي ابراهيم	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بعين البيضاء	3 487 000
أولاد سيدي ابراهيم	انجاز شبكة الصرف الصحي بلوبير العلوي	3 495 000
أولاد سيدي ابراهيم	تجديد شبكة الصرف الصحي بحي المصالحة	3 496 000
أولاد سيدي ابراهيم	اعادة تاهيل القناة الرئيسية لتوزيع المياه الصالحة للشرب بعن الديس ابتدءا من لوبير مع ربطها بشبكة التوزيع	6 987 000
أولاد سيدي ابراهيم	انجاز مسلك يربط لعويشات بالواد الميت	8 839 000
بن زوه	انجاز جسر بالطريق المؤدي الى تجمع سد خرمام	7 833 000
بن زوه	توسيع شبكة الصرف الصحي شمال الحي الحديد بعين خرمام	1 443 000
بن زوه	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بمنطقة الطواهرية02	2 091 000
بن زوه	تجديد قنوات الصرف الصحي بحي الدشرة ببنزوه مركز	3 138 000
بن زوه	توسيع شبكة الصرف الصحي بعين خرمام هضبة	2 991 000
بن زوه	توسيع شبكة الصرف الصحي بتجمع ذراع الطين	2 751 000
بن زوه	دراسة انجاز جسر بالطريق المؤدي الى تجمع سد خرمام	167 000
بن زوه	انجاز جسر بواد القصاني	4 950 000
الزرزور	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بحي العقيد عميروش و حي الأمير عبد القادربالزرزور مركز	3 614 000
أولاد سليمان	دراسة المخطط التوجيهي لشبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد سليمان مركز	691 000
أولاد سليمان	دراسة المخطط التوجيهي لشبكة الصرف الصحي بأولاد سليمان مركز	1 070 000
أولاد سليمان	فتح مسلك مدعم يربط منطقة البحاير بالطريق الوطني رقم 46 على مسافة 4,5 كلم - الشطر 1 - بالبحاير	7 906 000
أولاد سليمان	تعبيد الطريق الرابط بين مدينة أولاد سليمان - المقبرة - الطريق الوطني رقم 46 على مسافة 1,1 كلم بأولاد سليمان مركز	7 872 000
أولاد سليمان	إنجـاز تنقيـب بمنطقـة البقـرات	11 967 000
الزرزور	فتح مسلك يربط منطقة عين السلطان بالطريق الوطني رقم 70 على مسافة 2,4 كم بعين السلطان	3 089 000
الزرزور	تعبيد الطريق الرابط بين منطقة الكدية و الطريق الوطني رقم 70 على مسافة 04 كلم بالسباعية	16 628 000
محمد بوضياف	فتح مسلك يربط منطقة بوجليدة بالطريق الوطني رقم 70 على مسافة 3,2 كلم ببوجليدة	5 565 000
محمد بوضياف	تهيئة بناية بلدية بمنطقة بوملال	3 243 000
محمد بوضياف	فتح مسلك مدعم يربط منطقة ضاية رقاع بالجر على مسافة 3,5 كلم بمنطقة ضاية رقاع	6 400 000
بن سرور	إزالة النقاط السوداء بشبكة الصرف الصحي باحياء : البساتين- القرية - الميكانيك	5 985 000
بن سرور	تدعيم منطقتي راس الضوء والمنكب بالمياه الصالحة للشرب إبتداء من بئر قلتة زقاد بمنطقة راس الضو	11 801 000
بن سرور	انجـــاز تنقيـــب بمنطقـــة قمـــرة	11 995 000
محمد بوضياف	دراسة شبكة التطهير لمنطقة عين بن ميلود والحمادة	380 000
محمد بوضياف	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب براس الواد	4 987 000
محمد بوضياف	تجديد شبكة الصرف الصحي بحي ديار مختار محمد بوضياف مركز	8 430 000
بن سرور	ربط البئر الجديد بالخزان لتدعيم مدينة بن سرور بالمياه الصالحة للشرب	2 500 000
بن سرور	تكملة انجاز 06 اقسام مدرسية مع جدار الاحاطة بمنطقة عين بيت بن عيسى ببن سرور كملحقة لمدرسة منصوري رمضان	17 500 000
الهامل	انجاز معبر بالسدارة	3 109 000
الهامل	تهيئة مسلك بالسدارة	4 650 000
الهامل	توسيع شبكة الصرف الصحي بالقطع	6 099 000
الهامل	انجاز و تجهيز بئر استخلافي بحي الملعب	9 370 000
بوسعادة	تهيئة فرع اداري بالمعذر	4 897 000
بوسعادة	تكملة انجاز منشاة بلدية بحي عقبة نافع ببوسعادة الشطر الثاني	3 656 000
بوسعادة	انجاز 03 اقسام مع جدار الاحاطة و الجناح الصحي كمحقة لمدرسة بوبكري الحاج بمعذر الرقبة	11 698 000
بوسعادة	تدفئة مدرستي بوبكري الحاج و مهيري محمد بالمعذر	3 284 000
بوسعادة	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بطريق سيدي عامر	900 000
بوسعادة	تجديد شبكة الصرف الصحي بحي 300 مسكن	3 242 000
بوسعادة	انجاز انارة العمومية بمناطق المعذر ،معذر الرقبة و طريق سيد عامر	3 996 000
بوسعادة	اعادة تاهيل المجمع الرئيسي للصرف الصحي لحي سيدي سليمان	8 641 000
بوسعادة	انجاز ساحة اللعب بالعشب الاصطناعي بحي 24 فيفري	5 984 000
بوسعادة	دراسة و انجاز 03 اقسام مع جدار الاحاطة و الجناح الصحي كمحقة لمدرسة بوبكري الحاج بمعذر الرقبة	725 000
ولتام	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بعون الله	860 000
ولتام	اعادة تاهيل الشوارع الحضرية (حصة الطرق) بولتام المركزي	9 132 000
ولتام	دراسة و تهيئة منشاتين للبلدية بالعليق	11 310 000
ولتام	انجاز و تجهيز بئر بعون الله	10 994 000
جبل امساعد	اقتناء و تركيب الواح شمسية للسكنات المبعثرة بمنطقة لقويبات بجبل امساعد	5 195 000

البلدية	اسم العملية	مبلغ العملية المقترح
سليم	انجاز حوض التوريد للمياه الصالحة للشرب بمنطقة عطف العود و عمرة	3 240 000
سليم	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب للسكنات الريفية لفنة الحرس البلدي بجوار المنشاة البلدية و ربطها بالشبكة الرئيسية	410 000
سليم	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بمنطقة حاسي وذان	1 571 000
سليم	اعادة تجهيز بئر بمنطقة الكربوعية	997 000
سليم	اعادة تجهيز بئر مع الربط بمنطقة الظاية	1 963 000
سليم	اعادة تجهيز بئر مع الربط بمنطقة القرونيات	1 163 000
سليم	تجهيز و كهربة و ربط بئر بمنطقة الثعلبي	2 761 000
سليم	تجهيز و كهربة و ربط بئر بمنطقة السيكران	2 785 000
سليم	تجهيز و كهربة و ربط بئر بمنطقة امقارنز	1 354 000
جبل امساعد	دراسة متابعة و انجاز قسم بمدرسة بوشنافة عبد الرحمان بمنطقة المقسم الابيض	3 045 000
جبل امساعد	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بمنطقة اسمارة الشطر الاول	4 900 000
جبل امساعد	دراسة متابعة و انجاز قسمين دراسيين بمدرسة بوشنافة بمنطقة اسمارة	6 066 000
جبل امساعد	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بحي بكراوي علي الشطر الاول	4 410 000
جبل امساعد	انجاز و تجهيز تنقيب مع الربط بمنطقة اطريفية	10 842 000
سليم	كهربةبئر بمنطقة الثعلبي كهربة بئر بمنطقة السيكرانو كهربة بئر بمنطقة امقارنز	8 100 000
سليم	انجاز شبكة الصرف الصحي لسكنات الريفية لفنة الحرس البلدي بجوار المنشاة البلدية و ربطها بالشبكة الرئيسية	2 520 000
سليم	تهيئة قاعة علاج بمنطقة محيقن بسليم لتحويلها كملحقة لمدرسة ناجوي محمد	4 712 000
أولاد منصور	انجاز سور الاحاطة بمدرسة الشهيد غالية العيد بمنطقة الظل اولاد البالي	2 810 000
أولاد منصور	دراسة تاهيل وتوسيع شبكة الصرف الصحي مع دراسة تمديد المصب الرئيسي مع حوض الترسيب بأولاد موسى وأولاد أحريز	388 000
أولاد منصور	ربط أولاد موسى الشرقية بشبكة التطهير	3 906 000
أولاد منصور	انجاز سور الاحاطة للاقسام الدراسية بمنطقة الظل اولاد حريز	3 007 000
أولاد منصور	إنجاز طريق بحي البايات أولاد موسى مركز	6 322 000
أولاد منصور	حفر بئر تعويضي لتزويد مناطق الظل مشتة فاقس ، اولاد الحالس ، بولسان ، اولاد البالي	8 802 000
حمام الضلعة	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لقرية بوراشد	18 777 000
تارمونت	إنجاز دراسة لتوسعة شبكة التطهير بتارمونت مركز و ام الشواشي و بئر الحلو و ديسلامة	440 000
حمام الضلعة	ربط المياه الصالحة للشرب بخزان R27 حمام الضلعة	1 422 000
تارمونت	توسيع شبكة الصرف الصحي بقرية أم الشواشي	2 701 000
تارمونت	توسعة شبكة الصرف الصحي بقرية بئر لحلو و أولاد خليفة	3 621 000
تارمونت	دراسة و إنجاز معبر بين حي البساتين و حي الحضنة	5 491 000
تارمونت	توسعة شبكة الصرف الصحي بقرية بئر لحلو و أولاد خليفة الشطر الثاني	7 000 000
تارمونت	تكملة شبكة التطهير بديسلامة مع حوض الترسيب	4 816 000
تارمونت	انجاز الطريق الرابط بين منطقة البساتين و حي الحضنة مرورا بالجسر الجديد	6 000 000
حمام الضلعة	تكملة طريق بمنطقة الظل الدار الصغيرة	1 086 000
حمام الضلعة	انجاز طريق الخمرة بمنطقة الفوانيس	2 038 000
حمام الضلعة	انجاز طريق ديار الرحمة بمنطقة الظل بئر ماضي	1 855 000
حمام الضلعة	انجاز شبكة الصرف الصحي بحي الضلعة	1 311 000
حمام الضلعة	انجاز طريق بمنطقة الظل زيطوط	3 832 000
حمام الضلعة	انجاز طريق فيض القبور بمنطقة الظل الربيب	3 323 000
حمام الضلعة	انجاز قناة الجلب لتزويد سكان حمام الطارف وجر الحواس بالمياه الصالحة للشرب	7 036 000
حمام الضلعة	توسيع وتاهيل شبكة المياه الصالحة للشرب لتزويد سكان عمار والبعط مع الربط بالخزان الجديد	9 618 000
حمام الضلعة	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي الضلعة	1 348 000
ونوغة	تجديد و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بحي اولاد مسلم (منطقة اولاد حمودة)	2 930 000
ونوغة	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي للحي التطوري	1 475 000
ونوغة	انجاز طريق الحي التطوري امتداد لمنطقة الظل فرس	7 563 000
ونوغة	انجاز طريق عبابسة بمنطقة الظل الكديح	7 503 000
ونوغة	انجاز طريق مروان الجنوبي الشطر الاول	8 300 000
ونوغة	انجاز تعبيد الطرق بالحي الذاتي	10 032 000
تامسة	انجاز شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بمنطقة حرملة	2 000 000
تامسة	انجاز خزان مائي بسعة 100 م ^{3} و ربطه ببئر الزملة	6 500 000
تامسة	ربط بئر وجه الزمرة بالخزان الجديد بتامسة مركز الشطر الثاني	10 000 000
تامسة	ربط شبكة المياه الصالحة للشرب بالخزان الجديد بمنطقة عين تامسة	11 500 000
سيدي عامر	ترميم خزان مائي بسعة 50 م ^{3} بدوار فيض البركة	2 000 000
سيدي عامر	انجاز شبكة الصرف الصحي لحي الياس دريش	10 225 000
سيدي عامر	انجاز معبر نصف مغمور على مستوى واد الصفي	5 227 000
سيدي عامر	اعادة تهيئة الطريق الرابط بين الطريق البلدي سيدي عامر عين الحجل و منطقة الاصباع على مسافة 4 كلم الشطر الاول	11 736 000
بني يلمان	ربط التجمع السكاني القليب بشبكة المياه الصالحة للشرب ببني يلمان	757 000

البلدية	اسم العملية	مبلغ العملية المقترح
بني يلمان	إنجاز طريق يربط دوار العقبة بمركز البلدية على مسافة 1,1 كلم بني يلمان	9 144 000
بني يلمان	إنجاز طريق يربط مدرسة الشهيد دحدوح محمد و التجمع السكاني لقرية المقطع بالطريق الولائي رقم 25 على مسافة 1,3 كلم ببني يلمان	9 482 000
بني يلمان	تعبيد طريق يربط حي الزوانك بالطريق الوطني رقم 60 على مسافة 900 م.ط ببني يلمان	9 617 000
بوطي السايح	ربط محطة الضخ للمياه الصالحة للشرب لدوار الحوالة بالكهرباء	3 249 000
بوطي السايح	توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار أولاد يحيى بن عيسى ببوطي السايح	699 000
بوطي السايح	توسعة شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار أولاد علي بن داود ببوطي السايح	1 186 000
بوطي السايح	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار القطفة ببوطي السايح	3 307 000
بوطي السايح	توسيع و إصلاح شبكة الصرف الصحي ببوطي السايح مركز	5 672 000
بوطي السايح	دراسة تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب لدوار لقواز	199 000
بوطي السايح	فتح مسلك على مسافة 01 كلم بدوار أولاد علي بن داود ببوطي السايح	1 986 000
بوطي السايح	فتح مسلك على مسافة 1,5 كلم بدوار سبيسب (بيت حمزة) ببوطي السايح	2 370 000
بوطي السايح	فتح مسلك على مسافة 1,5 كلم بدوار القطفة ببوطي السايح	2 394 000
بوطي السايح	فتح مسلك على مسافة 03 كلم بدوار لقواز ببوطي السايح	5 550 000
سيدي عيسى	تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب لدوار الزبيرات بسيدي عيسى	2 452 000
سيدي عيسى	تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي 20 أوت بسيدي عيسى	4 492 000
سيدي عيسى	توسيع و إصلاح شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار بني أحميد بسيدي عيسى	3 964 000
سيدي عيسى	فتح مسلك على مسافة 1.5 كلم بدوار الجنايدية بسيدي عيسى	2 954 000
سيدي عيسى	إعادة تأهيل و إصلاح شبكة الصرف الصحي عبر أحياء بلدية سيدي عيسى	1 776 000
سيدي عيسى	إعادة تأهيل و إصلاح شبكة الصرف الصحي بحي 20 أوت بسيدي عيسى	3 993 000
سيدي عيسى	إنجاز معبر نصف مغمور بدوار عرابي	7 421 000
عين الحجل	تكملة انجاز مقر البلدية الجديد	3 998 000
سيدي هجرس	انجاز طريق ثنائي الطبقات يربط قرية الكساسرة بالطريق الوطني رقم 60	6 023 000
سيدي هجرس	انجاز مسلك يربط الجهة الشرقية اولاد عمرة مع الطريق البلدي	11 160 000
سيدي هجرس	تدعيم و اعادة تاهيل شبكة المياه الصالحة للشرب لعائلات طامة و السلامنية بمنطقة اولاد عمرة	1 290 000
سيدي هجرس	تهيئة قاعة تدريس بمدرسة ميهوبي بن هنية بالمرقب	620 000
سيدي هجرس	دراسة و انجاز قسم دراسي توسعي بمدرسة ميهوبي بن هنية بالمرقب	3 485 000
سيدي هجرس	تجديد شبكة الصرف الصحي باحياء وسط المدينة ،المقطوعة و السطح	5 516 000
سيدي هجرس	تجديد شبكة الانارة العمومية باحياء وسط المدينة ،المقطوعة و السطح	2 796 000
عين الحجل	دراسة و انجاز شبكة الصرف الصحي لمدرستي العقيد الحواس باولاد علي و العقيد لطفي باولاد جدي	935 000
عين الحجل	اعادة تاهيل و تجديد شبكة الصرف الصحي لجزء من اول نوفمبر 1954	1 529 000
عين الحجل	اعادة تاهيل و تجديد شبكة الصرف الصحي لجزء من التجمع السكاني بحي الشهيد بن يطو	3 596 000
عين الحجل	اقتناء صهاريج غاز البروبان لسكان منطقتي الظل اولاد نكاع (23 مسكن) + القبة (11 مسكن)	9 492 000
عين الحجل	تركيب صهاريج البروبان (19 صهريج) لسكان منطقتي الظل اولاد نكاع (23 مسكن) + القبة 11 مسكن	5 152 000
عين الحجل	دراسة و ايصال المياه الصالحة لشرب لمنطقة ذراع الغزلان	6 483 000
عين الحجل	انجاز الطريق البلدي بين ط و رقم 08 و المركز الريفي الحجرة الصفرة	11 155 000
بنر الفضة	دراسة ومتابعة انجاز مسلك بالحوض الشرقي	215 000
بنر الفضة	دراسة و متابعة انجاز قسميين دراسيين بمدرسة اوباح ابراهيم بتفرازين	400 000
بنر الفضة	انجاز و تجهيز بنر بمنطقة التليلة	8 284 000
بنر الفضة	انجاز مسلك بالحوض الشرقي	3 770 000
بنر الفضة	دراسة و متابعة و انجاز قسميين دراسيين بمدرسة اوباح ابراهيم بتقرازين	5 887 000
بنر الفضة	تمديد قناة الصرف الصحي ببنر الفضة مع حوض الترسيب	9 985 000
سيدي احمد	تكملة تجديد شيكة الصرف الصحي بالقرية الفلاحية	2 997 000
سيدي احمد	انجاز شبكة الصرف الصحي بالزبارة مع حوض الترسيب	2 994 000
سيدي احمد	انجاز شبكة الصرف الصحي بدوار السبع	3 949 000
سيدي احمد	انجاز و تجهيز بنر استخلافي بمنطقة عين سيدي احمد	11 950 000
سيدي احمد	دراسة متابعة لانجاز قسم دراسي بمدرسة ملكي العيد بعين سيدي محمد	420 000
سيدي احمد	تعبيد الطريق الرابط بين ط و رقم 07 مرورا بمنطقة البثعة و مدرسة مسعودي عمر على مسافة 1,9 كلم الشطر الاول	9 991 000
سيدي احمد	تهيئة منشاة ادارية بعين سيدي احمد	19 161 000
سيدي احمد	انجاز قسم دراسي بمدرسة ملكي العيد بعين سيدي محمد	3 577 000
عين الملح	انجاز القناة الرئيسية للصرف الصحي بشارع عاشور زيان بعين الملح	2 005 000
عين الملح	انجاز الجناح الصحي بمدرسة عمر ادريس بعين الملح	1 528 000
عين فارس	دراسة و انجاز خزان بسعة 50 م ^{3} اولاد عطية	3 448 000
عين الريش	تاهيل الطريق الرابط بين وسط المدينة و فيض لحمر الى غاية لقريزات على مسافة 1,8 كلم	8 991 000
عين الريش	تاهيل الطريق الرابط بين وسط المدينة و فيض لحمر مرورا بقاعة العلاج على مسافة 2 كلم	10 981 000
عين الريش	تهيئة الجناح الصحي بمدرسة سالمي عطية بلدية عين الريش	1 482 000

البلدية	اسم العملية	مبلغ العملية المقترح
عين الريش	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بحي الاستقلال +حي عاشور زيان + حي محمد شعباني + حي النصر	8 490 000
عين الملح	تجهيز 04 ابار بالمقرن بن قاسية طريق بن سرور ووسط المدينة	4 397 000
عين الملح	تدعيم و تعبيد مسلك يربط بين منطقة المقرن بالطريق الولائي رقم 60 على مسافة 3,6 كلم الشطر الاول	18 230 000
عين الملح	انجاز شبكة الصرف الصحي بحي زيغود يوسف ،البشير الابراهمي و حي محمد شعباتي	7 485 000
عين فارس	ربطه بتنقيب اولاد عطية بالخزان	6 489 000
عين فارس	تجديد و توسيع شبكة الصرف الصحي بعين العلق	9 982 000
عين فارس	انجاز و تجهيز بئر بمنطقة المهدية عين العلق	9 932 000
الدهاهنة	متابعة و انجاز مقاطع الطرق اولاد خليف علي على مسافة 0,25 كلم	2 243 000
الدهاهنة	انجاز طريق عائلة بوطي على مسافة 0,25 كلم	2 387 000
الدهاهنة	انجاز طريق لازدواج على مسافة 1 كلم	3 940 000
الدهاهنة	انجاز مقاطع الطرق لقطاطشة (غزي+اولاد محمد)على مسافة 0,5 كلم	2 197 000
الدهاهنة	انجاز طريق اولاد الحاج على مسافة 0,6 كلم	2 866 000
الدهاهنة	تهيئة بالخرسانة المزفتة بالدهاهنة مركز	4 535 000
الدهاهنة	انجاز الطريق الاجتنابي لعماير	4 490 000
الدهاهنة	انجاز مقاطع الطرق اولاد سعيد على مسافة 1,7 كلم الشطر الثاني	5 648 000
الدهاهنة	انجاز مقاطع الطرق لمنايفة على مسافة 1,7 كلم	5 840 000
برهوم	انجاز جناح صحي مع تهيئة ساحة مدرسة الشهيد خالدي السعيد	2 186 000
برهوم	انجاز الطرق الفرعية لحميرة -المكك الشطر الاول	7 761 000
برهوم	انجاز طريق لعوامر	8 812 000
برهوم	انجاز طريق لوعايلية الشطر الاول	11 700 000
برهوم	انجاز ثلاثة اقسام دراسية بمدرسة المجاهد عطابي عطاء الله	6 034 000
بلعايبة	اعادة تاهيل طريق بمنطقة الظل لهزال	3 413 000
بلعايبة	اعادة تاهيل طريق بمنطقة الظل اولاد بلحوت	3 671 000
بلعايبة	انجاز شبكة الصرف الصحي بلعايبة مركز	4 095 000
بلعايبة	تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي بمنطقة اولاد زميرة	5 116 000
بلعايبة	تعبيد الطريق المؤدي الى السكنات الشرقية	6 099 000
بلعايبة	تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي بمنطقة الحفايط	7 267 000
عين الخضراء	تزفيت طريق لمخرق	13 675 000
عين الخضراء	تزفيت طريق اولاد عثمان	14 010 000
عين الخضراء	تزفيت شوارع حي محمد بوضياف الشطر الاول	11 899 000
عين الخضراء	تكملة انجاز سور لحماية مدرسة الشهيد حمراوي العيد	1 660 000
عين الخضراء	حفر و تجهيز بئر تعويضي لفائدة مساكن مشتة النفيضة بعين الخضراء	11 983 000
عين الخضراء	ربط بئر اولاد الحاج بالخزان	2 357 000
عين الخضراء	تهيئة ساحة مدرسة الشهيد محمد يحياوي	2 646 000
مقـــرة	انجاز ربط بئر الذبابحة بالشبكة	2 148 000
مقـــرة	انجاز الحماية لجسر المالح	3 994 000
مقـــرة	انجاز طريق باولاد عطية بن حامد على مسافة 01 كلم الشطر الاول	8 419 000
مقـــرة	انجاز الطريق الرابط بين الطريق الوطني 28 و الطريق الولائي رقم 11	10 408 000
مقـــرة	انجاز شبكة الصرف الصحي بالخيايرة	3 000 000
مقـــرة	اعادة تهيئة اربع مدارس ابتدائية عبر بلدية مقرة	2 383 000
مقـــرة	دراسة و متابعة و انجاز معبر على مستوى الطريق البلدي وادي السبيطة	14 706 000
المسيلة	انجاز وتجهيز محطة ضخ لتدعيم سكان اولاد سلامة بالمياه الصالحة للشرب	2 300 000
المجمـــوع		1 574 470 000

الملحق رقم 02 خريطة ولاية المسيلة

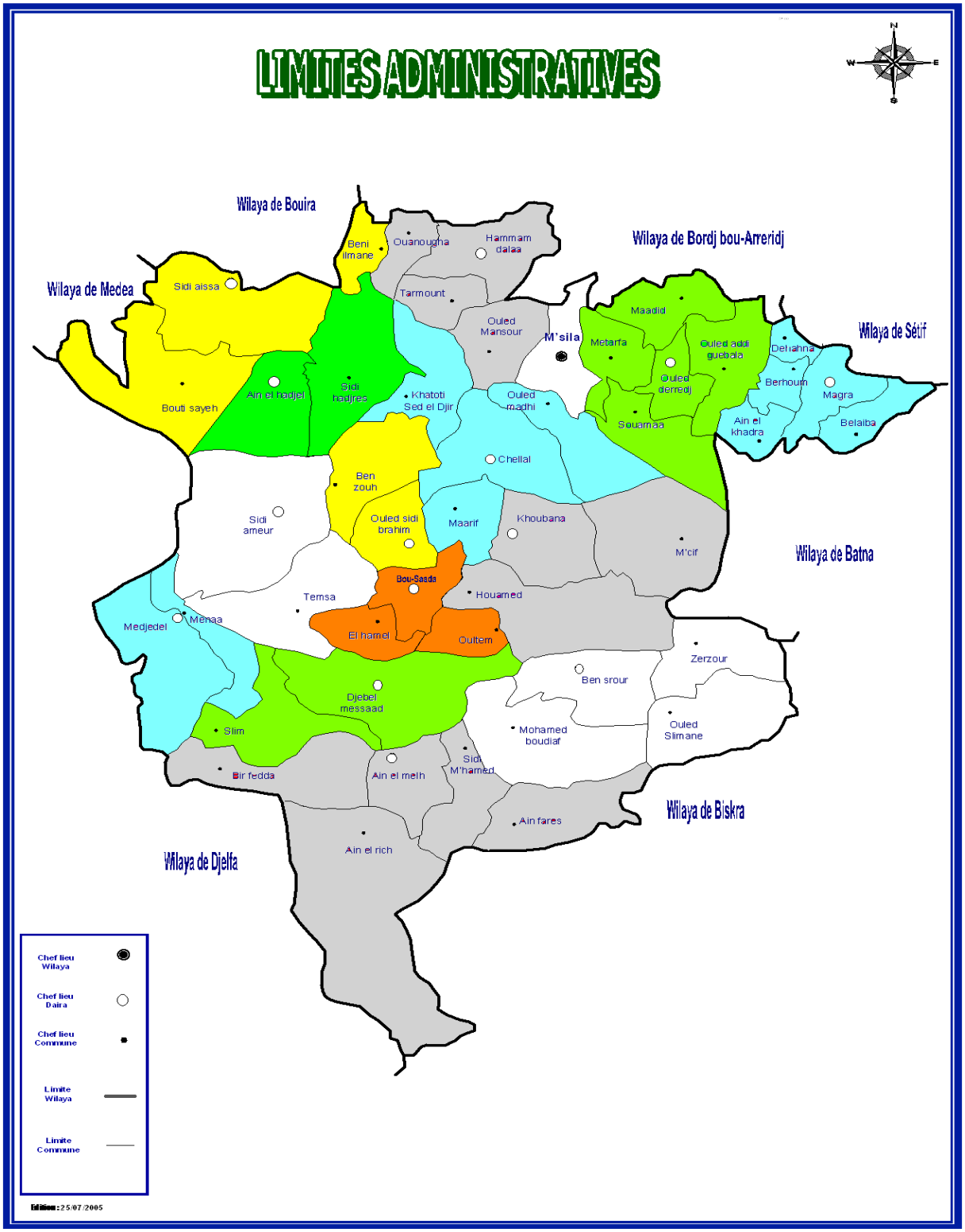

ملحق رقم03 دوائر وبلديات المسيلة

الدوائر	البلديات
المسيلة	المسيلة
حمام الضلعة	حمام الضلعة –اولاد منصور –ونوغة –تارمونت
اولاد دراج	اولاد دراج –المعاضيد –المطارفة–السوامع – اولاد عدي القبالة
سيدي عيسى	سيدي عيسى – بوطي السايح –بني يلمان
عين الملح	عين الملح – بئر فضة – عين فارس – سيدي المحَّد – عين الريش
مقرة	مقرة – الدهاهنة – عين الخضراء – بلعايبة – برهوم
بن سرور	بن سرور – اولاد سليمان – الزرزور– محَّد بوضياف
بوسعادة	بوسعادة – الهامل – ولتام
اولاد سيدي ابراهيم	اولاد سيدي ابراهيم – بنزوه
سيدي عامر	سيدي عامر – تامسة
امجدل	امجدل – مناعة
الخبانة	الخبانة – مسسيف – الحوامد
عين الحجل	عين الحجل – سيدي هجرس
جبل امساعد	جبل امساعد – سليم
الشلال	الشلال – اولاد ماضي – خطوطي سد الجير – المعاريف

قائمة الجداول :

الرقم	المـــحتـــــــوى	الصفحة
1	مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 الصادرة بتاريخ 2021/02/24	
2	مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 الصادرة بتاريخ 2021/02/24	
3	مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 الصادرة بتاريخ 2021/02/24	
4	مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 الصادرة بتاريخ 2021/02/24	
5	مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 الصادرة بتاريخ 2021/02/24	
6	مدونة الاستثمارات العمومية رقم 1419 الصادرة بتاريخ 2021/02/24	
7	NOMENCLATURE. PCD. ANNEES .2016-2021.DPSB.	
8	NOMENCLATURE. PSD. ANNEES .2016-2021.DPSB.	

الرقم	المـــحتـــــــوى	الصفحة
1	جدول يوضح أهم المشاريع المنجزة في ولاية المسيلة سنة 2021	
2	خريطة ولاية المسيلة	
3	برنامج دوائر وبلديات ولاية المسيلة.	

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتخطيط والتنمية المحلية 10

المبحث الأول: مفهوم التخطيط.....11

المطلب الأول: نشأة وتعريف التخطيط 11

المطلب الثاني: أنواع ومقومات التخطيط 17

المطلب الثالث: خصائص التخطيط ومراحله 23

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية 23

المطلب الأول : نشأة وتعريف التنمية المحلية 27

المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية وأبعادها.....32

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المحلية وأهدافها 42

الفصل الثاني: التنظيم الإداري وبرامج التنمية المحلية 50

المبحث الأول: أساليب التنظيم الإداري 51

المطلب الأول : المركزية الإدارية 51

المطلب الثاني : اللامركزية الإدارية 55

المطلب الثالث : دور المركزية واللامركزية في التنمية المحلية.....62

المبحث الثاني : برامج التنمية المحلية.....64

المطلب الأول : مخططات البلدية للتنمية 64

المطلب الثاني: البرامج القطاعية الغير ممركزة 78

المطلب الثالث: خصائص برامج التنمية المحلية.....79

الفصل الثالث: التخطيط ومدى فعالية البرامج التنموية دراسة حالة ولاية المسيلة.....83

المبحث الأول: تعريف عام لولاية المسيلة.....84

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن ولاية المسيلة.....84

المطلب الثاني : الخصائص العامة لولاية المسيلة 87

المطلب الثالث: الإمكانيات التنموية لولاية المسيلة 90

المبحث الثالث: مساهمات البرامج التنموية في ولاية المسيلة 102

المطلب الأول: تطور الأغلفة المالية للبرامج psd- pcd في الفترة الممتدة ما بين 2016-2021.....103

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه التنمية المحلية 107

المطلب الثالث: سبل تجاوز عراقيل التنمية المحلية.....111

خاتمة.....114

المراجع:

الكتب:

ـ العافي علي حاتم عبد الحميد، اللامركزية الإدارية وتطبيقاتها في الإدارة المحلية، دار الأيام، الأردن، 2017.

ـ الكرخي مجيد، التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج، دا الكتب القطرية، قطر 2014.

ـ الهواسي محمود حسن، البرزنجي حيدر شاكر، مبادئ علم الإدارة الحديثة، العراق، دار الكتب والوثائق، 204.

ـ المغربي محمد الفاتح محمود بشير، أصول الإدارة والتنظيم، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع 2016.

ـ بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر دار العلوم للنشر والتوزيع 2003.

ـ خميس موسى يوسف، مدخل إلى التخطيط، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.

ـ دادي عدون ناصر، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

ـ عبد الله عبد الغني بسيوني، النظرية العامة في القانون الإداري، الإسكندرية، دار المعارف، 2003.

ـ كافي مصطفى يوسف، التخطيط من منظور اقتصادي بيئي- إعلامي، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

ـ يعقوبي عبد الرزاق، الوجيز في شرح القانون الإداري، الجزائر دار هومة، 1918.

الأطروحات:

ـ بلقليل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018- 2019.

ـ خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2012.

ـ رجراج الزوهير ، التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2012.

ـ صوالحي ليلى، التخطيط الاستراتيجي المحكي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017- 2018.

ـ هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1 2017- 2018.

رسائل ماجستير:

ـ بودانة شعباني كمال، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013- 2014.

ـ حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة تلمسان، 2012.

مذكرات ماستر:

ـ بن دقموس صليحة، التخطيط المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف 2014- 2015.

ـ بودالي خيرة، التخطيط الاستراتيجي ودوره في تفصيل التنمية المحلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2017- 2018.

ـ سحنون حميد، إشكالية استعصاء التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضساف، المسيلة، 2018- 2019.

ـ عامري عائشة، أحجب نفعي مار، أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2016- 2017.

ـ فيلالي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012- 2013.

مقالات ومجالات .

ـ العمار علي كريم، مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد .

ـ براهيمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الجلد الخامس، العدد الثاني، 2019.

ـ خثير محمد، صادفي جمال، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2 أفريل 2018.

ـ شيبوط سليمان، نوي طه حسين، إدارة التنمية المحلية في الجزائر المفاهيم والآليات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد الأول.

ـ ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016.

الملتقيات:

ـ بريبش السعيد، بسمة عولمي، التمويل المحلي أثره على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقي الوطني الأول حول: التنمية الوطني الأول حول : التنمية في الجزائر واقع وآفاق – المركز الجامعي، برج بوعريريج، الجزائر يومي 14 و 15 أفريل 2008.

ـ لعويجي عبد الله، الملتقي الدولي الأول حول: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية، جامعة زيان عاشور الجلفة يومي 21و 22 نوفمبر 2012.

النصوص التنظيمية:

ـ المرسوم التنفيذي رقم 98/ 227 المؤرخ في 13/ 07/ 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.

ـ المرسوم التنفيذي رقم 15/ 247 المؤرخ في 16/ 09/ 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

ـ المرسوم التنفيذي رقم 73/ 136 المؤرخ في 09/ 09/ 1973 المتعلق بشروط وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية.

المراجع باللغة الفرنسية:

Nomenclature. PCD .Anné. 2016- 2021.

Nmenclateure. PCD . Anné. 2016- 2021.

التقارير:

ـ الدليل الإحصائي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة 2021.

ملخص

يعتبر التخطيط والتنمية المحلية وسيلتان للتغيير على مستوى المجتمع المحلي، بحيث تستطيع الدولة عن طريق التخطيط أن تستعمل جميع إمكانياتها وطاقاتها لتحقيق تنمية محلية هادفة.

فالتنمية باعتبارها عملية تغيير تتم بشكل قاعدية تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي فهي تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي والتكامل بين القطاعات والنشاطات.

ولذا سعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة قصد الخروج من أزمات مختلفة، وذلك بوضع خطط وبرامج تنموية لتطوير البيئة الأساسية في عدة ميادين.

إن واقع التنمية المحلية في الجزائر يتسم بالاختلال والبعد عن تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما جعل التنمية المحلية غير متوازنة بين مختلف الأقاليم وهذا ناتج عن عدة عراقيل في شتى المجالات.

Abctract:

Planning and local development are two means at the community level x that the state, thrangh planning, can use all its capacities and energies 78 a chieve meaning fnl local development.

The local development is considered as a means of change hat takes plqce in basic manner, gives precedence 78 the needs of the local community.

Plays an important role inachieving regional in tegrqtion between sectors and activities there fore after the indcpendence, the Algeriqn state sought to ahieve national development in ader to get ont of varions crises by setting development pk=las and programs to develop the infrasteucture in several fieldo.

The local development in Algeria is characterized by the imsalance and inality in achieving the desired grals due to several obstqctes in various fielda.